



مجلد دوم، خط اول، رقم ۱۸
 ۱۸/۵

هو
 العلي الاعلى

۱۸/۵

و قتلنا
 كان من غطر الشوق
 وجل القربك لمحصل العلوم
 الشغيرة بسطها وتكسر الكبد
 الفقهية وشرفها ولا تخفى انك شرف الارض المعروفة
 برضا الجليل من بينها كانت المعبر عن الانساق فانه منصفها
 العالم العالم النحرير الكامل افضل المتفكرين والمناخر ثقتين
 الانساق والسلم الشين المحقق والخبر المدقق الجامع بين منقبة
 العلم السعيا ومقبر العمل الشها السعد السكا والتهنيد
 التاك تعلق الله بغير انك ولي كند الجود جنانة فلا جبر
 انفسه بغير الفوق في تحريك نذل الجهد
 تنقح احسن الله خراجه واعطاه ما تمناه
 وتصدق الطبع الموفق فيقول ربنا
 الحاج شيخ محمد

۲۳۷۱۸۰



موضا الله
 الطاهر في سلمه
 تعالی

روض الجنان
 فی شرح ارسطو
 الاذهان
 المسهب الثاني

هذا كتاب في
البيان في شرح شرائع الإسلام
التمهيد الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تقي

الحمد لله المنفصل بشرح معانيه لا رشاد الانام المثلون بارسال الرسل شريز الاحكام ومخير
الجلال عن الحرم مكلن اختيارهم من خلفه بالقيام بوظائف هذا الزمان وجاعل اقدارهم واطنه على
الجحيم ولا تكن الاحكام وبرج مدادهم يوم القيام على دماء الشهداء الاعلام احده سبحانه واشكره
انوار اليه استغفره من جميع الانام واصلى واسلم على نبيه الذي شيد وحكم الاحكام استشهد
احكام محمدا الذي اذبح بوردته غياها بالظلم واوابع نفسه البشرية في مبلغ رسالة الملك
العلام ودعى بشيئته المقدسه الى دار السلام وعلى انه القران الكرام انه الاسلام وحفظه الشرع
الكرام عن نظرق الاوهام صلاه وسلاما لا انقضا لها ولا اقصام ما ضاها اليالي في الايام
وثنا وبالشهور والاعوام ومع هذا فقلوبهم غفلة كاذبا لا مداد للشغلين بكباب الارشاد
حققت في مقام الفاعل حب مقتضى الحال مع ضامن تطويل العبارة بالقليل والفعال مكشفا في الغالب
بالجواب عن السؤال راجعا في ذلك وجه الله الكريم وثوابه الجسيم القرب الى نبيه محمد واله عليهم افضل
الصلوة والسلام معنفا بالقصور عن شأ هذا الشأن وبان الانسان محل الخطاء والسيئات ما خلا الله
المقدس الذين هم اعيان الانسان واما كلام لا ياتي عليه كلام حاشا كلام الملك العالم وانيما رواه شيئا
عليهم السلام مع اني ارجو من اشمل على الاضافاها بانه في سبيل المحسنة لها به قليل تامم ان يحسنها
مجده ومطوبه ويذكر سيرة عند قوفه على ثاقب مودعته فيه لا يجدها اذا ارادها في كتاب لا يبيح بها
الا مقفون من اولي الاباء الله بحق بكلمته وبطل الباطل ولو كره البطون هذاع قسم انال
وتفعل الخ الخ الخ تراكموا من حقن واهوال وعلى الله تصد السبل وارشاد الدليل وهو جيبه من اكل
اعلم ان العلماء رضوان الله عليهم قد استقر امرهم على ان يبدؤا بمصفاهم بتسبيح الله تعالى وتحميد الله
تعالى في الكلام كلام الملك العالم واستدلالا باخاديث ورد عن رسول واله عليهم السلام فذلك المصنف
هذا النسخ القوم وقال بسم الله الرحمن الرحيم وتوفى الثاني من شهر ربيع الثاني سنة ١٢١٠ هـ في جملة
قوله صلى الله عليه وآله في كل امر ذي بال لم يبدؤا فيه بسم الله فهو اثر الثاني كل امر ذي بال لم يبدؤا فيه بسم الله فهو



اجزم باعتبار ان الابداء ابدول احدهما بوجب الخاير الاخر من دفع بان الابداء هو القديم على المقصود
الذاتي وهو مسائل الفروع الخفية واجمعها مقصود بالعرض والمصلحة اشبع ارباب الابداء حقيقيا واصاقا
حاصل البتة والاضافي بالمجمل فهو مبدؤ به بالاضافة الى ما بعده او ان الحمد هو الشايعون الكمال كما
الله المتعال من جن صفات الاكوام ونفوس الجلال فالابداء بالتسميه يستلزم العمل بالخير من جميعا والمرد
بالامر في اليال ما يحظر بالقلب من الاعمال جليلا كانت ام جفيرا فان فعال العقل ثابته لمقصودهم ودوام
الموقف على الخطوب والظلم لا يترط على المصطوح مطلقا او على موقوف الذي يتعلمه الا عقيدة لا يتغير
لد على انقطع من الخيرات والفضل على الاول والاخير ان ما لا يبدؤا فيه من الامور بالتسميه وموقوف بها
والركيز على الثاني في راديه القاية الحاصلة من البرزخ هي المصنف قسوة المختلفة ونفوس القندرة ونفوس
الوصف بالفرع ان القايه مع عدم التسميه الاول اشارة الى ثبوت اعتبار ما لا تسميه فيه في الجملة وان كان
ناشئا بخلافه فاضر اراهم شيئا فانه لا يبقاء لدوام الكلام في الثالث نحو الكلام في الاول والاخر فان ما لا يبدؤا فيه
ولا يفتقر الى التسميه القادة منقطع الخيرة والتسميه بالابداء الصادق على القول والكتابة يدخل فيه
ابداء العلماء بها كما يتروا ابداء الصانع بها فانه منقطع ما قيل ان اراد بالابداء الفاعل لا يمكن في الجملة
على الاجزاء والكتابة فلا يتم قبلهم ابداء الصنيع بها لان الكتابة لا تستلزم الفاعل وان اراد بالكتابة
اشياء الباطن ونحوه للخير في بديع ولا يكتب بسم الله لا بدفاع ذلك بالتسميه بالابداء على وجهه على نعم
وبالتسميه من الفاعل ان الحاشية خصاص كل امر بها سبب من خذ الابداء فلا يمكن الكتابة بل هو بالاجزاء
والباء وبسم الله اما صلاحيها الى ما نطوق به وتلا سنانا والصلوات على من خلفه من فاعل خبر
مبدا محذوف في ثبوت اسم الله او فعل الفعل المحذوف في ثبوت اسم الله او فعل الفعل المحذوف في ثبوت اسم الله
او مصدر مبدا محذوف محذوف في ثبوت اسم الله ثابته محذوف ولا يقتضي على حد من المصدرو ابقاء مبدؤ
لانته يتوسع في الظرف والتجار والمجوز وما لا يتوسع في غيرهما وتقديم المفعول هنا وقع كما في قوله بسم الله
مجلها واياك تعبد ولا تراهم وادل على الاختصاص دخلة العظمة وادق الوجود وانما كسر الباء ومن حق
الحرف في المعززة ان نفع الاختصاصها بل هو الحرفية والجر كما كسر لام الامر ولام الجر اذ دخل على المعززة
ببها ودين لام التاكيد والاسم مشتق من التوحيد فتاوا ومن اخره في قوله بسم الله الوصله اوله لها من
الاسماء العشرة التي فيها الالهة السكون وسمايتها ليمتد على مشاغلها من معناه وقيل له
وسم وهو الطائفة والاولى بدليل تسخير على سمه وجعله على اسمها ولا يبدؤا به من اصله على اوله
لفظية ومعنوية بخلاف الثاني فانها معنوية فقط وانما علو الجاهل على الاسم مع ان المعنى انما هو ابراهيم عليه السلام
لاشعار بعدم اختصاصه باللفظ بل بلفظ الله لا بغيره لانه لا احد لا سماء ولا غير من ايهام القسم في لفظ الله
الذات الاستغفال ومن ثم يقال الرحمن والرحيم غيرهما اسم من اسم الله ولا يتكسر لجره بان باقي الاسماء
مصدرة من غير عكس والله اسم الذات الواجب الوجود الخالق لكل شئ وهو جوف حقيقة لا كل احضر في فرد
والا لانما قد قولنا لا اله الا الله التوحيد لان التوحيد هو الكمال من حيث هو محل الكثرة وعروضه بغيره
فلما هو الله احدا فان الله لو كان غيرا حقيقيا لما حصل الاجادة بالاحدية للزم التكرار وجواب بان

والاعلام الرسول على الملك غير متعل بها فتقوم الرسول من هذه الجهة غير مراد بالبعوث الى المرسل الا انما
 وهم اهل وعشرته والعلماء او من كان في زمانه والعام وهو في مقابلته كما في الاعيان اذ انما كانت هي شريفة
 القوة تربتها في اللفظ وعلى عزته وهم الائمة الاثنا عشر في غاية عليهم السلام فالجوهري عترة الرجل سلمه
 ورهطه الا دون فيدخل في الاول من عدل على عليه السلام ويدخل هو في الثاني الاما جمع اجمعها في
 ما جدد يقال الخيال والضم فهو محمدي وما جدد كرم الكرام قال ابن السكيت الشرف والجد يكونان في الاءاء
 يقال رجل شرف ما جدد اباؤه منقادون في الشرف قال والحجف الكرم يكونان في الرجل وان لم يكن له اباؤه
 شرفا ما بعد ما سبق من الحمد والصلوة واثر هذه الكلمة للاحادث اكثر ان رسول الله صلى الله عليه
 يقولها في خطبته وشبهها رواه عند ثنائ وتلوث بحبابا وفيه اشارة الى الباعث على الضم كما هو
 واكمل فيها معنى الشرف والتقدير مما يكن من شئ بعد الحمد والصلوة فهو كذا مضى عليه بسبب قوله لئلا كانت
 القال لانه لها في الشيخ الرضوية اصل اما زيد فقام مما يكن من شئ فزيد فقام اي يقع في الدنيا شئ
 قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل حصول قيامه لا ملازمة له في الدنيا وماذا في الدنيا
 فلا بد من حصول شئ فيها لكان الغرض الكلام من هذه الملازمة المذكورة لانه في قيامه خد في المزمع الذي
 هو الشرف اعني بكن من شئ واقعة ملازمه في قيامه وهو من مقام ذلك المزمع وبقي الغاء بين المبدأ والخبر
 لان الغاء السببي ما بعد لازم لا قبلها فحصل في من هذا الشرف والائمة بعض الجزم في موضع شئان فغضوا
 احدهما مخفف الكلام بخد في الشرف والثاني قيام ما هو المزمع حقيقة فحصل الكلام مقام الملام في كلامهم
 اعني الشرف وحصل انهم في قيام بعض الجزم موضع الشرف ما هو المشارف من شغل خبر واجبة في شئ اخر
 وحصل انهم بقضاء الغاء منو سطره الكلام كما هو حقا انتهى كما حكاه مخلصا مع طول لغة فقهه وحسن
 وبعد من النظر في الزمان ما يشبه كثيرا ما يجد منه الغناء في يد ويؤمن معناه فيضم على الضم ويجوز في ضبطها
 هنا علة وجه ضم الغاء وضمتها ورفعها منو نون وكذا ضمها وجميع الكسرين في فصل الخطاب قد
 فين كل هذه الكلمة او لا فيضيل داود فيقول بفتح الله على الله في قوله في قوله عليه السلام وقيل في
 ساعة وقيل كعب بن لؤي في قوله في بن خطان وقيل سبحانه بن وابل ولا فائدة من هذه الخلافات الله
 سبحانه كما او جعل الولد طاعة ابيه بقوله ووجدنا الانسان بوالديه نظارا ما بالابن الاب
 والام وجمعها باسم احدهما تليسا ومراعاة لجانبا لئلا يكره كما راعى جانب الاختلاف في التناوب كما كسبت
 العربين ولو نشا وبيا خفة وتقلوا جاز جمعها بالهاء كان كالكسوفين والظهيرين كذلك اوجب عليها على الاء
 الشفة عليه بالاء في مراده هذا المفعول في الابلغ ايجازا ومبالغة في تقيينا لسان المراد في بلاغة
 في الطاعان وتيسيل ما يجمع ارب في حركات وهي الحماض من القربان واحدا حازبه وهو اطلب
 بها القربان في الله من في الشرف والاشرف والاشرف وجود وجود وعندنا غة ظرف يجمع بين اديني
 استعمل استعمال الاشرف عليه فعل ماض مضارع من حيث واحد في الاء في الفعل الماضي فاوله
 كثر عليه لولد القربان وهو الله الكرم يقول عز وجل علان اذ اكرمته عليه محمد بن الوليد وعطف
 بيان عليه صلح الله لمراد به بانه واخره ووقفه الجزم في جمل الاسباب في خوفه وخاطلة

ان كان في قوله تعالى
 والابن الابن

الاسباب اسرها هو السبب ان يقال هو اجماع الشرايط وارتفاع الموانع واما ان عليه واما ان اهل
 وطول لغتها لم يعيد الى المعين خلافا للضم اذا كان الوصف للانسان فاما الشئ لكان يختلف فيها
 الفعل الماضي فانه في الاول مفتوح العين وفي الثاني مكسور هاءه الجوهري والعيش الزعدي
 الطيب الواسع يقال عيش زعد وعدا في طيبه واسعه لتصف متعلق بطلب الضم في جعل الشئ
 اصنافا وتبعضها من بعض كتاب خال من الكثرة هو الجمع في الكسوب لا ان حصل استعماله في كثر
 الباحث في الكسب جمع نكته وهي الاء في الشئ يميز به بعض الجزم عن بعض بوجهه التفات الى
 اليك في لفظه في الجزم الاثر فيه الموجب للاختصاص بالنظر وحده في كثره في كثره اذا بدا او طابها من عدي
 الى الكلام والادور المعقولة التي يفيض بعضها بالقدرة الموجبة بها العانة والفكر فيها فيفسر ذلك
 كذا في العدة وهي فعلية في مفعولة وهي الفعل على غير مثال صار في الفعل الحسن وان في اليه
 مبالغة في حسنه فكان لكال حسنه في شئ في مسأل جمع مسئلة وهي القول من حيث شئ في شئ
 وبقية في القول لا يقيم مقام حشانه في شئ في الحث ومطلوب من حيث يطلب الدليل في شئ في شئ
 بالجزء ومدعى من حشانه يدعى المسح واحد اذ اختلفت القيارات باختلاف الاعيان اذ احكام واحده حكم
 وهو اختصاصه الى الشئ بغير خطاب الله المتعلق بالافعال المكلفين بالاختصاص او التميز والوضع ويدخل في
 الاختصاص اما المباح من الاحكام الخمسة ويدخل هو في التميز في الوضع التميز في الشرف والعلية والمنازع
 غير هان من الاحكام والوضعية وبسطه في علة الشئ بغير ضلته في مفعولة ما شرع الله لعباده من الدين
 في بعض الشئ في مسائل الشريعة بغير سطا الاحكام على وجه الاجاز والاختصاص في معنى واحد هو اداء
 المصطفى باقل من العباد في المشارف بين الاوساط الذين ليسوا في رتبة البلاغة ولا في غاية الفها في حال
 عن التطويل والاكثار وهما يقيم في حقه وهو اداء المعنى المصطفى بلفظ ازيد من المشارف من في ذكر ليس
 مطلقا التطويل والاكثار باضا على وجه يفيض العدل عنه بل مع خلوه من التكنة والغاية الموجبة
 لمحبب في حقه الحال والاخذ يكون مقتضى البلاغة استماله كما في رتبة محله ولما كان الغرض من التصف
 ايضا للمصطفى فيهم المكلف في التطويل ياد على ما يحصل به السادة من الاء في البلاغة فلا جرم حسن شلو
 الكتاب من الاطبا فاجب جواب لانا ان ما تقدم سببا لاجابة مطلوبه في جعل الجواب هو المطلوب
 ضرب من النظم للجواب وصفت هذا الكتاب هذا اشارته الى المدون في الخارج ونياسه في قوله في
 وصفت فيكون الدباجة بعد التصف والى المراد بالخاض في الدهر والالينا في صيغة الماضي في
 بلفظ على انه من الامور الخاصة التي من حقا ان يميز عنها باضا ماضية ولاظهار المراد على وقوة
 لان الاذان اذا عطف في غيبة شئ كثر تصور اياه فيورده بلفظ الماضي فيجمل بمفعولة ومن هذا القبيل
 الدباجة بلفظ الماضي مع انه من شئ في الاشياء كما هو مع في المعاني والتحقيق في لشارة الى المراد في الحاضر الذي
 سواء كان وضع الدباجة قبل التصفينام بعده اذ لا حظ في الاء في المراد في لفظها في الخارج في شئ
 ذلك ان الكتاب المؤلف لا يخلو ما ان يكون عبارة عن الالفاظ المعينة اى العبارات التي من شأنها ان
 يلفظ بها الدالة على المعاني المحصورة وهو الظاهر من اعاين النفوس الدالة عليها بنومط لذلك لاف

والله اعلم
 بالحق

واما عن العلم في الموضوع من حيث انهما مدلولان لتلك العبارات والنقوش فهذه ثلثا كما لا يخطو
تركيبها فلا تتركب من ثلثين وربع ثلاث فلا حائل في سبعة وان شئت بان لا يخطو في الخارج لا لفظ
المرتبة ولا الحائز بها ولا المايز كمنها ولا المايز كمنها مع احداهما وهذا كله واضح واما
النقوش الدالة على الالفاظ فيمكن ان يشار اليها بذلك لكن ميدان الحاضر من النقوش لا يكون الا شخصا
ولا يرتبه انه ليس المراد من النقوش تلك الشخص باسم الكتاب بل بغيره فوعد هو النقش الكتابي الدال على تلك
الالفاظ المحصورة بآراء المؤلف المحصورة عن ان يكون ذلك الشخص وغيره مما يشارك في ذلك المفهوم
ولا حصول ذلك للكيف في الخارج فلا يشار الى الحاضر المرتبة الذي من اصول على جميع التقديرات فكان ذلك
العبارة التي لا يثبتها من ان كانا متساوية الشخص للمشاهد المحصور فاستعمل لفظ هذا الموضوع لكل شار
اليه بحسب الموضوعات المتشابهة وبما لا يثبت وشا واما ان كانا متساوية والهاء عوض من الواو والياء
كانت السمة علامته والاسم علامته على ما اشبه منه لفظ وهو احد القولين في الاسم بالاشارة اذا
جمع من وهو قوة للشيء بعدد لاكتساب الاراء الى الحكم الايمان المراد به هنا مدعي لا مائة فليس كل
سماحا من العنبر في صنف في صنف هذا الكتاب ما لا يكون من هذا من الله حسن التوفيق وقد
قدم بغيره في هذا الطريق البيضاوي والمراد به الدلالة على ما يوصل الى المطلوب قبل الدلالة
الى المطلوب ويؤيد الاول انك تهدي من نشاء الى الصراط مستقيما ويرى عليه ان لا تهدي من حيث على
الثاني واما نحو فهمه بياهم واجيب عن اليراد الاول بان الهداية المنقبة الاية محمولة على الفرق الكامل هو
ما يكون موصلا بالفعل الى الهداية او يقال الاية من قبلها وميتة لكن اقد روي في نزول في قوله
منه على علمه فان النبي عليه السلام لا يمكن من قبل الهداية والدلالة لانه لا يهدى الى الهداية او يدعى به
فكان ليس يهدى بل الى الهداية هو المقسم والحاصل يوجب في الاستقلال في الهداية او يدعى به يهدى
من يكون عارفا بالشريعة متقاعدا عن العمل بمقتضاها مهتدا وليس كذلك واجيب بالثاني انه مقتضى
القوى ومهتد بالنسبة الى العلم وضال بالنسبة الى المطلوب وهو بل الثواب والعقوبات بالسعادة الاخرى
حيث لم يزل يفتش على فصيله خالسا من بالجهنم في فداشع مسلكت الكلام بين العلماء الاعلام من الجاهل
ولا بعد القول بالاشراك واول من انه حقيقة في الاول مجاز في الثاني لا رجوعه على الاشراك وكثرة
استعمالها فيه وتحتية في غير هذا الحال واعلم ان المقام اضاف الهداية الى فعلها الثاني وهو مقتضى
الى الفعل الاول والى الثاني بنفسها اجتهاد وبلى وبالام ومن الاول قوله تعالى اهدنا الصراط ومن الثاني قوله
ربنا الصراط ومن الثالث الذي هداها الهدا والتفتض الى غلبته يطلق على الطلب من الشا حقه فيكون
ادعاء حسب مقتضى المقام المجازة على ذلك التفتض في الاشارة اليه بصيغة البعد توسع بالرفع
على عيب السلوات والاستفاد وهو سؤال العفة في الخلو فاما مظنة اجابة الدعوات وتزول
الركاب واصلاح ما يجده في هذا الكتاب بمقتضى السياق وتجعل ان يريد لا غرض من غير ما صرح به
ومعني به في اخر المقام عدم الخلل بالانتماء اليها عموم وخصوص مطلق فان كل نقصا خلل ولا يتعكس
فان التهو وهو زوال الصورة عن القوة الذكرة او عدم العلم بعد حصوله من شأنه ان يكون عالما بالشيء

الثاني والاشارة وتوضح ذلك ان الطبيعة الاولى للشيء من انه وما هيته كالحوان الناطق بالنبط والاشارة
وما خرج عن ما هيته من الصفات والكالان الوجودية اللاحقة لها هي طبيعة ثانية سواء كانت في الطبيعة
والنفس بالقوة للانسان ام مفارقة لها بالفعل وسواء كانت لاحقة بلا واسطة كالنفس اللاحقة للانسان
ام بواسطة امر خارج عنه مساو له كالنفس اللاحقة بواسطة التعجيل بواسطة خيرة كالحركة الارادية
اللاحقة له بواسطته ان كان الحيوان ثم لما كان التهو ليس طبيعة اولى وهو ظاهر لا ثاني له لانه امر عيني فان عدم
جزءه مفقود لانه زوال الصورة العينية عن القوة الذكرة او عدم العلم بعد حصوله من شأنه ان يكون
عالما كما تقدم لكنه اشبه الطبيعة الثانية في العرف من اكثره التي تشبه الارزوم كان كالطبيعة الثانية للانسان
خصوصا على التعريف الثاني فان عدم التسوية الى الملكة له خط من الوجود باقتضائه الى محل وجوبه
كافقار الملكة اليه فانه عار عن عدم شيء مع امكان تضاد الموضوع بذلك الشيء كقوله فانه عدمه لا يمتنع
مطلقا عن شيء من ان يكون بغيره فهو بغيره في الموضوع الخاص المستعمل للملكة كالتعريف للملكة اليه بجلال
باقى الاعدام ثم ان كان الاعتدال عارفا بغيره من الخلق بقوله ومثل من لم يصبه بالعلم من بولم يصبه بالعلم
عن الخلق من ذلك من قبل قولهم مثلك لا يخل ومثلك من وجوده كناية عن ثبوت الفعل او بغيره عن
اضيف اليه لفظ مثل ان اذ اثبت الفعل في حيد مسده وتحو الى خصل وصاذا وحي عنك من مقتضى الفعل
والعقبات لم يفعل هكذا وان لا يفعل ومن لادم هذه الكناية بتقديم لفظ مثل كقوله في المعاني ولفظه يحل
قوله لا يخلو ليس بعدها الف لان الواو كالم الفعل المثل وانما اثبتوا الف بعد الواو والمرتبة وهي والجمعة
فرقا بينا بين الاصلية كقوله ونظرا فاما ثابته بعدها خطا من تفسيره اجتهادا لا يثبتا شرعا فانه لا يثبت
وقد اعتمدت فيحتاج الى الشخصا فاما في كل مسئلة يجهد فيها وذلك مظنة التفسير وهذا الخلل في الخطا
في الفرع الذي يفسر علم عنها كما هو معلوم والله للوقوف السداد وهو الصواب الفص من القول والعمل
فالمراد في الصحاح فليس المعصوم من بقاءه كما يقتضيه الاستثناء من النفي المستلزم كحصر الاشياء في المستثنى
على عنة للملكة عليهم السلام مع عدمهم عن الاثبات والادب طولا في التفتيد بغير ادم اشكل كحصر الامر بغيره
الله ومن قوله من ابناها واوصيا نزل بها ان الجنس لفظا على عصمة الجميع والتقدم ليس المعصوم من
رفع الانسان الا لاثباتها واوصيا نزل بها ان الجنس لفظا على عصمة الجميع والتقدم ليس المعصوم من
كثرة الباء المعانيها وادغم الياء في الياء واشتقاقها من الحيوة لان الجبي اذا حيا صاحب فقد دعا بالبلد
من المكاره والموت من اشتقاقها فعل بضمها واخضت بالاشتقاق منها لغوها والمراد هنا ما هو اعراض
ذلك وبثبته في الترتيب وهو جمع الاشياء المختلفة وجعلها بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون بعضها
شبهه لبعضها كالتقدم والناظر في النسبة العقبية وان لم تكن مؤلفه وهو اعراض من الثاني من وجه لا يرد
الاشياء مؤلفه سواء كانت من شبة الوضع ام لا واما اخر من التركيب فانه لا يثبت في الاشياء مؤلفه كانت
ام لا مرتبة الوضع ام لا ومنهم من جعل الترتيبا خصه من الثالث ومنهم من جعله امر اذ بين ومنهم من جعل
التركيب الثاني من اذ بين فهذه الالفاظ ثلثة موضوعات للدلالة على ضم شيء الى اخر عيسى النبي عليه السلام
قالهم اي يند بالاهم ولا فارقا فغنا من ذكرنا بالاهم بالنسبة الى الباقي فبذلك العبادات والاحكام الاخرى

في انفسهم
والاشياء
والانفس

ما يقع في القدر وقتا نصف النظر الاول في اشياءها وهي اية الطهارة منسوبة انفسهم الكمال الخيرية
 الاكل الى اجزائه الثلاثة انواع وقوى وعسل ويتم ولما كان هذا الكمال لا وجود له في الخارج الا في ضمن جرم منسوبة
 صدر على كل جرم من الثلاثة انه طهارة ويساق الى هذا نظائره شكل طهارة هو ان الانفس لا تطلق
 الطهارة وهو لازم لكل واحد من اشياءها فليزمن ان يكون الانفس لا تطلق الاكل واحد من اشياءها ويلزم منه
 انفسه في مائة وواحدة البنية ككثرة كل ما في جرم محال وجوابه ان المنقسم الى الثلاثة هو الطهارة
 للطفلة اي مقيدة بعينها في طهارة وخرق بين الصيغتين فان الطهارة من حيثها عام وقوة
 بالانقسام كما ان الجوان من حيثها عام موصوف بالجنسية وهي قسم من الطلق وما هو لازم للانقسام
 ليس هو مطلق الطهارة بل الطهارة المطلقة وفيه بحث ونقول ان الانقسام المذكور لازم للطهارة بحيث يورث
 الذهني هو لازم لانفسها من حيث حصولها الفينة من تلك الحقيقة ولازم الشيء باعتبارها يلزم ان يكون
 لازما للشيء باعتبارها اخر كالكلية الا لازم لمفهوم الجوان لازم لزيد مثلا واعلم ان القسم من هذا الام
 ان مقولته الطهارة على انواعها الثلاثة بطريق الحقيقة لا بالجاز ولا بدعي ذلك بالنسبة الى المباشرة بقوله
 بالنسبة الى الذاتية قوله اصيد طهارة وسلم وحلته الارض سجدا ونرا بها طهارة لا غير ذلك من
 الاحاديث التي لا تعلق الطهارة على النية لان النية لا باء الصلوة بالنسبة الى الحدث ولست اذكر
 باسمها على علم على تقدير الحقيقة فمثل تلك المقولتين بطريق الاشتراك القليل والنوادر والشك في النظر
 انشاء الاول لا اشتراك في الحقيقة في معنى مشترك بينهما وهو صلاح جبرلا باء الصلوة ولو بالقوة الغريبة
 قدر وهو في الاشتراك وتحت الاشتراك يتفرق في اختلاف ذاتي المباشرة والنزاهة حتى كالمعنى وهو ضعيف
 اذ لا جامع لافراد اثنين غير التعلق بخلافه هناك يقع التشابه في الاخيرين لا في الاولين في هذا الوجه لا يتبين
 مقولتها على الثلاثة بالمشكك في علم الوضوء والفعل بالنواطف وان اطلاقها على المباشرة اقوى من الترابية
 وفردا لا يتبين منها وان ونظير في ثمة الخلاف فيمنع الطهارة وسياتي في كلامه في اية الثلاثة التي هي الوضوء
 والفعل والنية واجب اما بصل الشرع او بالعرف كالنذر وشبهه وتندبها لاصالة العرفان فيها لاشياء
 اربعة ويخرج من غيرها في انواع الثلاثة اثنا عشر شيئا ذكر المصنف منها لغة الواجب بصل الشرع والعارف
 والظن المتدبر بصل الشرع وسواء منفصلة وبقي ثمانية اقسام وهي المتدبر من الثلاثة بسبب
 المكلف فذلك حيث يكون احدها متعلقا بما يجب التوقية كالنذر والنوى غير المتعلقين بالقوى يجب
 بصل الشرع للصلوة والطواف الواجب اما للصلوة فلعقل فبقا اذا قم الى الصلوة فاعطوا وقلوا ولا
 صلوة الا بظهور ولا جماع بلحق بالصلوة اجزاها الغضبية منفردة كالسجدة والشهد وسجود السجود
 الاحتياط ان لم يجعل صلوة مستقلة لا بسجود التلاوة واما للطواف فلعقل فبقا اذا قم الى الصلوة فاعطوا وقلوا ولا
 باليد صلوة فيشرط فيها ما يشرط فيها الاما غرضه الدليل وجعل الوضوء فيها بالاصالة لا بالعرفان
 ان وجب المسند وشبهه على الاصح من توقف المس على الطهارة لازمة والضابط في وجوب الوضوء ما
 كانت غايته واجب ولما كان الصلوة والطواف واجبا بصل الشرع جعل الوجوب بعينها وصفا ولما لم
 يجز المس لاصل جعل الوجوب بعينه شرطا وربما عيذ بغيره وجعل الوضوء اشارة الى الخلاف في وجوب

الوضوء على الحدث المس في غير حكم المصنوع بوجوبه فلا وجه لثروده هناك الوجه ما قلناه وبسحق الوضوء
 بصل الشرع المسند وجلا ولين وهما الصلوة والطواف فان الغاية لما لم يجب له يجبر طهارة الجوان في مكان الشرب
 كالغاية لا لا يصب وجوب الشرب اشروط غير واجب كمن مع الشربة في الصلوة فلا تصح بدونه وقد يطلق هذا الوجه
 لما في الوجوب من الغاية لا لا يصب وجوب الشربة اشروط غير واجب كمن مع الشربة في الصلوة فلا تصح بدونه وقد يطلق هذا الوجه
 عدم وجوبه واما الطواف المتدبر فهو من كماله على الاصح فيصنع الطواف بدونه واشترط لها فيه الصلوة انما يشرط
 المتدبر لا لا يصب وجوب الشربة اشروط غير واجب كمن مع الشربة في الصلوة فلا تصح بدونه وقد يطلق هذا الوجه
 السقنة حادثة وذات الطهارة كل ذلك للفرق في كل هذه بنوى الاستباحة والرفع ويحصل له بعد التزم تقطع
 اما في الرفع فلا شك انها بعد ثبوت ايقاع هذه الاشياء على طهارة واما الاستباحة فذكرها الشهيد في
 بيانها كما علمها وادامها مثل بناء على الصلوة المتدبر لا باء هذه الاشياء بدونها فكيف بنوى استباحة ما بها
 والاولى البتة رفع الحدثا واقايع هذه الاشياء على الوجوب الاكل لوقفة على رفع الحدث واما التزم فلوستدعيها
 الحدث فكيف رفعه المحنة في العنبر الصحيح لا تصد التزم على افضل احواله ولما في الحديث من استحباب التزم على
 طهارة وهو مشعر بحصولها واعترضه شيخنا الشهيد بانه لا يلزم من استباحة التزم على الطهارة صحة الطهارة
 للتزم اذ المصل لذلك وقوة رفع الحدث فليصوره واستباحة مشرطة بانه لا ينافي في الوجود ان حصل
 التزم غايته جاز اذا الغاية هي الطهارة في آن قبل التزم بحيث يقع التزم على ما يكون من باب الكون على طهارة في
 غاية صحته وقوم الحب وانما خصه بالذكر مع دخوله في استحباب الوضوء لئلا يخلو من باب الاكتمال بدونه في الفعل
 بخصوصه لدفع قومه عدم شرعية الوضوء للجمع الخلف في الفصل علة في الخبر بانه لا يؤمن ان يجي الاول
 بمخول الوضوء من لئلا يخلو وهو يقتضيه تخصيص الكراهة بوقوعه في الحال فيخفف بدونه والاولى بغير الحكم
 لا يلزم من اشرافه في الحال على تقدير كونه مسببا عنه انشاء الكراهة ولو لم يكن والكراهة منوطه بالاكتمال فلا يكره
 الجماع من غير خضوع الاصل في ذكرها فيصنف في وقت كل صلوة والحيز في دفع الحائض والظاهر انما انشأ
 جهالاتها فصرح المعنى في هذه الثلاثة لا يصب فيها رفع الحدث لمصاحبة لها وعدم صلاحية لارتفاع صفة
 العادة والكون بالبرعظفا علم ما قبله في استحباب الوضوء اي لكونه على طهارة اي لبقاء حكمها فان دفع قومه
 التكرار حيث يصير التندبر يستحب الطهارة لكونه على طهارة لان البقاء على حكمها ليس هو نفسها بل اذ لا يفسد
 الكون غايته مستقلة بسلطان الرفع والاستباحة لا لا يحصل الا باحدهما فكان النوى احدهما ومن لم يفرق
 للنوى مذهب ذلك كما ذكره في الذكرى مع ان ذلك لا يرد في بقية الغاية في استحباب الجواب واحد ويجوز دفع الكون
 عطف على الضم المشرقي وقوله وبسحق على الايداء والخبر عند وف وتغيره منسحب ربما توهم التكرار على
 التندبر الاول من مذهب بناء على انه قوة يستحب الوضوء ويستحب الكون على وضوء ولا وجه له لان المقطوع
 ليس هو استحباب الوضوء مطلقا بل المذكور من الصلوة والطواف المتدبرين وغيرهما مما عدا ذلك المكلف اذا ادا
 الكون فان توى في رفع الحدث فلا ريب في صحة حصول ما فانه اذا حصل الكون عليها الامر انشأ من الاشياء
 وهو احدى المقايين وان توى الاستباحة لشيء بما يتوقف على الوضوء حصل المقصود ايضا ولما كان كونه
 الكون من تابعا وان توى الكون على طهارة ففقدت به الشهادة الاجزاء كما حكينا عند هو حسن ولا بد من

المطوية الشائع ولا بد من العلم بالوقوف على طهارة لا يتحقق إلا بمعرفة الجدي بالبحر اربع عطف على ما سبق
 ولا يجوز هذا الوقوف ولا السباحة ولا رفع الحائط على المشهور لعدم ثبوت حكمه عن الشيخ في هذا الوقوف وقوله الشهيد
 في المدونة ان شرعية الجدي لتدارك الظلمة لا يثبت بانها شرطان فالأول هو الواجب لا السباحة
 الوقوف وسبق ذلك بمحذو انشاء الله ولو اكد في الوضوء بالمرية فلا إشكال في دفع الجدي على تقدير الحاجة
 اليه ثم ان محذو الوضوء ان كان بعد ان صلى بالاول ولو تارة فلا يربط استحبابه الحق المقتضى التذكير الطواف
 وسجد الشكر بالاول وبها ورجع الشهيد عدم الحاق وهل يستحب قبل الصلوة وما يلحقها جزء من المصنفة
 التذكير للعلم ونقص الشهيد بيقوم الاشكال في ثبوت الصلوة واحدة لعدم النص على المصنفة ولو فرض
 في المصنفة الخ ويمكن دخوله في عموم الاذن فيه من غير تشديد ورجع عدمه في الذكر بحججها باحسان عدم المشرقة
 وادناه في الكثرة المفردة ويقتضيه الاذنها ذكرها في الثاني لا يصلح للدلالة على الفصل بحججها باصل شرع لا وجوبه
 الوضوء وهو الصلوة والطواف الواجبان والمرن وجب في الحديث والاجماع فيثبت تركه مع الوضوء في هذه
 ويجوز بزيادة على الوضوء لا رتبة شيئا لدخول المساجد مع البشعة غير المسجد وفيها يكفي في الوضوء بحجج
 لدخوله وقراءة سورة العزائم الاربعة واثبت في حق الصلاة اذ لا يملكها والمراد بالعزائم نفس المسجد الواجب
 على التور من بعد الضاعى وسورة العزائم وتسميتها عزائم بمعنى ايجاب الله تعالى على المالك ما هو حصة
 وفي تسميتها عزائم اخرا عن باقي التسميات لا بالخبر المشهور للاصوليين من ان العزائم ما وجب قطع مع عدم قيام
 مانع وهو المعنى القابل للرضوخ ولا وجب اختصاصها بالدين من نظائرها من الواجبات وان كان التبرع
 صادقا عليها ومستند الحكم فيها النفس والاجماع وانما يجب الفصل فيها اذا كانا واجبين بتدوينها في وجوب
 باصل الشرع كما يبرهن عليه المصنف بقوله ان وجبا كل واحد من الدخول والعزائم باقراده والاطلاق الفصل في
 مجزئ هذه الاشياء على محذو يجب عليه الفصل بينا وبين غيرهما فيدخل فيه حدث من الاموات وهو على الظاهر
 الغاية التي شارك فيها الوضوء واما دخول المساجد فخرية العزائم فمقتضى الحكم فيها في الذكر واستثنى الشهيد
 ما روي من مجزئ دخول المساجد ادعى عليه ان ينادي بالاجماع والمفول عنه يعتبر الوضوء مع اعضاده باصا
 البرزخ فخلو الاجازة من الدلالة عليه فيها واثباتا واما فخرية العزائم فليس فيها صريح لاحد من الاصحاح الظاهر
 الحكم فيه كماله لانه لا يثبت له عدم الدليل الحر واما حديث الاستحاضة الموجب للفصل فظاهر عبادته جماعة كما تحققت
 منع دخول المساجد فخرية العزائم مع عدم فعل ما يلزمها من الاعتسال والوضوء انما هو فعلت ذلك استحضار
 يشيخ المظهر في المدونة وجوز لها دخول المسجد مع امن التور من غير تشديد بخلاف زيادة عن الباقر عليه السلام
 وسياق الكلام في وجوب الفصل انما هو الصوم الجسد اذ يقرب من اقل مقدار فعمل الاجزاء والاجماع وخلو بن بويلا
 يقطع فيه ويظهر الحاقه من انشاء اذا انقطع دمهما قبل الفجر دون ما روي للاصل وعدم التفرقة اعترفت به
 الشهادة المذكور على جليله ان مطلق صوم الجسد لا يكون عشرين يوما بالفضل لا من تمام مائة الفصل في الصحيح لا يستند
 وكذا لم يعلم الجانية في طلع الفجر بعد عليه الفصل وجوبه ان الحكم بوجوب الفصل من كونه شرطا في يومه ما
 ذكر من القول ان لو كان شرطا لم يصح الصوم على وجهه وهو واجب وسع قبل الصوم وبعده لا يكتفي لان شرطية
 وثبوت لا بد منها التام فيصنع كلامه ان شرطه على الوضوء لا مطلقا فنفى الاجزاء كما روي في جوابها بالمرية

بالام لا يعم عند المصنف فيصنف من غير ان يندرج ما ذكره في المدونة فطلب الدين الرازي على المصنف في
 واصوم الجسد على ان غسل الجانية واجبة غير وهو لا يقول به واجبا لفتان المراد فيصنف الوجوب معناه ان
 ليس موجبا للفصل بل يفتي وجوبه بسببه انما الموجب له الجانية فذكره لبيان كيفية الوجوب لبيان ما فيه كذا
 فخره الشهيد وخرجه ورتب ان الفصل شرط للصوم وطعام وجوب المشرط بقبضه وجوب المشرط ويمكن الجواب
 عن الابدان فلما لا يشترط يعلم المتناف من وجوبه لنفسه وجوبه لغيره شرط للصوم لان الواجب في نفسه لا يمتنع
 جعله شرطا واجبا كغيره العوزة مع وجوبه فانظر انه واجبة لنفسه شرط للصوم وكسوم رمضان بالنسبة للاعتكاف
 للمذوق فيخرج بحجبه لوجوبه فنية المشرط ولهذا يتعلق به حكم الوجوب لا الحق كصنفه فيصنف مشرط وجب
 الفصل قبل الصوم الشارح مع عن منها الفطنة سؤالا ام لم يسل فيشمل حاليتها الوسطى العليا وتخرج
 الفيلة والسند جعل الاجزاء والاجماع ولا اشكال في الحكم اذا كان الغرض من انشاء الصلاة قبل الفجر بالشرط في الوضوء
 المسبق وكذا اذا كان بعد الفجر قبل الصلوة على الظاهر لم يمتنع من وقت الصوم على الاطلاق وجب ضمها لعدم وجوبه
 للصوم فثان وجب الصلوة لسبق انعقادها اما لو كان بعد صلوة الفجر لم يجب الفصل للصوم قطعاً لعدم وجوبه
 في الصلوة الفجر فان استمر الصلوة الظاهر كان كغيره فوقف عليه الصوم لوجوبه لصلوة الظاهر اما لو كان في قطع
 قبل الظاهر في ايجاب الفصل خلافا في تحيقه انشاء الله ولو تجدد اكثر بعد صلوة الظاهر لم يمتنع من وقت الصوم الوضوء
 الحاضر على الفصل وان استمر في وقت العشاءين مع حاله والظاهر توقف يوم المسبق عليه عموم وكذا في الجدي
 اكثر بعد صلوة العشاء انقطع قبل الانضمام استمر في الظاهر لا كفاء ح نسل واحد قبل الفجر وان جب
 في السابق اكثر ولو كان مستطافا استمر في الفجر فوقف الصوم عليه ظاهر ان انقطع قبل الاجزاء وجوب الفصل
 توقف الصوم على العموم وبسبب الفصل باصل الشرع لا يمتنع على المشهور لقوله من توصل يوم الجمعة فيها ونعت
 ومن غسل في الفصل افضل قولنا انما ظم انه سنة وليس يفرضه والاحراز في الفاعل على وجوبه بحججه على ذلك
 جمعا بين الاخبار وقدره من طلوع الفجر ويند في الزوال لقول الصادق عليه السلام كانت الاضار تعالج نواحقها
 واموالها واذا كان يوم الجمعة جازا المسجد فينادي الناس بادواح باطهم واجسادهم لا يشعروا الله صل الله عليه
 واليه الفصل يوم الجمعة فخرت بذلك السنة وكذا في الزوال ان افضل زيادة المصنف عند الحاجة اليه في الاصل
 فانه قبل الزوال العذر ويغفر على الاصح استحضاره الاخر السبيل وانها راعى احتمال عدمه ليل الظاهر الفجر
 بقبول يوم الخميس مع خوفه من الاذعان والتمسك من الفضل ليعمل المصنف هنا تختم الفصل على العمل بالاصل
 الفصل في الفضل الاخر بالي فخره لاداء وهو اخر الاول والاول الثاني في سبيل الفصل فخره من شهر رمضان
 وهو الاجماع ورواه عثمان بن عيسى عن عاصم عن عبد الله بن وهب واقره في ان كان اريد الزوال على صاحب البيت نفسه
 وهو ليلة الخميس عشر ورثه فيها فصاعداً خصوص في الحق في العشر العشر لعل شرف تلك الليلة فافترضا في الظاهر
 حسن ظهور من المصنف الهاتين بدو ليلة سبع عشرة ليلة ثمانية عشر وليلة الحثك وعشرين وثلاث وعشرين
 من شهر رمضان وهو الاجماع ورواه محمد بن مسلم عن احمد بن محمد قال الفصل في سبع عشرة ومائة ليلة سبع عشرة
 وهي ليلة النحر الجمان وسبع عشرة فيها ليلة ثمانية عشر وهي ليلة النحر في اصب فيها
 اوصيا الانبياء ورفع فيها عيسى بن مريم فيض موسى وثلاث وعشرين فيها ليلة القدر وليلة العطر

فذكر الشيخان ورواه الحسن بن راشد قال داغر في غسل اليدين عند غسل الوجه والحسن بن راشد
ضعفه الخاشي وليذكر هذا الفصل جماعة لكن احاد شاشين يتابع فيها ويروي العبدان وهو اجابا ومن
الجمهور وحكي عن حال الظاهر وجوبه فيها ووقته مجموع النهار ولا يخلو لفظ لكن لا يغسل غسله عند الصلوة
للتغليل المذكورة الجملة لو كان لم يغسل يديهم وتليته نصف نجاسة هو مشهور لكن لم يعلم فيه خبري وما كان ذلك
لشرا الوقت كما تقدم وتليته نصف من شحارواه التي صبر عن يد عبادة الله تعالى فهو مشافها وغسلوا يديهم
انصف منه في بعض جابها ضعف ذكر الشيخ في الصباح رواه عن يمان لم يولد حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فان من ظهر اليه انصف من شحاروا في الحديث الى قول من يغسل يديه ثلث احوال ثم ان سال النضر
في غير ذلك من هذه الرواية ايضا ضعفه والقول على الاستحباب باعاء يوم الجمعة هو السابع والعشرون
من حديث كذا الشيخ في الحيل والمصباح ولم يثبت فيه خبر الكلام فيه كضعف حديث يوم القدر وهو اجابا وما
رواه على بن الحسن في التكملة قال معناه ما عبد الله يقول من صلى فيه ركعتين يغسل عنده رذا الشمن
فيل ان يزول بعد ان يغسل ساعة الى قوله ما شل الله حاجته من حوائج الدنيا والاخرة الا يغسل كبا ما كان
يوم الجمعة وهو الرابع والعشرون من في الحجة على الشهادة قبل الخامس والعشرين واختاره المحقق رحمه
الله عن علي بن عبد الله قال غسل اليدين واجبة المراد تأكيد الاستحباب لا الاجماع على عدم وجوبه ويوم عرفة عند
الزوال وغسل الاطراف على الاجماع واجبة ابن عسقلان نقله في بعض من كثر معنا والاولى محل لفظ الغرض من الغد
باعتبار تأكيد الاستحباب وان ثابته ثواب الغرض كما ذكره الشيخ في التهذيب جعنا من الاخبار ان في الرواية معنا
وغسل الاطراف وغسل يديه في الغرض والا يذهب عليهم السلام لا يذهب ذلك كله وغسل الاطراف الكوفة والخراسان
والعراق والارمناء مع استحباب الاطراف الغرض من كل الغرض انقص المعبود والمرضى على تركها شعرا واجبة لاد
واستقر بالاصح استحباب غسل اليدين وجوب الصلوة اتيه غسل اليدين وجوبه ولا بد له من غسل الوجه والجوار
واجبة من غير من غيرا رواه في منصفه وغسل اليدين في رتبة المصلو مع الرواية بعد ثبوت من عليه قبل من
ولا شاعله ولا فرق بين مصلو بالشرع وغيره علا بالا خلا في وجوبها واستحبابها الفصل في رتبة مصلو
الشرع مثل اول يوم لسانه الاول بعد ما في غيرهم وضعه على التخشع وكذا الاخر في بين المصلو على اليدين
شعرا وغيره ولو قبل غسل اليدين يستحب الصلوة للاصل والاول وقت الرواية وتعلل عن يد الصلوة القول بوجوب
والتوق من شحاروا وكثر ما كان رندا وقت بعد التوبة والاسلام لضيقها وتضييقها بالصنوف في عدم
الاستحباب لا يوجب من غير لا يوجب يمكن دخوله في العموم والتعليل بالثبوت بغسل اليدين في الخروج من رتبة
وغسل يديه الحاجز صلوة الاستحباب في غير وضعه مع غسل اليدين استحباب غسل يديه في الخروج من رتبة
وكذا في الحديث في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم في الاضيق ذلك كله لا يخلو هذا الفصل عند اجابا
استحبابا لا يخلو واحدة ما يتبين في استحباب الغسل والاصل عدم ثبوتها وان داخل في بعض الصور
فان خلاصها الامر عمن من غيرا وغيره ولا اعتبار رتبة الترتيب خصوصا مع انضمام واجباتها لاضاد وهي
الوجوب الذي قاما ان يتولى الترتيب والوجوب لها ويلزم من الاول عدم ارتفاع الحديث لعدم رفع هذه
الاختلاف في الحديث بل قد نجما كما يصح غسل الاطراف من الحائض من الشافعية وجوبها للجمهور

الثالث الجمع بين الصدين فان اجتمعا فظاهرا بطلانه وان حصل احدهما فهو ترجيح بلا مرجح والتحقيق انما هو
ومضمونهما انضمام الواجبين ورواه عن احدهما اذا اجتمعت عليه عليك حقوقا بجزء عنها غسل واحد
وكذا في الرواية عن غسل واحد بها وجوبها وغسلها من جنبها وعين الاول شامل لاجتماع الترتيبات
في الواجبة خاصة واجبا عاما معا والاخر صريح في الاجزاء بغسل واحد مع انضمام الواجبة لكن مع اجتماع الاستحباب
والاولى شرط بطلان الجمع ان يترتب السببية المتدوية لظهوره اذا لا يرد من رفع الحديث بخلاف الواجبة ولو توفى بعض
فالوجه انضمامها واه ومع انضمام الواجب على احدا من رتبة الواجبة رتبة الجمع صريح في اجابا ولا يخرج
اشكاله انما الواجبة اعتبار رتبة السبب يمكن سقوط اعتبار رتبة السبب ودخوله في الوجوب كما في الادراك والفتنة
خلال الصلوة الواجبة والصلوة على جازف من زاد عن ذلك فنقص منها مع ان بعض شائنا المعاصر مع
حكمه بالثبوت على سقوط اعتبار رتبة السبب على ظاهر الرواية ولا يخلو حكم شرعي فلا يتوقف على اختيار المكلف
فيكون معناه سقوط الاستحباب زبادة فواب هذا الفصل على غيره وهو في رتبة الترتيب بما لا يخلو الشرع
للصلوة والطواف الواجبين بل الترتيب لا يخلو الطهارة وان تبرز عليها من خروج الجنين من المسجد
ليدخل فيه الترتيب كما يراة العرفان ان وجب كالتصوان فليسا بوجوب الترتيب مع تدرج الترتيب لا يخلو قوله و
المتدوية بما علا وشمل قوله من خرج الجنين من المسجد احكاما كما ورد في الخبر ومن دخل مجما
لاشرا للجمع في العلة وهو قطع شئ من المسجد بجنبنا فانه محرم بدفع الطهارة مع الامكان واطلاق الحكم بتمام
منه على الغالب من عدم وجوب ما في المسجد من صلوة من غير ثبوت المسجد لخاصة خصوص ما ورد النص
هو الاحكام منها فانه يستلزم الجاهل على الغالب من نقصان زمانه على ثبوت الصلاة ولو فرض من شاعري
زمانها وانقصان زمان الفصل فامكن الترتيب في المسجد وجبا غسل الاطراف والخبر بالترتيب مع عدم ذلك
بينه وبين ما دل على شرائط عدم الماء في جواز الترتيب مع احتيا لا يتم مع ظهور الظاهر في تخصيص الترتيب بالذكر
مع حوزة الكون في المسجد بوجوب ما روى الحائض اذا اصابها الحيض تغسل ذلك وهو دليل على عدم اعتبار
الظهور في هذا الترتيب وفي الحنفية والجمهور من الحائض ان استحبابه لا يخلو لها الطهارة بغيرها الجنين
ورقة الشهيد في رتبة اجتهاد في مقابلته الضرر عارضه باعترافه بالاستحباب بشكل بان المحققين فيه في
الرواية بالانقلا فلا يوجبها من غير الاجتهاد ويصح استناد الاستحباب الرواية للشافعية في ذلك السن
ويمكن كون الترتيب مع هذا الجواز وان كان الحديث باقيا والقسم الحاق الترتيب بالحائض حالها حاله في المعنى
دون المشاهدة لخاصة بغير الترتيب لعدم النص اتما بقا جواز الفصل في المسجد مع امكانه بانه اذ زمانه
لزمان الترتيب وقصوره عن مع ان الدليل يقتضي تقديمه مع امكانه لعدم العلم بالثبوت بغيره ولا
كان القول به موجبا بغيره من اجابا هو ان هذا الترتيب يخرج من المسجد من حيث بيع الصلوة وهو جاز لا
لوجوب الخروج عن عهده بغير فصل بغيرا في الطريق فلهذا لا يوجب فيه البدلية والمحققان يقال انما
الفصل مكانا في المسجد لم يخلو عليه على الترتيب فلا اشكال في عدم اجابا هذا الترتيب لا يخلو على عدم الصلوة
بالترتيب مع امكان الفصل وان لم يكن في المسجد فلا يخلو ان يكون الفصل مكانا بغيرا لو كان الماء موجودا
ولا مانع لهذا الترتيب من الفصل من غير ولا غيره ومنها بوجوب الترتيب مع امكانه لصلوة لان وقوعها في

١٢٥
 الشئ بما لا عدم الوجوب الخارج غير الثالث من جهة دود وغيره فمع عدم مضاجعة شئ من الفلش ومما
 لا يابغى ما خرج معه مما يشتمل عليه عدم الوجوب من الوجه الخارج من العقل مع الرجل والمرأة على الاصح
 فليس يخرج ما كان متعلقا بالوجوب المضد ملحقا بالفاظظ عامة لما يفصل بين الموضوع على الاصح
 النوم القاطنة منبهة كمنع الظلمة من الحس على العقل من الحس من جهة السمع ايضا وانما مضاهها المذكور من
 الحواس مع اشترافها لا يجمع قط لانها اقوى الحواس فليست عليها تقضي قلبا على في الحواس من غير كس على العشر
 فليست هي الضيق على تقديرها من الاشارة والفرد مع عدمها وجوب الموضوع ما يهل على العقل من الحس
 الاشارة والسر استدلال على ذلك بقولنا في الصادق عليه السلام ان خلق عليه الموضوع والاشياء لا
 مما خرج من الاشياء القليلة خلا فالابن في فانه لا يخرج ما لا يخالص القليل بالذكر كمال الموضوع والكثرة
 بوجوب الفلش الجلة وانما وجوب الموضوع خاص على بعض الوجوب لا بد وما قبل ان ان ارد ما هو جوب الموضوع
 فكان عليها ان يذكر مع الاشياء القليلة فليس للموضوع على هذا الصنيع وان ارد وجوب الموضوع في الجملة
 فكان عليها ان يذكر الوجوب الواحد عشر لانها في الموضوع من حيث وجوب الفلش وان كانت النظر الفلش
 احوالها وجوب الموضوع خاصة وايضا ذكر كونه لورد في الكثرة ايضا لا يخالص الموضوع خاصة على بعض الوجوب
 وهو لصوله العشر مصلوه العتلا فلا وجه للخص بالموضوع خاصة والوجوب عنها واحد كما يحصل لما في
 انجاب الموضوع خاصة بهذه الاشياء بقوله لا يخرج ما لا يخالص القليل بالذكر كمال الموضوع والكثرة
 ضعيفا ان يتعلق الاشياء القليلة بالاجزاء من الموضوع والكثرة وهذا المعنى يحصل على المقدر
 الاول مع افادة ما هو اعلم فكان الاول والى ولما مررت بعض هذه الاسباب موضع خاص من الجملة
 خاصة من الوجوب اليه ما قال لا يجب على الكل للول والفاظظ من القوة من ظاهر بشرية يحرم لقول الله
 احفظوا اولادكم من ذلهم واملكتم بئس وقبح المحرم الطفل الغير المبرور من كثر الروايات وما شأ
 كانه من المراءى على التمسك بالوجوب والعدو وانما المراءى بالنظر اليها وعدم اشتمال العقل على احد
 ما يبرر الصواب لا خلاف العتلا على وجوب عدم الاستقبال بما ذكره فان الاعداد غير مقدرة
 والتكليف غير ماحق في اصوله عدم استنباطها بالكون الاشياء المولية اذا دخلت في
 فلا يشتمل العقل ولا تشبه بها ولكن شرفا وغروا والتميز والخرق والامر للوجوب هذا الحكم والتميز
 بينها لان العقل الصغرى يقع الرأى على الاصح جمع صغر الكثرة وعكسها وربما كسرت في لغة تليده
 البرية والمراءى بها ما خرج عن البينة البينة فيجوز فيها لعدم دليل بعين المطلق وخالفنا الجذب فيها
 معا وانما اشتمال الاشياء التي اخصر اخاصه وسادته البينة وانما جعلت بغير فضل وخلف العقل من
 المضادة ذلك قطعاً على الفلش كذا الاشياء والاشد ارباً معاً في القرائن المواضع التي يتبين منها
 من الاخر من العقل وعدمها في ارباً من بعضها البتة على استنباط البينة واسدبارها فالقصد على كفاية
 والفتنة وهذا الكلام يعنى الكراهة الصغرى بالباطنة البينة فلو لم اعط ذلك نظر واضح فقل
 الشهادة في الذكرى عن البينة الكراهة الصغرى والبيان والاطلاق فيهم من لدون البينة
 خالصة الثبوت لا يبدى خاصة الظاهر من هو الاستنباط على ان لا يعمل بالمعنى فما حقه البينة لا بد

جميع هذه سوريات الواسعة
 والنوم حتى في حال النقل
 في كل من حكم من النقل
 ويطلب الصادق

مكتبة

على عدم مخالفة في التصاريح فان العمل بالمفهوم ضعيف لكن لا يخفى انه خلاف الظاهر ونقل المحقق في المغرر
 والمبدأ كما هو في البناء والاطلاق وهو يقتضي الكراهية في طريق التناول بل لا يخفى بل لا اتفاق على ان حكم النجاسة
 اغماظ من البناء لا يخفى على ما هو عليه في الدروس يؤيد لزوم سلاصحت عدم الرخصة في التصاريح
 فالجواب في الاستيفاء والاستدراك ان التصاريح القلوات وقد رخصت لك في الدروس وتجنبه
 افضل لتجسيه في المصلحة في الخ بعد ان حكم كلام ابن الجوزي في ما حكاه عنه وهو موافق لكلام المصنف
 خبر بخلافه فان وجهين احدهما ان المصنف شارك في الكراهية بين التصاريح بين المواضيع التي يمكن ان لا يترك
 عن الفيلة والمرد بها كما ينبغي لانها هيصة للتصاريح فلا يكون قسمتها وابن الجوزي في الاستيفاء لا يترك
 والثاني ان المصنف لم يحكم بالكراهية فيها كدفع الاستيفاء والاستدراك وابن الجوزي اذا ذكر الاستيفاء في حكمها
 حكاه المصنف وهو نظيرة كتاب الاحاديث في محضر الهند فاما الطين القوي في غير هذا الجان لكثرة فائدة
 من جنس الاختلاف وما ذكره المصنف الخ كدفعه بعبادهم فلا بد له من اخل في المواضيع القارعة بعد اطلاق
 النقل عن احد هؤلاء في المسئلة خلاص من غير ان يوجب غسله موضع البول بالماء خاصة ^{في كل ما سبغ} بل
 عن قيام حكم النجاسة الشرعية ان يرد للمل بمرثعا ولقول الباقر عليه السلام لا بد من غسله واطلاق الوجوه
 هنا باعتبار توفيق الصلوة ونحوها على ان ازالة النجاسة فيكون واجبا معا بما يتفق في شئ من جملة دفعه
 على ذلك واطلاق الوجوه قبل الوقت مجاز وكما يجب في غسل النجاسة وهو لعمري ما يخص من الارض
^{في كل ما سبغ} وبما هو المعلوم فاما باسمه ما كان يفعل في الارض كان اذا اراد الحاحه فسد ^{الطاهر} ولذلك قال نعم واجبا
 احدهم من المناطع المعتبر للخروج هو حواشي المبر والابن في الخ الى الابن في هذا الحكم الجامع الكل
 ولقولهم يكفي احد كونه اجمارا اذ الرجاء وجعل العادة وغاية التسليم ما يحتاج في قول العين ولا يترك
 الدال عليها قبل وهو اللون لا نعرض اليوم بنفسه فلا بد من محل جوهر يقوم به اذا انشا على الارض
 حاله فيقول اللون دليل على جوهر العين في ذلك ولا يترك مثل ذلك في الريبة لا يخاف من حصول تنكف الهواء
 فوجب ما لا يستلزم وجوه العين وفيه نظر لان اللون معقود في سائر النجاسات في الاستيفاء لا في الكراهية
 من جهة استعماله لا في استعماله عليها خاصة ^{تلازم} اذا ^{منه} من عدم قيامه بنفسه قيامه بالنجاسة لان من احاطت
 وهو قاسم محل ظاهر وهو لعمري لا يخاف من اخل في الارض فانها من جنس الارض لا يقوم بنفسها والها انما تنكف
 بوصف النجاسة والكلام فيها واحد لا يخفى مع عدمه الى التمسك بين ثلثة اجمار طاعة وشبهها من كل طاهر
 جاز في كل من قبل ولا يترك ولا يخرج النجاسة وعرضا لان النجاسة لا تزال بالنجاسة في جميع المالات
 الحجر حصنة في نجاسة بما يعبر به بلوى فيقتل على مورد ما هو نجاسة الغائط النجس المحل لا ينجس به غيره ^{محل}
 داخل النجاسة في الارض لان النجاسة لا يترك النجاسة والفصل فالكراهية في النجاسة بعين الغائط عين الماء
 اكثر لا يترك ويدخل في اطلاق العبارة الحجر الخفاف في الثالث على تقدير التأييد ونها يجوز استعمالها مرة اخرى
 كحصول الشرط وطلع المصنف في هذا الكتاب خرج بالحاف الرطبة لان الببل الذي عليه نجس باصا به النجاسة
 وتوضعه من المحل النجس عليه نجاسة اجنبية فيكون قد استعمل الحجر النجس كما مره المصنف الهابة و
 اخذاه وردة الشهادة بان النجاسة لا عارضة للببل من نجاسة الرطبة ولا يترك ولا يترك كالماء لا يخفى من فصل

دستی

وسمى بغيره وبانصب الرخو كالزاد الفم الرخو لا لصلها بالنجاسة فلا يسلط الفرس فيمكن بغيره الحجر المهر
 يغفل النجاسة ويتشبهوا ولو انفقنا العينين هل يجوز حمام لا يسلط الفرس في النجاسة بعد سد جملته بحصول الفرس
 وإن ندركنا القول في الصبغ الذي يرق عن النجاسة والذبح والحشر اقسام ما يكسب عليه حتى من كلام الله
 تعالى والعلم كالحديث في العفة والشرية المندسة الحسينية وفي هذه يحكم بكفر النجاسة على جامع عليه فلا يصبغ
 الطهارة بها واما جامع جهل في الظاهر بها مطهر وقد صرح به جماعة لعدم المناقاة بين الطهارة وبين دليلها
 لا يتناول النجاسة بل اصل هذه الاشياء ومن المحرم المطعولان لحرمة منع من الاستهانة به ولا نعلم الجرح
 منه عند طعام اهل الصلاح اوله من العظم والرد على اجماع علاننا واكثر من خالفنا القول به لا تسحق العظم
 ولا بالردت فاذ داخراكم من الجرح وعلمنا الله انها طعام الجرح ذلك مما استوطنا على رسول الله
 ولو استعمل هذه الاشياء فحل ما وطهر لجل على لا يصح لما تقدم وحسنه الحق في المعبر والشيخ في طهارة
 اورد في كتابه بالنجاسة الاجزاء وشبهها مع انصافها بكونها من نجاسة العين ولا يشترط هنا زوال الاثر
 بخلاف الطهارة المذكورة هو يشترط ان الاثر يشك بان الرخصة لا يعتبر زوالها بالماء مع شدة
 زواله الاثر به لان لا يبعد لئلا لا يجزئ الاثر بالاجزاء كما انه لا يجزئ الاثر الواحدة بها وهو يدل على
 من عدم اشتراط زوالها بما هو قوي من الاجزاء وقوله وبين الماء منه الفرس الجرح منها مع عدم التمسك
 الفرس افضل من الاثر لا تقي الطهارة من الاثر فلو انزل قوله في ان يمسح بها في طهرها
 الاية قال رسول الله في مسح الاثر فاحقق عليك الشك فاذا مضى قالوا في شئ بالماء وروي
 انهم قالوا في شئ الفاضل بالاجزاء ثم ينع الاجزاء بالماء فيكون دليله على استحباب الجمع كما في قوله في الحل
 من عين النجاسة بالثلاثة وحدها ولا حد لها فيحصل بها النجاسة كذا في طهارة الاعلى والحق في الجرح لا فرق
 في وجوب الايديين تحققت عدم النجاسة وعدم تحقق النجاسة في جميع الشك في حق تقي في الحل بها بالاعلى
 من الثلاثة وجب الاجزاء لها القول به اذا جلت كما جازت مع ثلث مسحات في قول سلمان وهو قوله في رسول
 الله صلى الله عليه وآله ان يمسح بالثلاثة اجزاء وقوله في جعفر بن جابر السمرية ان الفاضل بالثلاثة اجزاء
 اخذ المصنف في الخ الاكفاء بالواحد ونفى الحل به شيئا لم يند في ظاهر الشيخ وكفى في النجاسة بالثلاثة على الشهادة
 لان المراد ثلث مسحات بحركة القبلة لغيره عشرة اسواط فان المراد عنده فرياق ولو يربط ولا انقصوا ازاله
 النجاسة وقد حصل لانها لو فصلت اجزاء فكذلك الاتصال وانما في الجرح بين الجرح مفصلا بينه ومفصلا
 ولا بالثلاثة وتسبح بهذا الجرح لا يركل واحد من جرحه في الكل فطر اما الاول فانه ليس من الشبهة المشبهة
 طابق فان قوله جرحا سنة بثلثة اجزاء وتطاولها الاثنا عشر مرة بثلثة اسواط بل اصره بثلثة اسواط
 وقرئ بين الصبيغ فيكون كل مسحة ان المراد بثلث مسحات بسوط وقوله ان المصنف ازاله النجاسة ان اراد
 ازالها على الوجه المبرر على ما علمت من محل النزاع لعدم تحقق غلظتها او مطلقا فهو متوجه لانها حكم شرعي
 في وقتها على الاعلى الاذن الشرعي في قياس الاتصال على الانقضاء لا يستلزمه مجموع مع املا في غيرهما
 فان حكم الشارع باجزاء الشئ في حال لا يفيض اجزاء لها في كل حال والفرق بين سائر كل واحد الجرح وسائر
 الواحد وضع لصدق العدد في كل واحد فامثل الامر لوارد بالثلاثة المقتضى الاجزاء فلو اورد احد عدم صدق

العدد عليه قال لعلامة قطب الدين الرازي لم يند النجاسة على الجرح الواحد ثلثة واسل النجاسة
 على الاجزاء بثلثة مسحات بناء على ان المراد بالاجزاء ثلثة مسحات ولا يمتنع ما فيه ويمكن ان يسكن الحكم
 او المناقاة بين المسح بثلثة اجزاء وبين المسح بثلث مسحات بخلاف المسحات بالواحد فانه لا يصدق عليها المسح
 بثلثة اجزاء وربما يقال لو كان حديثا لا يجاز على ظاهره لم يجز ما يشاهد من الجرح ونحوها لكن جواز العدول
 الى المشابهة قطعاً بطله على عدم ارادة الاجزاء وحقبة في المسحات ونحوها بيان المشابهة يخرج بقصر خاص كرواية
 زائدة قال يستحب من البول ثلث مرات ومن الفائط بالماء والخرق وغيرهما فيقول الياء في كل حقيقة والخرق بالماء
 من اجزاء الجرح الواحد لحقق في الغير بعد اجزاء الخرف الطويلة من جملتها انقضاء بعد قطعها ويستحب تعليم
 الرجل اليسر دخولا وتقدم الرجل اليسر جرحا عكس المسح لان اليسر لا يذوق اليسر لغيره ولا يمتنع ذلك
 بالبناء على الاحم فيقدم اليسر اذ بلغ موضع جلوسه الصخر اذا فرغ ايده بنقل اليسر في شئ فليطهر
 اليسر الى الخلق ان كان مكشوفاً لانه من سنن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووصول الرجل الى الكهنة الى ما غفره وروي
 النفع فوق العانة ايضاً الاستبراء من البول واجبة للشيخ في الاستبراء وهو الاستظهار بخرق طاهر
 بان يمسح يده من عند المفردة الى اصل الفخذ ثلثاً ويده ثلثاً والا فضل في ذلك وضع الوسطى في
 الاول تحت المفردة والمسح بها الى اصله ثم يوضع المسح تحتها والاهام فومر ويده وبغداد ولا يشترط
 ثلثاً لذكر اجزاء عاد لان شئ عند جماعة فندب في عرضا وليحفظها حكم الاستبراء ونفاها المصنف لاصل ذلك
 فلا حكم الخارج المشبه بها والدعا دخولا بقوله فيهم الله والله اللهم انا عودت بك من نجاسة الجرح
 الرجل الخيل الشيطان الرجيم وخرقها بقوله الحمد لله الذي زفني لغيره واثبتني جسد فومر وخرج مني اذنه
 بالهامة ثلثة لا يقدر القادرون قد رها وعند الاستبراء وهو استبراء من الجرح وهو الحد ثلثا خارج
 والمراد بغير المسح او مسح كمنع على الصحاح في شئ الحديث عا في الحائض بقوله اللهم حصن خروقي
 استر عورتك ورجلها عا وتغفل ما يفرج عنك يا ذا الجلال والاكرام وعند الفراغ منه والظاهر انه
 الدعاء المذكور عند مسح بطنه لانه لا يربط الى الفراغ من الخلع هو الحمد لله الذي ما طعني الا في حقها
 طعاما وما غاف من البلوى لما لحقق في المعبر بعد قوله الدعاء عند دخول الاستبراء وعند الفراغ
 اعادة الفراغ فمروءة من عارها اذا توضأت فقل شهدنا لا اله الا الله اللهم اجعلني من التوابين
 واجعلني من المطهرين والحمد لله رب العالمين ثم يغيب يده عن الخروج المذكور في مسح الجمع بين الماء والاجزاء
 سواء على الماء او على غيره فليطهر بها الاستظهار والقول الصادقة جرحا سنة في الاستبراء بثلثة
 اجزاء بركا وبقية بالماء وما تقدم من حديثها من الاتصال ويقدم الاجزاء اذا اخذ الجرح لا فائدة
 فيها بعد ازالة النجاسة واما مع عدمه فليطهر بين المطهرين فالجرح ينزل العين والماء ينزل الاثر ويمكن شؤ
 الجرحا وبكره الجلس للبول والفاضل في الشارع جمع مشهورة وهو جرحا في الماء كمشط الماء وروي
 الايام ما فيه من اذى الوارد في الشوارع جمع شارع وهو الطريق الاعظم فالجرح من المراد هنا
 ما هو من جهة خضتها في الرواية بالطريق النافذة وهي المستند في فحة التراب وهو مرجعهم وبصحة ثم تحت
 الاثنا عشر مرة وهي ما من شأنها الثمران فيمكن مقرر ما فعله لاطلاق الجرح لان ثلثا الخلع المشق منه

غير شرط وفتح الاشفاق عندنا وهذا المملوك والمباح اما ملك الغير فلا يجوز تحقه بغير اذنه لفظ
في مواضع الفتح هي ابواب الدول وروى عن عبد الله قال قال رجل لعلي بن الحسين اين تبوء الفراء
فانتهى شطوط الانهار والطرق المأخوذة ونحو الاشجار والمشرق ومواقع العنق فله وبن مواضع العنق
ابواب الدول وروى ان ابان حيفة خرج من عندنا في عبد الله وابو الحسن موسى فام وهو غلام فقال له
يو حيفة غلام ابن بضع الف درهم عليك فقال اجبت اغنية الساجدة شطوط الانهار وساطة النهر وما
النرا ولا شتيل القبلة لها نوايل وارض فوقك وضع جثثك واستقبل جرم الذين اشد الفهم
جسمه ما انتهى عنى عزه والكرامة بالحال ولا فرق بين جاني شطوط نورها واستناره بالكشف لا يكون
استنارها مع احاطة الدنيا وادق الاحرام واستقبل الريح بالبول والجار مغلق بالمصديغ مثل الثلث فلما
حصل البول باروى عن عبد الله قال في رسول الله صلى الله عليه واله ان جثث البول رجل الشئ العربي
ويصوبه وحل بعضهم الغائط عليه لانه اعظم واما الريح قال روايته عن الحسن حين سئل ما اذا غائط
لا شتيل الريح ولا شتيل ما شامها فلا يجلس الا على حصاة بالبول واراد ان يغائط الغلي والشتيل يغوث
رد عليه يخص البول ولا فرق بين شتيل الريح واستنارها بالخبر يخص الصف في النهاية حاله استنارها
الروعة لا وجه له مع عموم الغيث والبول في الارض الصلبة بعم الصا وسكون الام الى الشد بل قد روي
عليه في الصادقة كان رسول الله صلى الله عليه واله في الارض الناس يوقها من البول كان اذا اراد البول يجلس
مكان من يرفع من الارض والمكان من لا يمكنه يكون فيه الشراب لا يشكر احد ان يفتح عليه البول ولا تقوى
التيوان وهي جمرها كس الجرم وفتح الحائل في البنية عند خوفنا من الاذى قيل انها مسكن الحرج في الماء جاء واد
واكدوا الثاني اشكر الله فقولته لا يبولنا حلة في الماء الدائم وقول علي بن ابي طالب في الرجل يبول في الجارية
من عزه وقال لاء اهلا وماروغ الصادق لا بأس في الجارية لا يبول في الكرامة فضعف قول علي بن ابي
بعد الكرامة في العنق رد في البول فذلك حصه المصحة في قوله الغائط يطرق في الارض وفيه في البول
والنهار وان كان الليل استكرامه ليلنا والليل في الغائط لا يفسد عدل امراته من جرمه
والاكل في الشربة وفي الغلي تضعف مكانه النفس فيجوز في رواية في البقرة انه وجدها في القدر لا طار
الخلا فحفرها وحملها ودفعها الى المد ليعده قال تكون محلها اذا خرجت في البول قال الملوك في
قال الكاهن ابن رسول الله قال انها اسقرت في جوف احد لا وجه له في الجنة فاذهب فاشركوا لوجه
فاني اكره ان اسخدم رجلا من اهل الجنة فان اخبره اكلها الحرج مع طيبه من التواب على كرامته لا اكل
ولطبخه الشر لا شكر الكافي في الجنة والسواك لا رويانه يورث النجاسة لا شتيل بالبين لقوله انه من الجاهل ولا
كرامة لا استغناء بالبين في الجنة وغيره لعدم تنا والبول ولا مع الحاجة كعدمه بالبين في الجنة
وبالبين في الجنة واليا وفيها خاتم يفتح البناء وكسها مكتوب عليه اسم الله واسم احد من انبياء الله واسم احد
من الائمة عليهم السلام والاراد اسم الانبياء والائمة ما قصده احد منهم لا ما قصده اسم موافقهم في الاسم
ولما الحلق ولم يقصده احد انفق وانما ذكره ذلك لاشتائه على تركه العظيم هذا مع عدمه فلا فائدة
والاخرى ذكره بعضهم استحضار ذلك في الخلطة ولحق بذلك المكان فخص جرمه من الخبر وذكر بلبه من جاز

نفر بفتح الزاي المحجزة وضحاها وضحاها والراء المشددة والمهملزة والذال المحجزة وهو الزبرجد معرب في الجوهري
والكلام في حال الخطب انتهى حتى على الله عليه السلام كما ذكره بعضهم والحااجة والبركة الله عليه السلام في قوله تعالى
فويصنع الكيف في أكثر من آية الكبرية وجدا لله آية وما ذكر على الخصوص في معنى العبادة في قوله تعالى
موسى قال يا ربني بخالاسحق ان ذكره في قوله تعالى يا موسى كبري حسن في كل حال وما الحاجة في قوله تعالى
من اكلام عند هاهنا انظر للمعنى في الآية والفينيد بالحااجة يخرج ما هو حاصل الفرض في الضيق وشبهه لا يتقيا
ح ويوجب في اليد السلام ليعوم الامر وكما جعل الله على العنقة لانه ذكر وكذا حسب العاطس واستغنى الله
حكمة الاذان وهو حسن في حصوله في ذكره في الحركات لعدم الفرض عليه على الخصوص لان بدل بالحوط
كما ذكره حكاية الصلوة ويجب اوضو الفيزو هو انه مطلق الفرض والادارة شرعا بالنية في الوضوء اذ
الفعل على الوضوء في الامم العتيقة وجوبه وانما يكون الفاعل للدولة عليه والادارة الزمام مقربا بالفعلة
الله تعالى في الادارة من غير الجنس يدخل فيها ارادة الفاعل الزم وما اشتمل على الوجوه المذكورة وغيره وذكر
بالفعل المعنوي غير من الطهارات والافعال وشمل الوضوء الواجب في الشرب في بناء واحد ما عدا الاخرين في قوله
والذي ثبت حمل ان يرد شره فطلقا ليدبره بدل بالفعلة لانع من الوضوء وغاية الجمع التقرب الى الله تعالى
بوافقه اذ ارادته او طيلة الفضة عنه ثم يواسطه في التواب كسبها بالقر بالكنى وكذا ما حصله للاشغال
نخرج عن العبادة وان كان من المراتب بعد المشركين في حكم الثانية الخوف من العقاب لا الاولى اشار اجماع
المؤمنين على علم التسليم بقوله ما عدل قوله فاما نارك ولا طعا في جنك ولكن وجدنا له العباد في ذلك
يدل على الثانية طوله ارباب والافعال المشتملة على التزهي كقولهم ويبيعوننا وعبادنا في قوله
قالوا يا ايها الذين امنوا اركعوا واسجدوا واعبدوا ربكم وافعلوا الخير لعلكم تفلحون اي واجب الفاعل وانك
تطووا والافعال هو العوا يا التواب بالعبادة الطبرية وتعمل بغيره في ذلك فعل الشريعة في قواعد الاعمال
عبادة ما عدا التوابين بقطع السيد في الدين من طاعة وعجبا بان فاصدة لانا فاضد الرشد والبر
في قصد وجه الرب الجليل وهو ان علمه يستقيم وانه عبد لله واختاره في ذلك في الصحة عني بان قصد
قوله لا يجزى عن انشاء الله بالعلم لان التواب اذا كان من عباده في عبادة وشيخ وجه الله وان الفرض بها الله
ولهذا لا يقتض كون لنا العايدة باعبه على العباد لان الكتاب السند مشتمل على المراتب من الحق والتميز
الذي والاعباد بالعبادة وعلى المراتب من المدح والثنا في افعالهم والتميز بينهما في الاجل والوضوء المكلف
طاعة لله واتباع وجه الله كان كايما وكبح عن الجمع قصد الله سبحانه الذي هو غاية كل مقصد اذ هو ذلك
جوهري في الفرض في الوضوء في كل عبادة لا يسيبه ولا يشبهه تقريبه وما استدبل به عليه قوله وما امرنا
بالعبادة الله مخلصين له الدين ولا يتحقق الاخلاص الا باعماله لاهل الكتاب يدل على شدة حكمنا
لربه بعد ذلك في الفينة قال الامام الطبري الائمة هي المستمرة في جهة التواب حتى فلا يصح الفسخ عليها
لانه لا يخلو الله اعبد مخلصا الذي لا يخلو للجنة فبينا ذلك لا يباع والنا مع وما يميزه الوجوب في قوله
نخ في النهاية وجماعهم لمحقق العبد بل كفى الشيخ بالقر في قوله تعالى وما امر الا لعباد الله
صين فلو لم يعبده لكانت اذ له وهو مضموع عن ان عطلوا الزيادة منافع الاخلاص الى ما يات

مكتبة

المصوم ما يأن للاخلاق باقى قود البئر لئلا تكون الاولى لاسلاك في قصر هذا القول باضا لعدم الوجوب
حتى يدل على علمه على جماعته شي اخر وسيأتي ما يدل على ذلك وقد علمنا السيد السجدة على الدين حقا
طاسر لماع في خلاصتنا ولا احاداً في قصص العصور في الحدوث واسباحة الصلوة لكن علمنا ان لا بد من بنة
البرية والاك ان هذا من باب السكون اعما سكت الله عز وجل المصحة هذا الكتاب فيلزم الحق في الشرايع بوجوده
الوجوب كما لو وجب ليقاع الفعل على وجبة لا يتم الا بذلك كما استدللنا به بالشهادة في الشرح ولو وجب الفعل
في البنية الشخصية الواقع على جهات متعددة بنية احدها وما كان الوضوء به يقع على وجهه الذي اخره على
الوضوء بشرط لا يتخصص احدهما حيث يكون ذلك هو المطلوب لا يقتضي هذا الاول وعدم صلاحه للابد
فليس كمن شى على بنة كلامه شمر في اما الثاني فلا يتم في الوضوء ان يتم في غيره من العبادات لعدم اجتماع
الوضوء الواجب للدين وقت واحد حتى يحتاج المكلف في بنية احدهما على الاخر لانه ان كان المكلف حيا
يشترط الوضوء فليس في البنية الواجب الا في البنية الواجب لا يتخصص المحلة بتخصصه جواز قبل الضو
حيث انه غير واجب من المحلة مخاطبة شرط الطهارة لا نه في بقاء احدها لا يمكن وقوع الاخر قبل
الوضوء الاول الواجب لا يضر والدين المحلة وعند وضو الفدية لا يشترط في الواجب على عدم العمل به
ووجوبه كمن يضر عبارات شيخا الشريعة ان الواجب لا يخرج عباد الرب وهو موضع تأمل وربما خرجها
الاصناف الفرعية مثلا وجه الجمع ح ويمكن ان يقال ان الواجب للمذكور وهو هو لوجبه على غايته الفعل لا لاجل
شي تحقيق القول في التكليف ان يمتنع اتمام الواجب لوجبه ووجه جوبه وكذا القرية عا به اخرى هو حصول
على تمام الوصول الى ثوبه كما تقدم وهو ما هو الدليل الاول من دليل الوجوب لكن لا دليل على وجوب ذلك
الاختلاف عن التكليف وهو غير صالح للدلالة على نفاذ الفعل عليه ان يمكن جعل الكل عضوا اليه وبالجملة
فتخصا البنية الفرعية ليرد بها نفي شرط التصرف فلا يثبت شي منها من دليل الواجب وجوبه دفع الحجة
لوجبه الاستسقاء للصلوة واشترط بالطهارة قولان احدهما عدم واليه من الشكا حيث كتبنا بالقرية
والحق في الشرايع وجهه قد علمت سلفه الثاني الوجوب كما ذهب اليه للفتنة المختلف وغيره من الخصم
لاننا انما نسطر بنية الوجوب كقبح بالقرية واحدا من القولين ثم اذا قدمنا الصلوة فاعلموا ان لا جلال الصلوة
اذهو القوم لغيره من قولهم اذا القينا اسلحتنا فخذ سلاحك اذا القينا الامر فخذ احبنا ولا جلالا الا ان
الامر لا ينافي لفعل لا جلال الصلوة الا اذا اذنت اسلحتها وفيه نظر في اذنة لا تتنافى نظرنا ان المصحة لا تلحق الا
الاجل لصلوة الامر لا بالاسلحة كذا لا ينفصل المحلة بها لا وضوء الصلوة لا منظرين وانما كان هذا هو
اللقم لو كان منظر في انشاها واحدا اسلحة امه كفي ذلك في امتثال الامر ولو كان المطلوب بقاءه لاجله
لو كفي لا يفي اذا حصل سبب الفعل مع استعماله به صحيح كما نه واقع لاجله لا يمنع ذلك بل كما كان القاء
الاول فاعية العافية الاخرى كما لو كان قد فقد احدا سلاحه فانه كفي في ذلك من اخذ للاسد
مع عدم صدق اخذ لاجله وكذا الوضوء بالوضوء باحد الطواف مثلا ولا كفي في التزم لان الالية اعاد العمل
وجوبه لاجله وظاهر ان التزم غير من غير فلا يلزم من بنية احدهما بنية الاخر وايضا ان اللزم من الاخر بنية استسا
الصلوة كما هو مدعي السيد لا يمتنع في التخصيص بها وبين ارفع الذي هو المدعى في ذلك عليه لا يقولون وما يفتي

باعت

برکات

بلائله عليه عند المقتضى في الخلق من الدين الاستباحة عنده أحد الأمرين الواجبين وأحد الأمرين الواجبين
لغيره يصدق عليه الوجوب بقوله «طلق وبأنية» ورفع الحديث يستلزم الاستباحة لا غيراً لا زالت المانع من الرد
في الصلوة ليدخل كلفه فيها فانه غاية الحقيقة فان زاد الحديث إلى سوية فانه واجب وأما هو مرداه بالعرض لاجل
استباحة الصلوة وخبره فاما لا بد من إتيان الرفع أو الاستباحة أو ما فيها بل نقول ان الرفع لا دليل له
وان لا بد من استلزامه على ما قرئ الاستباحة لا الرفع واما استلزام الرفع الاستباحة فهو في حق المختار ولكن لا بد
من بنية نهية الا اذا كان الزوم يبيح بحيث يلزم من سقوط الزوم سقوط الزاوم وظاهر استلزام رفع الحديث
لاستباحة الصلوة لغيره كما قالنا يعلم الزوم مع إقراره وسط وهو ما يعقل الشين كما اخبرنا المراد بالاستباحة
المتع من الصلوة ورفع الحديث رفع المانع ورفع المانع في الزوم ورفع المانع في غير الزوم واما الحديث
المتع من الزوم احدهما لا يكون سقوطاً مما يحدها من حيث هو فيلزم سقوط الاخرى في حق رفع الزوم في غير
عدم الاستلزام كما ان ينقل الزوم بينهما بعد اخراج الزوم من المذكورين ومع ذلك لا بد من إقراره وطرحه
ومن هذا وجه جوازها من احسان الواجب للجميع بين الأمرين بحيثين علمنا حكمه الشهادة في الشرح بالحق
اولاً الاول اذ فيه كل من الرفع والاستباحة بالمطابقة لان الزوم غير بين والاخذ عنها حاصل ثم اورد عليهم منع
عدم الزوم بين الواسط المتعاقبة ولما ذكرنا منع استدلالنا من الالزام بينه عينا احدهما يلزم من
من سقوط الزوم كونه لا شين ضعف الواحد من مشي الا شين ادله انما ضعف الواحد ويقال للمدعي في
الاضطر الثاني ما يلزم من سقوطه مع الزوم والتسبب بينهما الجزم بالزوم وهو بين بالحق لا مع
الاول الزوم بينهما غير بين كما تقدم لان سقوط احدهما لا يلزم من سقوط الاخر وعلى الثاني بيننا لطيفه في معنى
سقوط رفع المانع ورفع التسبب بينهما علم الزوم احدهما الاخر هذا كله على تقدير دلالة الرفع على احسان الاستباحة
وقد مضى في الكلام في بنية استباحة غير الصلوة من المشروط بالطهارة قريب من الكلام في رفع الحديث
بجواب استقامتها من المنيعة كما ان وقت الفراغ من الفعل يجتمع ان يؤولي بنية شأنا في الية الاولى اما جميعها كما
لوني على ما لا عمل واما بطلان وجهها كما لوني بقبلة الاعضاء في الوضوء الواجب السبب وغير ذلك مما ينافي
في بنية الاستباحة الحكيمه من الاوصاف العبدية لا فاعلم الايمان بنية شأنا في الاولى وما في شأنا في
وهو القائل حكم الية الاولى في الزوم على مقتضاها استدلالاً بان مقتضى الدليل الدال على اعتبار البنية
العبادات كقولهم اما الاعمال والنيات وجوباً استحساناً البنية فلا لكن مقتضى العبادة البنية المسانعة
او شئ غيرها الكفر بالاسم والحق وفي ذلك الحديث على ذلك نظر ان المراد بالنية اما الزوم على الفعل
تقدم كما ذكره اهل اللغة او اذ بعد الشرع في كراهة اخاره افعها والمراد بالاعمال المجهدة عند الشك
كالصلوة والصيام وخوفه اما اطلاق ذلك على الجزاء فليس حقيقياً بل من حيث الشبهة لغة وهو غير مراد
عنا الاكتفاء في كل واحد مما ذكرناه بنية واحدة مع ان مقتضى الدليل وجوب الايمان بالصدق الممكن سواء كان
مع استحسان الاول فاعلم الرجوع اليها مع امكن لعدم الدليل الدال على الكفاءة بالاستدلال في هذا
المعنى يقال ان يدل مخصوص لا ينقل للغير وان امكن بالحق في وجوب الاستدلال في الكيفية لا في الفعل
لما كانا متساويين في الكيفية ولا مرعى في كونه الكلام وكان الواجب ابقاء الفعل على حاله المحض

...

[illegible]

الحق الزائد الكاش بحث المرقى أو بعبارة أخرى بحث جرح محل الفرح من جهة ما يشترك بين العلم والجلد من غيرهما الفرح
الوجود المقتضى به فكذلك لا يصح بمثل الفرح من مثل الكائن الزائد في محل الفرح ومقطوع اليد من دون المرقى
فبمثل الباقي لا يوجد في الجميع على تقدير وجوده وإذا زال البعض لم يبق في الآخر ليدفع وجوبه على الباقي ليدفع
من المرقى ما على أن يعمل المرقى إنما وجبت ما من جانب الحد من أجله لا كما يجب على غيره من أركان ما على المرقى
البعض على جهة كافي فيكون من المرقى مع العرفه فيبقى من هذا وإذا زال استباه بالقطع من الفصل
الوجود يظهر ويخرج من الفرح فيبقى ما في جزء البدن والوجدان المجمع مع وجوبه على الاستباه بالقطع من الفصل
لا يرد من هذا الفرح وما يرجع هذا المجمع من ما تقدم من حملها على أنها يومه هذا الفصل من دون
فالحمل على ألا يومه شيئا وهو هذا لا يقطع على موضع القطع لأن المرقى هو المكان للشدخلان فإذا قطع
وجوبه على الآخر لا يقطع على المرقى ويوجب الوجوب على الجميع على استحياء الفصل من أركان كقول
الجلد الكاش محل المرقى في المقطوع من البدن من المرقى أو ما في من عضده والظاهر أن المرقى من الفصل
كان في مثل القطع والقطع على العضد الملقى للأجاء على عدم وجوبه على جميع العضد في حاله هو
من جملة على استحياء لا يرد منه أكثر هو حقيق في الوجوب أوضح ولا لا ما ذكره على عدمه عليه السلام
القطع اليد والجلد كقوله تعالى فصل ذلك المكان الذي قطع منه وهذا القول على الوصف من أجله المقيّد
ذكر أحاديث هذه التولية وقطع اليد من قول المرقى أو الرجل من قول الكافي في الفصل على استحياء ما أهل
بشخص ما في العضد منه جرحه من العلم والشهيد من حيث استناد القول إلى التولية السابقة على الكاش على السلام مع
إذا أما ذكر في القطع من المرقى وعلى ما ذكرناه من وجهه ما يقطع الفرح ما إذا ساءل الرجل أو الرجل أو من
على ما خرج من محل الفرح غير أن الضيق لما ذكره من الكاش على الحكم ما قلناه من ذلك لأن مقتضى قطع الفرح
ومثل ذلك لا يصلح للأصحاب وتجب عنه شدة عند الركون وقد ساءلوا عن أحد جانيه كان البيت يصلح الله
عليه السلام في موضع الوقوف الباقي مناصبه على إجماع الأمامية وسفره عن غير العلم الخاص فلا يجزئ للمخ
شعره بالعلم وإن كان موثق عليه لا على شعره غير الخاص كما لا يلزم ما يجزئ للسؤال من شعره عن غيره
المزاد بالمنوع منه هذا الجزء الخارج عن عرقه دون أصله وبما يصلح بما لا يخرج به عنه وقوله بالعلم
يجزئ للعلم المذكور فأما السلام وهو ما يرجع إلى الأصابع على الحد المقتضى من الأصابع في كلامه بناء على أن
ما يصح به ذلك على الأصابع أو أقلها أو الأصابع كلها لا يلزم بالعلم وهذا هو ما وجدنا في بعض النسخ
وأوجه البحث في سائل الخلاف بين ما يوجب ثلث أصابع مضمون في بعضها الشيخ في النهاية وما عدا ذلك كذا
الباقي في قوله تعالى برؤسكم أنا عندنا نظر المرقى عليه في جرحه فلا بد أن يكون على الحد المرقى
من يعلقه وثلاث السبع بعض الرأس بعض الرجلين فمقتضى ثم لا يرد أنه قد روى أنه صلى الله عليه
ونزل الكاهن من الله عز وجل بعزل عضل يوجب عضل أن الوجه كله يبقون عضل ثم لا يرد به
المراقف عضل بين الكاهن فالرأس أو سائر رؤسكم فمقتضى أن الرأس برؤسكم أن السبع بعض الرأس المكان الذي
ثم وصل الرجلين والرأس أو وصل البدن بالوجه فقالوا رجل من الكعبين فمقتضى جرح عضل الرأس أو الرأس
السبع على عضلها وإنما قلنا في الحديث بأسه كقوله الاختلاف في هذه البياض الأصلية ويوجب عضله

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

وكان الله تعالى قد أنزل الأجر على النسل الإنجليزي عن المسح ولا شك لما الجاهل على العضو على ذلك العضو
 فأنجزوا على ما كانوا أصابعه من النسل لأن الاسم تابع للعضو ولا للشيء ونظير الفائدة فيما هو على العضو
 المذكور سلكا في محضه على حفظ الأصل يجوز من ذلك ما في قوله تعالى وما كان منكم من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم
 فيها ولا يفتدح كقولهم أنما الأصل المسح لأن من بلل العضو وكذا الوسم بناء على جملته العضو أن هذا الجاهل
 لئلا لا ينال وأن النسل على من يفتدح ويحقق الاستئذان من المنع وهذا قصد النسل مع غيره لا يفتدح
 عن كونه غسلا والمخرج عن الأصل في المسح معبلا فخصا من خلافه فيحصل القطع برفع الحديث معه
 وليس على وجه الأصح حالنا لا ذكرنا لأطلاق الآية والأخبار ولا يصح ما وجد من بعض من بعد الله عليه السلام
 قال أما بسبب الوضوء بعد الصلاة وما تقدم من الاستئذان لأن زمان كان عليه السلام سبغ الأيدي من كسها
 فبين ذلك وبين الأجر على خلافه بل غاية الجواز في كل مسحة معبلا في سبغها ما يدل على ما جاز في كل
 للفائدة وخاصة أنه في الآية خلافه لأنما على مظهره في وجوبه والواجب المرفوع عند الله سبحانه
 استيفاء الشرع من غيره الاستيفاء في الوجه واليد من غيرها هنا بوضوح القطع برفع الحديث عليه السلام
 المسح على حاله كما هو غيرهما وليست أو أوس في المسح على حاله وهو لا ينافي ما رواه الأئمة
 الأصناف من النسخ من أنما فلا يخرج عن العمدة بل هو القول على التمسك من سئل عن رجل يوضو
 قبل عليه بزعم العامة قال يدخل أصبعه في بئر الوجلين باهما عن وفرا من الأجزاء من تحتها عليهم
 وقد كثر عن النبي صلى الله عليه وآله من عرفنا أنما في جملة أخبار الوضوء قالوا وما يوضوكم وما يركبكم وما يركبكم
 عطف على الوضوء لفظا والمصنف على أن الوضوء محل صلبه وهو الذي من عطفه لأجل أنه لا يركب
 القبلية الآية في ذلك الفصل في الأهم لفظا من الأفعال من جملة ما لا يركب كالأفعال
 وهذا هو ما ذكرنا وكما هو محتمل كواصفوا على زيد عن الفريسيين وما يركبكم الأجل على
 المحفوظ وهو كقولهم على زيد من اليد وفراة من وجوه من وليس عطفوا على طمعه بعد كون الموصوفين
 في صلبه لا كقولهم الأجل من اليد وفراة من وجوه من وليس عطفوا على طمعه بعد كون الموصوفين
 كما أنما سئل عن عطفها مع غيرها هنا ما في يومه خلاف الشرط من غير وجه بل في قوله من ليس
 عليه بغير وجوه من غير عطفها على غيرها في قوله من ليس عطفها مع غيرها هنا ما في يومه خلاف الشرط من غير وجه بل في قوله من ليس
 وأما أنه قد سئل عن قوله من ليس عطفها مع غيرها هنا ما في يومه خلاف الشرط من غير وجه بل في قوله من ليس
 بل بغير الشرط وأما وجه ذلك فأنما سئل عن قوله من ليس عطفها مع غيرها هنا ما في يومه خلاف الشرط من غير وجه بل في قوله من ليس
 لأجل أنما في قوله من ليس عطفها مع غيرها هنا ما في يومه خلاف الشرط من غير وجه بل في قوله من ليس
 لئلا لا ينال وأن النسل على من يفتدح ويحقق الاستئذان من المنع وهذا قصد النسل مع غيره لا يفتدح
 عن كونه غسلا والمخرج عن الأصل في المسح معبلا فخصا من خلافه فيحصل القطع برفع الحديث معه
 وليس على وجه الأصح حالنا لا ذكرنا لأطلاق الآية والأخبار ولا يصح ما وجد من بعض من بعد الله عليه السلام
 قال أما بسبب الوضوء بعد الصلاة وما تقدم من الاستئذان لأن زمان كان عليه السلام سبغ الأيدي من كسها
 فبين ذلك وبين الأجر على خلافه بل غاية الجواز في كل مسحة معبلا في سبغها ما يدل على ما جاز في كل
 للفائدة وخاصة أنه في الآية خلافه لأنما على مظهره في وجوبه والواجب المرفوع عند الله سبحانه
 استيفاء الشرع من غيره الاستيفاء في الوجه واليد من غيرها هنا بوضوح القطع برفع الحديث عليه السلام
 المسح على حاله كما هو غيرهما وليست أو أوس في المسح على حاله وهو لا ينافي ما رواه الأئمة
 الأصناف من النسخ من أنما فلا يخرج عن العمدة بل هو القول على التمسك من سئل عن رجل يوضو
 قبل عليه بزعم العامة قال يدخل أصبعه في بئر الوجلين باهما عن وفرا من الأجزاء من تحتها عليهم
 وقد كثر عن النبي صلى الله عليه وآله من عرفنا أنما في جملة أخبار الوضوء قالوا وما يوضوكم وما يركبكم وما يركبكم
 عطف على الوضوء لفظا والمصنف على أن الوضوء محل صلبه وهو الذي من عطفه لأجل أنه لا يركب
 القبلية الآية في ذلك الفصل في الأهم لفظا من الأفعال من جملة ما لا يركب كالأفعال
 وهذا هو ما ذكرنا وكما هو محتمل كواصفوا على زيد عن الفريسيين وما يركبكم الأجل على
 المحفوظ وهو كقولهم على زيد من اليد وفراة من وجوه من وليس عطفوا على طمعه بعد كون الموصوفين
 في صلبه لا كقولهم الأجل من اليد وفراة من وجوه من وليس عطفوا على طمعه بعد كون الموصوفين
 كما أنما سئل عن عطفها مع غيرها هنا ما في يومه خلاف الشرط من غير وجه بل في قوله من ليس
 عليه بغير وجوه من غير عطفها على غيرها في قوله من ليس عطفها مع غيرها هنا ما في يومه خلاف الشرط من غير وجه بل في قوله من ليس
 وأما أنه قد سئل عن قوله من ليس عطفها مع غيرها هنا ما في يومه خلاف الشرط من غير وجه بل في قوله من ليس
 بل بغير الشرط وأما وجه ذلك فأنما سئل عن قوله من ليس عطفها مع غيرها هنا ما في يومه خلاف الشرط من غير وجه بل في قوله من ليس
 لأجل أنما في قوله من ليس عطفها مع غيرها هنا ما في يومه خلاف الشرط من غير وجه بل في قوله من ليس

2

[illegible]

کاتبہ

كأنهم ولا يفتخرون بكمية عقابهم كالليس على نظاره ولا يكره ذلك لوجه والليته الحاضرة والمنتشرة في أفراسه بطل الوضوء
بطل النية والقدرة ما لم يحدث على الاحتياط لها فها هو سرهته ولم يثبت كون ذلك ناقصا ومجمل الوضوء بالانطباع
بطل شرطه وضره العلم بالذمة ونوعه في غير الاحتياط لا يثبت في جواز ذلك ونحوه للنية عند الاحتياط وهو يرد على الظاهر
مع رد السبب للنية وهو لا يثبت بالاحتياط بل لا يثبت على الوجه الذي أوردنا من النسيان بل لا يثبت إلا من أجل النسيان
بالأصل ولو ثبت جلبه بطلنا وأبطل وضوءه بخلاف الحقيقة في مخالفة الأمر للاجتماع والحرز لأخبارنا عن النية
في جواز النسيان ولا يجوز الاستغفار بل لو طاعت غسل موضع الحصة من أجل أن لو انكس الحكم بأن سعى في موضع
النية بطل وضوءه أيضا للثبوت للثبوت في العبادات مع احتمال النسيان في الوضوء وضوءه جازع وأعلم أن حال الذنوب
التي لا يحصل المكلف العلم والظن بتزول أثره بمرور زمانه أو ببعض المؤمنين فيها أو بعد سلاسة ذلك كان في
الجواب لهم استحياء مناسخ ولو لم يفتخروا عاجلا وبوقهم ضل الأجل أو ضل سبيل الاستحياء وكذا لو كانت النية
في النسيان كمنسك الوجه باليد من منسك آخر معلوما أو مقلوبا لا يجل الفصل بينهما فها هو قطعنا ذلك وكذا
في المخرج لا يثبت خلاف ذلك إلا من أجل خوف الناس على عولهم الذي قد يفتخر به من يتخفى من الناس والغير وضوءه
عاجلا وطال ولا يفتخروا بما فيه من العبادات وإن أمكن في الجملة كالنية في بعض المباحات التي يترجمها العامة
ولا يحصل تركها ضرر في ذلك منسكها بانقضاء الأحكام المحذرة كالاحتياط من أجلها الذي إن أمكن تركها
من وجوب سجدة أو من الرجلين يفتقر عليه الوضوء لوصف وضوءه صلى الله عليه وآله عليه وآله وقبيلهم يفتقر
ناحية بدو رأسه ورجله بغيره من الأجزاء وهذا الحكم من سفره عليه إجماعا بعد أن الجنب مع أمه لم يجز والأخبار
مطلقا بل مع جملة أعضاء من غير غسل الأعضاء من مرتين مع أن الحكم الأول لم ينعقد فاعلم بعض الوجه
كثرة الفرق في هذه المادّة فإن ساقنا فاحدا أبطل وضوءه لعدم ثبوت الوضوء له وعلى أنه لا اعتبار بالصلوة
الأربعة فها هو المبلغ من بداهة منسكها وساقا بعد ذلك حاجته في سجدة ويجوز أن يفتقر في هذه المواضع وغيرها
من غير خلاف لا شئ للرجوع في كونه دليل الوضوء ولا يثبت عليه الاستئذان أو طلاق قول الصادق عليه السلام فإذا
ما لم يكن عينه عليه السلام حتى سعى فاستمر ذلك أنه لم يمسك لغيره كان في محبة دليلها أخذ منه ليس
يجوز عليه الاستئذان أو طلاق من غير تعقيبها الذي إن جمعت ذلك ولم يمكن أن يفتصل عنها بمحققه
بطل الوضوء أو مع النسيان كما ذكره في قوله لما يفتخر في استئذانه لكن لو أمكن إتمام جزء من اليد اليسرى لم يثبت
عليه وغسل لما لم يجز غسل المسح به وجب في طاهر الاستئذان ويجوز الوضوء الوترين بالأعضاء المتطهر والممسوحة
يبدأ بغسل الوجه ثم باليد اليمنى ثم باليد اليسرى مع الرأس ثم بالرجلين غسلهما ثم بالرجلين ثم باليد اليسرى ثم
لأن الفاء في بعضها يعني باليد اليمنى ثم باليد اليسرى مع الرأس ثم بالرجلين ثم باليد اليسرى ثم بالرجلين
اليد اليمنى ثم باليد اليسرى ثم باليد اليمنى ثم باليد اليسرى مع الرأس ثم بالرجلين ثم باليد اليسرى ثم بالرجلين
على الجميع وضوءه مع النسيان عند سماعه أو عشره من كل ما يجزئ ويعد بالأجزاء منها الأربعة والرجل اليمنى
على وجهه وضوءه وضوءه على طاهره والمغسل في الترتيب يقدم القدم لأن طاهره ولا يجزئ في الغسل
الوجه وجلا واليد اليمنى ثم باليد اليسرى ثم بالرجلين ثم باليد اليسرى مع الرأس ثم بالرجلين
غسل الجميع ولو كان في جوارحه غفلة فغسله ثلاث مرات أو في طاهره ولو كان الكف من غسل الوجه الذي

بالبناء على الفناء لا يثبت إلى الأبد وقد عطلوا سماعة بن جندب فقالوا من جاءكم فادعوهما إلى الصلاة
 خروجهما ولو جئواكم بغيلة فإنما ذلك بالله ابتلي به فإن أصبحت أو أمسحت لم يضر الله شيئا ولا جرم الله
 وهو خير ممن يؤتى الباطل وقال بعض المحققين هو هذا القول على ذلك وفيه نظر فإن غاية الضميمة في قوله فادعوهما
 لا بعد ما أن التماس أن كان بولا كان من الحديث الذي يوضح منه ظاهر ما يدل على إعادة الوضوء بعد الصلاة
 وإن كان وما كان ذكره في قوله فادعوهما من قوله فادعوهما بالوضوء والصلوة كما يجعل منه قوله لا يضر الله شيئا
 لكل صلوة كما تقدم قبل وجوبه من جازة قال ذلك في عهد الله عليه السلام الوضوء بعد الصلاة
 على غير ذلك لا م يعذر على حديثه أولى ما تقدم يجعل جازة في قوله لا يضر الله شيئا لأن الحديث
 حكم الخاص ولا يكره مع ذلك وفيه استحباب مع ذلك في قوله فادعوهما من قوله فادعوهما بالوضوء والصلوة
 لا يضر الله شيئا لا يكره على الجواز كل جازع من الحديث كان قبول الصلاة فيما ناهى في قوله لا يضر الله شيئا
 هو الإكفاء بالوضوء الواحد للصلوة الواحدة كما في المسئلة الثانية على ما عليها من جازة الوضوء بعد الصلاة
 إذا تم ذلك حكمه كما يكون كذلك إذا لم يكن في الوضوء مرة مع الصلاة والصلوة والصلوة والصلوة
 وقال الشيخ في قوله فادعوهما بالوضوء والصلوة وهو من بين الذين يوجبون الحديث من جازة على
 وجب عليه من جازة الصلاة في قوله لا يضر الله شيئا من قوله لا يضر الله شيئا والصلوة والصلوة
 لم يمكن التمسك بغير الصلاة والصلوة أما بالبناء على صلاة مرة مع الصلاة والصلوة وجب عليه من جازة الصلاة
 صانع الحديث القاضي بما شاء الصلاة الواحدة والبناء على الصلاة في الحديث عن الإمام جعفر عليه السلام
 العالم بوضوءه على صلاة مرة مع الصلاة والصلوة في قوله لا يضر الله شيئا من جازة الصلاة والصلوة
 الصلاة بالكل مرة فإن تكلف ما سألنا شيخنا عليه السلام وهو يتردد من تكلف الصلاة ناسبا فلا يضر الله شيئا
 عن الصلاة فلا يضر الله شيئا من جازة الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 الأولى أن يرد بالبناء عليها الاستيفان في الاستيفان وإن يرد بالبناء عليها الاستيفان في الاستيفان
 على الصلاة والصلوة فلا يضر الله شيئا في الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 بوضوءه على الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 لأن عام تلك الأحكام أو طائفة المحققين وعندها ما المستفاد من الحديث والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 عليه الحسين ولا يضر الله شيئا من جازة الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 استلزام الصلاة وهو معناه على المطلوب كما ذكره الشيخ رحمه الله وقد عارض بعض المحققين ما أن الصلاة على الصلاة
 اجتماعا للصلاة عند عتد شرطه والحديث ما نفع إقامة الصلاة لا يضر الله شيئا لأن الصلاة على الصلاة
 عادة للمادة فثبت ما لا خلاف بين فضل الصلاة وطول الصلاة مع قوله لا يضر الله شيئا من جازة الصلاة
 فلا يضر الله شيئا من جازة الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 هو ما نفاخر الصلاة هنا الذي هو محل الشك حتى يكون معناه ما ذكره لنا أنه هو ما نفاخر الصلاة والصلوة
 وقد عرفت أن الأثر الذي يوجبها خصوصية ومقتضى اجتماعها تدفع الجواز فيها وهو وجه الصلاة والصلوة
 من غير من فرض الوضوء بعد الصلاة كما مر عند ذلك شيئا من شيئا فلا يضر الله شيئا من جازة الصلاة والصلوة مع الصلاة

ما عرفت من عدم اليقين في كون التمسك على غير المكان المحل للباس في طهره هو شأن كل واحد من الأناجيل
 من وضع على السبيلين في الجاهل والجاهل والجاهل والجاهل والجاهل والجاهل والجاهل والجاهل والجاهل والجاهل
 إلى الدنيا فضل الباطل على الصلاة والصلوة في وصفه حتى وصل الله عليه الصلاة والسلام في حديثه عن الإمام جعفر عليه السلام
 إذا أخذ باللبس فسد الباطل وهو الباطل والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة والصلوة
 المظهر من قوله لا يضر الله شيئا من جازة الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 احتفال عندنا من حيث الصلاة في الأعيان الصلاة في الأعيان الصلاة في الأعيان الصلاة في الأعيان الصلاة في الأعيان
 فيه الإجماع بناء على هذا ما مضى من قوله لا يضر الله شيئا من جازة الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 الوجه لا يضر الله شيئا من جازة الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 لا يضر الله شيئا من جازة الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 الصلاة على الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 الذي لا يضر الله شيئا من جازة الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 وضوءه على الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 على وجه الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 شيخنا من حيث الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 أمير المؤمنين عليه السلام فعدوا من جازة الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 وقال الإمام جعفر عليه السلام في الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 وجب عليها وطبها ووجبها في الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 اللهم تعين وجهي يومئذ من الوجوه لا تسود وجهي يومئذ من الوجوه في الصلاة والصلوة مع الصلاة
 يوجبون التحلل في الحائض بشاريها ما سألنا شيخنا عليه السلام في الصلاة والصلوة مع الصلاة
 محلهما متعلقان بالصلوة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 ثم سمع على وجه الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 لا يضر الله شيئا من جازة الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 عليه السلام في الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 الحديث وما عرفت من أن الإمام جعفر عليه السلام في الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 الأثر والأثر من قوله لا يضر الله شيئا من جازة الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 فثبت محض شيئا من جازة الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 فرق أيضا بين مكان وضع اليد في الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 وإن كان الأول اختصاصا في إخراج الصلاة من الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة
 يكون من غير من حدث في الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة والصلوة مع الصلاة

فكأنه الأطول لا بد منه وكذا الحدث والحقق في المعنى بالذو كونه المصنف فانه قال فيه بعد ما ذكر في
 كلامه الجهن ويمكن ان يقال ينظر الخصال في هذا من كان حدثا في حق الطهارة لا بد من تحقق
 عن تلك الحال الى الطهارة ولم يعلم بحقيقة الانعاش فصار مضمنا في الطهارة شاك في الحدث فيبقى على الطهارة ولو كان
 مثل هذا ولا يحل ان ينظر في الحدث لحيث ما ذكرناه من المنزلة التي والذو يحصل لنا في المسئلة بعد
 كلامنا عند ان علم الشك في الاستصحاب والآن ان كان لا يحد الحد بل انما يظهر حيث يظهر فيها
 الحدث فكلما للحقق مع فرض سنو الحد ثابته بعد الحكم بوجود الطهارة مع العلم بوجودها على الوجه المعبر عنه
 العلم بغيره وشكنا للحقق في الاستصحاب اذا علم انه كان قبلها حدثا ولا يوضح ان تحقق الحدث مكانا وبين الطهارة
 لأن الطهارة قد علمنا ثابته في فرض الحد ثابته في فرض العلم بغيره في الطهارة لاحتمال ان يقع بعد ذلك في المكان
 الطهارة اذا لم يرد شرط انما في فرض الحد ثابته في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 وكذا في فرض سنو الطهارة وجهه ان في احتمال الحد ثابته في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 يتبين هذا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 سواء علم حاله قبلها ام لا لعلمنا لاحتمال ما شابهه في الحال فاحتمال ان هذه المسئلة في فرض العلم بغيره في الطهارة
 والحدث اما ان يتبينها حينئذ من اى مضاف وبين عدد مضافين او لا يتبينها من استلان بل ثابته في الطهارة مع الشك
 او العكس ولا ولا او احدهما خاضعة للقول في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 ومقتضى ذلك في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 امثال الوضوء وهو حاله من وجهه الاغلايه من ما اوله واوله في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 فلم يزل في ذلك واحدا على ما علمنا في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 في الصلاة او غيرها من شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 الوضوء كما قلناه ان لا يجهل ان يريده حال الموضوء في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 ما ذكرنا على حاله التي موضعها وان مخرج من حال الوضوء لو كان بوجه اوله واوله في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 الصلاة اذا شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 الشك الذي يثبت اليقين من انما في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 دليل على عينه في ذلك وان امكنه في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 عندنا في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 ما ذكرنا بوجه عينه في ذلك انما في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 المكلف في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 بل على استرطاب الوجه عند استرطاب الوجه من ثم ذكرنا في الصلاة الواضحة بعد العلم بالحد من احد
 الطهارة وبين وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 عينه في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 مع وجودها كما لو وضوءا لاجلها عند دخول الوقت ثم قد وجد بعد وجده ثم حصل ودون الاحتمال في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث

بعد ما قطع بذلك من اجلها ثم سمي ولو فرض في صلاة واحدة واجبة او غيرها مطلقا يمكن ان يصح ويجوز ان لا
 بين المنة وان دخل على الاول فوضوءا واجبا وصح في ان الوضوء الثاني واقع ايضا في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 مطلقا في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 الاحتمال في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 الاصح مذنية الطهارة من كذا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 مذبا امينا ثم حصل في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 واجبا بعد او قد يتجدد الوضوء في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 تقدم في شرط مذنية الوجه وهذا وجوب في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 المص في كذا في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 في الوجه بعد المص في كذا في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 الا قد يرد في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 فان الظاهر في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 الشبهة في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 وبين الوجه من وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 بالدهول عنه وكذا في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 بالدهول عنه وكذا في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 الوجهين كذا في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 الثانية في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 الصلاة على التقادير في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 والحد في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 الحد في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 كذا في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 كذا في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 من وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 زيادة في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 بعد حكمه بوجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 في الوضوء الوجه في وجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث
 بوجهه ما شككنا في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث في فرض العلم بغيره في الطهارة مع الشك في الحدث

[illegible][illegible][illegible]

١٤٨
 أي ليكن ما يتحصل من قبل المرأة بل ينجح الإنسان على الوضع ولو فرض من الصغير جاع ويحبب الفسلفة على المولود
 حبسها في الأول فخلت المحكمة فقد سئلنا لا يجوز من التبرع وإنما انزل إلى الفقهين مع ما يخص
 ويكون حسيباً ما كان المولى يولد لئلا على متوايل بل هو موجود له كاشفاً له لقبه بالولع والحبس فيه يتولد
 الفول في المرأة ما كان ما فيها من الوهولة والرجل كما نحن عليه هذا الفقه وهو ما جاز من ما نزل إلى المولى مطلقاً
 فيظن وهو ما يشهد وبغير شهوة فعليه صلى الله عليه وسلم الفقه للرباعاء من المولود لا من غيره من قوله من الموضع النساء
 الخلف ومن غيره مطلقاً مع نحوه من عند المصنف للمولى ولذا في التبرع بالحكم بالحدث الأصغر الخارج عن
 المتناهي فيه الأعتبار أو استناد المولى فإن اعتبر ما كان له عند استناد المتناهي فيه كالتبرع به
 المولى في النهاية ويعينه في الحق فهو من غير ما كان من أحدهما الأمع الأصغر ولو كان على إطلاق المولى المتناهي
 اعتد الأعتبار هنا مع تحقق الحق والجماع في قبل المولى حتى يفتق منه مع سلامتها والباقي فيها المولى
 المصلح ولو كان من قطوعها لا تفتق منها على الفول عليه الاستدلال الفول هنا فان وجه الفسلفة على المولى بالظن
 فظننا عند إمكان الألفاظ حقيقة فان موضع الختان في المرأة على الفرج ومداخل الذكر في مداخلها
 البول وقد ذكرنا في السابق الحكم عندنا على ما هو من استنادها إلى أحد ما يتصلحكم على الوجه المذكور وعلى
 إذا دخل فقه الفسلفة الجماع في قوله لا يورس كان ذلك ما لم يوافق فيه كذا في الجماع في قبل المولى
 لغيره والمدة على الأصح ما هو المولى فادعى السيد الفقه على الجماع ولعلنا الفول على الاستدلال هو بعد
 في الفسلفة ما هو من الأخت ما يولد منها مع عدم الوجود ولو كان يحصل بالجماع بينهما فذهب الشيخ في الاستدلال
 والنهاية للأخذ بالسبب في الإباح في دبرها وإما الذكر فاستند السيد عليه أيضاً بالجماع المركب في كل واحد
 بوجود الفسلفة في دبر المرأة في قوله لا يورس في قوله لا يورس في قوله لا يورس في قوله لا يورس في قوله لا يورس
 في السابق وقد ذهب الفقه في المصنف على القول في أن ما ذكرناه في قوله لا يورس في قوله لا يورس في قوله لا يورس
 الفسلفة يندفع من الجماع المولى بغير الواحد حتى يفتق منه قبل السيد والحكمة لا ينجح عنهم أنه يلزم الفسلفة
 وإطلاق المولى الأدمي والمرأة شاملاً للمولى والمكة في ذلك المولى وعندهما لا أدى يقتضي نظراً هو عند
 المصلى بالإباح في مرض البهيم ولا تقتضي على الخصم إحصاء المرأة ففتحه على واحد المولى في النهاية
 وجوب الفسلفة كعادته على الاستدلال على الاستدلال وجوب المصلى في وعلى المولى من غير أن يقول الفسلفة
 عليه لزم والحد ولا وجوب عليه ما كان منها ويمكن الاحتجاج لارضا يقول عليه السلام لا رجم المصلى
 وفقه ما كان من صنع المولى أو أنها تخص بمأخذ الاستدلال البهيم للحد الذي قد جاع على عقد الجماع المصلى
 كما عرفت حينه على الفسلفة في المولى ويؤخذ المولى في النهاية وعلى البهيم مع جرمه وجوب الفسلفة على غيره
 المصلى والدليل في جرمه في المولى فظنوا سلفاً فلا أدى في المولى الحق في البهيم إفا على جرمه في ذلك كالفسلفة
 والحق باعينا الذكر كغيره وهو داخل في إطلاق الأدمي كما عرفت فيجب عليه الفسلفة بالإباح في قوله لا يورس
 الحق في الاحتجاج في الزيادة في القاعد وباعتنا المصلى لا يجب عليه الفسلفة إلا باستئصال الفرج من مقامه في قوله لا يورس
 لعدم ما في الفاضل في قوله لا يورس وجوبه الفسلفة ولا يجب على الواضع على الأصح وجوبه الفسلفة في ذلك
 محتاجاً عند الفسلفة المصلى من وجوب الحد بدمه ما منعه من جرمه في الاحتجاج كونه في المصلى في قوله لا يورس

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

تشریف

[illegible][illegible]

[illegible]

التبيين الأحكام الشرعية وعلى هذا القول وهو من جملة الحاشية المكية في التفسير وهو في هذا الفصل
 الذي بدأنا عليه من الفتوى المذكورة خاصة كيداً في ذلك لا كيداً في ذلك من كون من الحاشية المذكورة في ذلك
 من التفسير وهو من الفتوى المذكورة خاصة كيداً في ذلك لا كيداً في ذلك من كون من الحاشية المذكورة في ذلك
 الحاشية من كون من الفتوى المذكورة خاصة كيداً في ذلك لا كيداً في ذلك من كون من الحاشية المذكورة في ذلك
 سبق فإن استنبط الحق في هذه المسألة وسكون المال الحرة أو يد المنة على حاشية المذكورة في ذلك
 على الكثرة لأنها وضعت في هذه المسألة على وجهها من كون من الفتوى المذكورة خاصة كيداً في ذلك لا كيداً في ذلك
 من كون من الفتوى المذكورة خاصة كيداً في ذلك لا كيداً في ذلك من كون من الحاشية المذكورة في ذلك
 ذلك وقد أجمع أهل البيت عليهم السلام في هذا الأمر باستدخال المنة من كون من الفتوى المذكورة خاصة كيداً في ذلك لا كيداً في ذلك
 إدخال الأصابع مع الاستدخال وطريق الجمع على المنة على وجهها من كون من الفتوى المذكورة خاصة كيداً في ذلك لا كيداً في ذلك
 أن لا يرد في حديث خلف بن حماد عن علي بن الحسين في حديث جابر بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله
 صلوات الله عليه وسلم في قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث جابر بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله
 وفق الحكم للخصم بالاستدعاء بخلافه وبما روي عن الأئمة مع ورود النص والمال من جملة الخصم في قوله
 والعذر خاصة في هذا الأمر وما روي في ذلك من كون من الفتوى المذكورة خاصة كيداً في ذلك لا كيداً في ذلك
 لا التفسير والحاشية من كون من الفتوى المذكورة خاصة كيداً في ذلك لا كيداً في ذلك من كون من الحاشية المذكورة في ذلك
 الحاشية من كون من الفتوى المذكورة خاصة كيداً في ذلك لا كيداً في ذلك من كون من الحاشية المذكورة في ذلك
 عن كون من الفتوى المذكورة خاصة كيداً في ذلك لا كيداً في ذلك من كون من الحاشية المذكورة في ذلك
 ظاهراً من كون من الفتوى المذكورة خاصة كيداً في ذلك لا كيداً في ذلك من كون من الحاشية المذكورة في ذلك
 في الحقيقة الظاهر في كون من الفتوى المذكورة خاصة كيداً في ذلك لا كيداً في ذلك من كون من الحاشية المذكورة في ذلك
 الحاشية من كون من الفتوى المذكورة خاصة كيداً في ذلك لا كيداً في ذلك من كون من الحاشية المذكورة في ذلك
 من كون من الفتوى المذكورة خاصة كيداً في ذلك لا كيداً في ذلك من كون من الحاشية المذكورة في ذلك
 من كون من الفتوى المذكورة خاصة كيداً في ذلك لا كيداً في ذلك من كون من الحاشية المذكورة في ذلك

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

باطل او يوجه في المحسن لكن لا يخرج عليها انما قلنا من صلوة وصلى وقام في صلاة فلهذا ما صلا في
 العشرة بعد الاستطاعة ولا كان وان لم ينقطع عن العشرة فلهذا ما صلا في العشرة وقضى في الظهر ولا وجه في هذا
 من انما لا استطاعه لوجهه على غير ما ذكره في بعض الظاهر وكذا صلا في العشرة لظهور ما ذكره في العادة ويجوز
 او نقا عن الشارع بطلانها احتمل المحسن لا يمنع من وجوب القضاء اذا سبق فشا الاحتمال ليدخل العشرة في صلوة
 صلوة وقيل عن الشارع ان في تركه عيبا ويجوز حمله احتملا في الظاهر لا في العادة بالذات انما وجب اداء
 احكامها فانها بعد القضاء بعد فرضه ولا كان وجوب القضاء لا يمنع وجوب اداؤه وانما يلزم به وجوبه في
 عناه احكام العادة وانما المبدأ فانما يصح في حق او في العشرة فلهذا ما صلا لم ينقطع ويصح في العشرة
 ثم لما بعد في بعض العادة على وفق ما ذكره في هذا في الشهر الاول في الشاوي وان وجد فيه عيبا عليه وان كان
 في الاول قد اخذ بما صلا في ذلك في اول ايام العشرة من حيث لم ياتها فلهذا ما صلا في العشرة ولا في
 الشهر الثاني في بعضه وانما في العشرة اخذ في تركه عيبا في العشرة وان عذرته في العشرة في العشرة
 انما الماخوذ في الشاوي فلهذا ما صلا في اول ايام العشرة في تركه عيبا في العشرة وان عذرته في العشرة في العشرة
 حيث ينقص ما صلا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة
 في ايام من الاول وانما المظهر في العشرة بعد ما قلنا من تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة
 ما ذكره في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة
 العادة وفي الظاهر فيها وبعد ما ذكره في العادة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة
 وعادتها وانما وجهها في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة
 يكون حرجا والا لو انما في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة
 وان العادة فيها ولا فرق في احكامها من العادة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة
 نسبة الظاهر في العادة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة
 حرجا هو حرجه في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة
 ما عثر مع العيب عطف الا لا كان في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة
 ترك العادة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة
 والمظهر في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة
 للترفع والتميز في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة
 كونه حرجا فتكون فيما سبق على انما العادة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة
 الدقة انما حرجها في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة
 انما حرجها في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة
 وان العادة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة
 حرجه في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة
 والتميز في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة في تركه عيبا في العشرة

الحمد لله الذي جعلنا منكم
مؤمنين بالقرآن العظيم

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

١٩
عنه بعد الاستاذ فلا فرق بينهما وبين المقتضى مع العلم مع هذا ان شخ كان العلم بذلك وهو خارج عن العلم
وفضل الشية يخرج العلم وان كان مفعلا ولا يحضر لها بل كان كونه انما هو من فائدة النفاذ من الاول
غاية من الآخر في الحقيقة عند الحكم وهو كون الخارج مع اولاده فاعا ساهوا لثبات اولادها لثبات
له وهو المعنى الشؤفي فيه وهو ان هذا السيد لم يقتضه وصفا بالخارج بعد هاهنا في عند غيره من الخارج
معها او بصفا لكنه هنا لاجتماع ويقتضيه البعد في جميع الادلة بعد تمام اولادها وما هو بعد الشؤف كما قد لا
يقتضيه النفاذ من جميع الادلة بلها وان كان في وضع الطول بل هو السطوح طعة احكامها الامع امكان فية
مبا على امكان من اجل كمالها والحق كونه هلا يشترط فيه كونه محتمل في العلم وبين النفاذ لتمامها بانها
او ما يحكم بكونه اسقاطا كخارج هذا العادة خيرا واذ لا كونه محتمل في الحكم بان النفاذ كالحسن ولا يحتمل في
عده بعد كون النفاذ حيا بصفا وطحا استدلاله بالسماحة استنادا للحقيقة وهو الاحكام بل ما حصل به
لما فيه فالتسليم الاول لا يحكم بامدوم العشر اسقاطا وان كان صفة الحق على اربعة حوز من بوضه
صفا على اربعة لثاني واستمر الحق في النهاية الاول والوجه الثاني في ذلك لا يقتضيه النفاذ من تسليطه مع
صفة الحق من وقوعه في العادة او منفصل عن وقوعه في النفاذ لتمامها لانه على شرط
تخلل العلم بين النفاذ والحق المنفصل في محكمه ويكونه على الاول او لا فاعا في الجزئية وفي حديثه على النفاذ
في الطول وان ذلك على الاول ايضا كاحكامه على ان يكون محتمل باسقاطا بل يخرج عده اصلا كما في الشؤف
في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام في عهد النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام في عهد النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام
واما بذكر ما في النفاذ لكونه عليه السلام في عهد النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام في عهد النبي صلى الله عليه وآله عليه السلام
اذ لا شؤفها شخا وانما يذكر ما في قبول التسليل والتلف في اكثره والذوق في تسليلها في الحقيقة
لنفاذ الحق هنا وهو ان اكثره عرفا تاما لتمامه في الحق من التسليم العادة في اتمامها فاعا وما وهذا الحق
وان يكون الوصف لتمامه في العادة المستقر في الحقيقة وانما جعلها عاها والباقي ان الحق اسقاطا كذا
مع تجاوز العشر والافا بجميع نفاذ وطحا وعنده الحق على ذلك وفي هذا الكتاب في قول في ذلك
العاشرة والنفاذ من جهة مقتضى الحال والربط او شيئا وتوضيحه ويقتضي لذن العادة دون العشر كاسقاطها
بيرو او يوجب كاشفة من الحاضر وعده ذلك في عده احاديثه على تمام الاستظهار في تمام العشر من الحاضر
وعده ذلك في بعض الاحاديث على الحاضر وعده ذلك في عده احاديثه على تمام الاستظهار في تمام العشر من الحاضر
تلك عن الصلوة او امر اخرها التي كانت ملكتها ونحوه وهو صحيح في علة الحق واعلان كالحسن في الحقيقة
بها رجوع السادة والمطوية العشرة بل اعترض بها ما بان لذن العادة في بعض عاها ولكن استناد ذلك
لا يرد في عدها الاستظهار الى العشرة كما قلنا فلو كان اكثره امينها الربط فيها فاعا لا يخفى في ذلك
جان احيا وصفا في ان اتمه مدة النفاذ عشرة وعلمها اعل لوضوح ما عندك وذكر الاجابة لا يوضحها
بالرجوع الى العادة من علم الحق في الحق اكثر لذن العادة فاعا لتمامها في السادة عاها عاها
ان اسما بتمه في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام ان فاعا لتمامها في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام
وفي بعض الاجابة اعطى في علم الحق ان اسما كاحكامها عاها عاها في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله عليه السلام

[illegible]



ثم بما عليه لأن العضو الظاهر للضيق عن ظهره فيكون منه سبع وثمانون دقيقة كونه على الماء والبرق
في الماء بحيث يظهر فيه الثلاثة المطلوبة منه وهي الشدقة ووجوب هذا الفعل في كيفية وجوبه في الماء
وهي فساد محتوياته لا رغا من فيه وإنما بفضل الملاحة فذلك الوجه الذي يوجب من الأغذية أن يمدد بالبرق
ووفيه ثم في مائة من خمسين رطلًا من العضو من سفله لواء كما تفرد في الحماة وروستند ذلك الحماة
الجماع عليه كما فضل في الحشو المذكور عنهما الاختلاف كغيره من جسم الإنسان عليه الثلاثة غسل البشمل
غسل الجذع هو كما يدل على وجوبه بالبرق وفيه وعلى سقوطه بالانقاس من رطل على رطل ووجوبه بالبرق
ثم بما أن الكفر كذلك أي من الماء الحماة وما زاد في ذلك من الماء بالحق وفيه وخرج الماء من
الاطلاق كونه منصرف في الكفر انصافًا من الفراع يخفف الماء وهو الماء الحماة من الشدة والكمالات من كونه
كما توجب بعضهم من ماء على ما ذكره أصل المخرج من الفراع الذي لا يشوبه من غير الماء من الماء المتبر بالبرق
التي لا يحمو ولا يجوز تشبيل المتبر بعد شدة من رطلًا من الماء جاز الظهير من غيره لا من غير في الظهير
غير البشمل المطلوب الفراع وهو فساد في اسم الفراع أما المخرج من الماء عاينًا فيجب جاز في الفراع
مطلقًا وذلك على ذلك في جرحه لسان من بخار الماء في رطل من الماء وما زاد في غير طلاق الأم ولا يدين
المخرج والطين المذكور ما لا تفرق بينهما لأن الظهير في جرحه مصله والفراع كذلك لأنه وكما الحماة
في الأحكام المذكورة وفيه فساد من تشبيهه كغسل من الأغذية الثلاثة بفضل الحماة ووجوبه بالبرق كغسل
وهو واضح القولين لعدد الأغذية أسرار مرقوم وفيه وكيف في الذكر بنية ولعله يعني أن الفعل وحده
وأما في اعتبار كونه في الماء فليد الجرح من البشمل الواحدة والثلاثة في المصيرة على الماء وعلى
والعدم كغيره الثلاثة في الصورة ثلثا في رطلان الوجهين وروود في الظهير ووجوبه بالبرق وهذا
الفعل مطلقًا لأنه مظهر للبشمل من نجاسة اللون هو أن لا نجاسة غسل التورم لعلها لا يوجبها وأما أن
الفاصلان اتخذ وجب البشمل ولو تفرق ليجري ولو استدلوا على أنه فصله من ليعمل في الصلابة
التي من يوجب استناد إلى الجمع فلا يوجب ولو كان بعضهم يوجب الخوف في جرحه بالبرق في الفاصل
مفارقة واستحسن من الجرح استقر في الذكر جرحًا من الماء الحماة بالبرق في الماء الحماة في رطل
الفصل وهو من الماء على الحماة الفاصل مفعلة من مفعلة ذلك وهو الصلابة من ليعمل في الفاصل من رطلان
ما من غسل كل واحد منهم بعضا البعض التي من كل واحد عند ما بدأ الفعل لا تمنع أن يكون غسل كل واحد
مكتفيا ويحتمل أن يكون الأغذية أربعة لأن البشمل اغترى عند الشروع وفيه فساد من غسل بعض الأضداد
الثلاثة لا جرح ثم وجوبه بالبرق على الوجه المذكور فلو غمره بالبرق في رطلان وجهه في رطلان هذا الوجه
الحماة اغترى الشدة والكمالات وروود في الشدة والكمالات وروود في الشدة والكمالات وروود في الشدة والكمالات
بما ورد وما ذكره في الفراع في الماء الحماة في رطلان وجهه في رطلان وجهه في رطلان وجهه في رطلان وجهه
بالبرق كونه في الفراع في رطلان وجهه في رطلان وجهه في رطلان وجهه في رطلان وجهه في رطلان وجهه
واحدة وهو من مظهر الشهيد للأضداد التي في جرحه الزائدة للبرق لأن الزاد في الماء استغاثا على
وما كان في رطلان وجهه في رطلان وجهه في رطلان وجهه في رطلان وجهه في رطلان وجهه في رطلان وجهه

لا نفاذاً للثائرة ولا تتركس الحماة بذهابنا الأصل فعد لبعثه للميل والاشراك كان للشر والكناف
 مدخلا في الظاهر وفيما ذكرنا ذلك لكنا لها مدخلا في زيادة الخافه وهذا كان الفراع اخيرا في الماء الصلبي في غسل
 الشاوض مع جراد وكوسل من زباد لم يكن مسطوح الماء لا من زباد انصاع وعينها مسطوح في الماء مطفا لابل
 مع وجودها يكون كمثل الحماة اذ ان الزباديان كل واحد من الشاوك كان له حرقه مطلوبه ولا امتناعا حتى يوحا
 لانتطاع الفسلان بقوا انما طارح بينهما كان لا ينطأ احدهما فيقع خليفه افضل بالفراع خاصه في القفا
 ولا تنجس حله الطيب عن طهوا ولو اعكس الفراع كان لا يفر في الظاهر لعدم احسانه الى الخاخر وهو صفة لوجوب
 امتثال الامر بحسن الحيل والطيح ما يوجب مع امكان الجمع بينهما وبين الماء ووجوب رعايته الذي ينبغي في وجوب
 الماء لحسنه من ذلك الكافور وفي الفراع على ما يتيه وعلى ما انفاد وحده هذه الشاوك لوجوب الرعايه
 ويمكن الكافور لكثرة فقره فيمنع الثانية بالفراع لما بين الفسلان على فقد رعايته الحماة الشاوك حتى
 مرها ما من قصد فينبهه بالفراع في موضع ما الشاوك كذا في الماء الكافور مع فقد احد العمل ليجاز
 في تركه استغفاله بالامم الحكم لان وجوب الشاوك في المبدأ مع عدمه لاجل احدا من ماء او الفسلان
 عند اجزاء اواحد هاجر بده وهو اختيار الشهيد في البيان وفي الذكر في انما وجوب الشاوك عند فقد
 الاغشا كالصاود وجمها ولو من غير الشاوك مع محله صحت الفسل لا بد منه ولا يجمع بين البلد والبلد
 وهو صفة مستطاب فينبه الكثرة من علم ان هذه الاغشا النافضة بوجوبها لا يجمع معها انما في محلها فينبط
 الفسل عتبه لعدم وقوع الفسل على الوجه المذكور في اعتبار ضرره ولهذا يجازاه اذا كان في الماء
 وكذا القول في كل صاود شرع الصاود واد من الشاوك لوجوبه فينبطه في شاة جلد كالحجرين والمجود
 من الحجرين في وجه الحجر ونظما والموسع ثم يكون دلا من الصاوك حتى يفتقد فيه بعضا ضعيفا يوجبها البش
 حتى يفل الشاوك في وجه الحجر في الجماعا لجماع المسلمين عليه صفة في وجهه من غير على الارض من غير لحد الوجه الذي
 لها كونه لا يزيل من الصاوك الا في وجهه لئلا يمس بعد كل من حيث يمكن والشرع ليس يزيلها من غير
 لولا الماخرا في الشرع ليس يزيلها الماخرا ما جاز الفاود ولو صفة ليس يزيلها الماخرا ككلمت فقام من هذا ان يقيم
 في التيمم كالحق الماخرا في الجماعا لجماع المسلمين عليه صفة في وجهه من غير على الارض من غير لحد الوجه الذي
 ما عتبه ككلمت الاجود او قد وهو اختيار المصنف في هذا الاطلاق الاسم على كل واحد يكون الشاوك في وجهه
 اسم احد لا يجر جماعا الشاوك في نفسها او اذا وجد الشاوك في المبدأ من مع فوفى في يد الفقهاء والاولى
 تنجز على ذلك صفة الفاعل والتميم قد قد في وجهه على ما جاز في وجهه من غير على الارض من غير لحد الوجه الذي
 عليها او قد في وجهه من غير على الارض من غير لحد الوجه الذي عليها او قد في وجهه من غير على الارض من غير لحد الوجه الذي
 صفة في وجهه من غير على الارض من غير لحد الوجه الذي عليها او قد في وجهه من غير على الارض من غير لحد الوجه الذي
 لجماع المسلمين عليه صفة في وجهه من غير على الارض من غير لحد الوجه الذي عليها او قد في وجهه من غير على الارض من غير لحد الوجه الذي
 عليه صفة في وجهه من غير على الارض من غير لحد الوجه الذي عليها او قد في وجهه من غير على الارض من غير لحد الوجه الذي
 الصاود عليه الشاوك لجماع المسلمين عليه صفة في وجهه من غير على الارض من غير لحد الوجه الذي عليها او قد في وجهه من غير على الارض من غير لحد الوجه الذي

واحدًا أو اثنين على كونه نبيا نال الاعتراف الثلاثة هؤلاء لا ينبغي توجب إيمانهم كمن كلفنا على
 العامر اعد الثلاثة ثم تركهم لم يتركهم من كفرهم التأكيد وما عجزه بالآثار وهو ثابت في كفره والفرق في تقديره
 ان في موطن السوء والأكبر ويجوز كونه في كفره بان الوارد اوصية النبي الثلاثة في حمل الاكفائة
 بما في التوبة لا توضع ابدانها ويحتمل ان يكون محبة لها ما بين صوابه وخطاها في بعض هو
 يصل الى نصف الساق لا لا تغاير ويجوز ان العدم مع مراعاة ما اخذ في قوله مطلقا وهل يعين
 او يفرق مقامه ما لم يجمع اليك الاكثر على الاول ما ذكر ان النبي صلى الله عليه واله في كفره في بعض محرم
 من وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 الثاني بخلافه اكثر الواردان من ههنا في كفره في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 فالسالك ما الصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 يتبع في كفره ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 ان ياد على ذلك بحيث يمكن شهاها من ابدانها في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 بالخطا وبغيره وما لا ينبغي ان يصح على الخطا في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 ذلك خصوصا ما دل على انه من غير ما تقدم لان الصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 الله ويراعى في كفره ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 ان ما ذكره في كفره ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 مما لم يذكره في كفره ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 بحيث لا يسهل التوبة ويحتمل ان لا يفرق بين صلوته على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 في كلامه ما يدل على كفره ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 كما حكاه في الذكر في كفره ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 ويظهر فيها ايضا ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 العبادة فضلا عما شرع وروضا ما لا يمكن ان يصح في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 فلا يفرق بين الصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 والصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 السبع اطلاق الفجر في كفره ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 من بعد ما ذكر في كفره ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 ثم المحرم يجوز الصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 الصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 يدل على كفره ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 من غير الله سبحانه والصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين
 خلافتا لا يقتضي جواز الصلوة على النبي لا يكون اليقين في كفره بل هو على كفره في بعض وجهه ان الصلوة على النبي لا يكون اليقين

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

عليه السلام

[illegible][illegible]

تأليفه في الجداول والاسماء
منه في الفروع والاسماء

[illegible]

اولوية من الجنب

[illegible]

تأليف

الانتقال للملافة وتخليق الحكم بالوصف الذي هو الجريان ليس هو الحكم السابق لعدم الانحدار عليه
 لا سادع فيه مع تسليم العمل بالعلية للعادة والاصل المذكور مدعاه عند ذلك لما دلل على انه تعالى لا يرد
 بالبحث وهذا المعنى الشيخ على جعل الله داعي الاجماع على عدم راسخ الى الكثرة من حيث ان الخالف مذكور في
 يدكره ذلك غير وانما في الشرح بما لا يعلم بما عاود على العمل لا يدرك على الحكم مع ان علمه به غير
 اسلفنا في باب بعض ما يدرك على غير هذه الدعوى مع انه يمكن معارضتها لاجماع كان الخالف مذكور في
 وان كان ملته لا يخفى قوله ومن لو سادسا مع فيه من ان هذا الاستدلال قد عارضه من ان جازاه في
 غير الحكم وجعل الله فقهه على معارضته لا شك ان الشرح من جهة ان الدليل على معارضتها عارضا في قوله لا يرد
 وعلى القولين لا فرق في الجواب بين ما في الشرح من جهة ان الدليل على معارضتها عارضا في قوله لا يرد
 حقيقة كما دل على عدمها اذا الدليل على معارضتها في كونها من جهة الشرح لا في كونها من جهة الشرح
 فيكون الكثرة في الاول وسقطها في الثاني فصار السطر في الجواب بعد ان كان الكثرة في الاول والسقوط في
 الشيخ جاز الدين بن هذه في الجواب ومن خطاها بل لا بد من توجيه في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 دون ما هو في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 عرضا وعرضا في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 بما في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 اذا بلغ الماء ذرة لم ينجس في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 من وجهين مختلفين في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 بينهما اضافة ومثله القليل الوفا اذا اشتد الجواب في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 كان الجواب كذا في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 الضم في كلامه في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 فاقم حكما في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 كذا في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 من الشرح في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 القليل على قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 على قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 من قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد

كلها

فقد

الناظرين في المسئلة متناظرين بين المتناظرين في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 يظهر في المسئلة ودل عليه طلاق النفي ان شاء الله تعالى وكذا في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 النفي من كان متناظرا في السطر لم يرد بما وان كان اقل من كثر من الملافة مع ضاوي وطولها لا اسفل
 حاشية ثم ان احتياجا لا يرد في الحكم بخاصة في الحكم بخاصة في الحكم بخاصة في الحكم بخاصة
 الكثرة على فلو كان الجواب على وجهه في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 خلافا لما في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 السطر في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 وجه الله في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 وهذا السطر في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 النفي من قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 الكثرة في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 حاشية وانما جازاه من قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 مبيحا اما اسفله من قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 اجتماع الماء فيه كذا في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 حاشية على قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 واخيرا ما في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 كذا في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 اسفله في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 الجواب في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 من قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 لولا الحكم بخاصة في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 مع قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 الا على ما اسفل في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 الثاني فلا يمنع من استدل انك بخاصة في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 ضد قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 بل ما في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 حاشية في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 على قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد
 من قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد في قوله لا يرد

او كذا في قوله لا يرد

في قوله لا يرد

في قوله لا يرد

[illegible][illegible]

فلم يبق الا ترجع اليه او يجمع ان دعوى عبده الضعيف هذه موضع نظر فربما انفسد بظلمه او لا يفيهم له
استوى الكفاية والقوة في الحكم وليس على ما عليه فتنفس هذه وقروح الكليها باول من عليها على العمل او اذ
الضيق فلما دلف على التفتق في الحلة وانما يتخذ في هذه الطريق فيسلكها عن غير النجاسة وقبلا بالوثق اصل
الذلة وانما انما يفتقر الى البصر ولو لم يكن له من الدرس حيلة فيكون عشا والتأمل ظاهر الباطن لئلا يفتقر
لاستيعق في الحيوة والحكمة ومنه والذكورة ظاهرة ويجب عليه الملاءمة اذ لا بد من حيلة فانه لا يمكن له ان
مطلقا ولا يوزن عند العلم بما عدها من ثم فالنفس اذا استعاضت عن هذه والشيخ في التوريط وهذا قد عاينه
ما احدثنا من هذا المصنف في قوله بل ليس له ان يفسد ما لا يفسد عليه فانه لا يفسد عليه من سلكه في
غيره من السعي في الصلابة مثل هذه الحكمه وحان ما احدثنا على هذه وكان مجموع هذا في جانب النجاسة والذلة
تعدا من حكمه واعلان ما هو المسمى بالشيخ في قوله او يجمع ان دعوى عبده الضعيف هذه وقروح الكليها باول من عليها على العمل او اذ
الضيق فلما دلف على التفتق في الحلة وانما يتخذ في هذه الطريق فيسلكها عن غير النجاسة وقبلا بالوثق اصل
الذلة وانما انما يفتقر الى البصر ولو لم يكن له من الدرس حيلة فيكون عشا والتأمل ظاهر الباطن لئلا يفتقر
لاستيعق في الحيوة والحكمة ومنه والذكورة ظاهرة ويجب عليه الملاءمة اذ لا بد من حيلة فانه لا يمكن له ان
مطلقا ولا يوزن عند العلم بما عدها من ثم فالنفس اذا استعاضت عن هذه والشيخ في التوريط وهذا قد عاينه
ما احدثنا من هذا المصنف في قوله بل ليس له ان يفسد ما لا يفسد عليه فانه لا يفسد عليه من سلكه في
غيره من السعي في الصلابة مثل هذه الحكمه وحان ما احدثنا على هذه وكان مجموع هذا في جانب النجاسة والذلة

والله كل مسكوخر وعول الكظم عليه الشكلا كما كان عاضبه عامية الخمر غمره ومن السكون بين الفتور
على الخمر الكثير منه ووجه الأورع من دوا السواد الذي وادى زاده على البخر عليه السلا وجعل العرف كما
عقلية العرف ليس في الظاهر فيه كما نثر ما يثبت الشيق في الماء ويؤيد إمكان حمل الحلق على الصلابة
كان العمل على المصنوع والقطع فقلنا نفس عليه لثقل انخرجه على فاعلى الخمر الحزم كما كان في ذلك له عليه
وبما ساد ان ساد الله هل يلحق به الصلابة صبا سادله والفلان وجه النهج الذي كوى حيا السبعة
ويشكل بان عثر المشاهدة كلف في العلم واما الحق القناع النقص على سائله له على علة منه والحق عاود
ميا سول لا فالحا دجا لا يتحقق فان هذه فترج جميع الماد لكثير من اواس عليه بغيره جال كلا شين وفله
برهان الاخر ومنه بعد الزاوح اشفا من الزاويين كالحواقر البوحي على الدوا والافق باجل
يخرج عاودن الاخر يقول الصانع عليه السلا مقام عليها عثر يتراوجون اشين اشين ويخرج ما فوقها الاخر
الزواجر من دوا اصعبا وحقا في القضا العرفه نفس سول الملة على اخصاصه ويؤيد قوله ساق الاخر
من قوله ساقا ناطق الطيف حيث في الماخرة وجزءه بعض الاصل على سول الاس في بعض اللعان وليكن اللذان
يوما سول طوع الخمر العرفه بغيره خارج من بين السلا والواو اس باب علة الدليل في الزواجر
الطويل والنصب لا طلاق السلا لذلك لكن بغيره في الاصل حيث لا سول ليا العرف الظاهر في الزواجر
ولا للمفرد من النهاودن زاده عثر ابو سول انصاف على عثر الدوا العرف في السلا من السور عن
العمل لان الفاعل على حكم البوحي جال السور في شغل المشقة جاعره ويظهر على الزواجر ان السلا المعامل
والا كل ذلك لا سرتور عا والاول فذكره لا مكان حصوله الى حدة من منها بخلاف الصلابة التي اوعى
صفتها الخاصة لا بد يجب تقديم السلا على ترج بغيره الا انه لا يثبت السلا على السلا على السلا على السلا
فوله عليه السلا يتراوجون يوما الى السلا مع احوال الحلق عدا منه وادرجوا نخرج كفي من الحلق وكل السلا
لو اذ عثر من سبعين السلا عليه السلا نخره ضعفه ميرا السلا عدا الاصل عدا البخر وسبعها على الزواجر
كما نخرج السلا من السلا العرفه والبقرة وسبعها مما الاخر من عدا السلا في المعرفه على السلا المعامل على السلا
الاول هو عثر السلا والبقرة والبقرة والبقرة على السلا على السلا على السلا على السلا على السلا على السلا
العلم كما نسا البخر كما نسا والحقا على السلا لا يخرج ان يخلع البخر العرفه من السلا لا يذوبه في السلا
العلم ويخرج سبعين لوان كذا القادة على السلا المير السلا السلا السلا السلا السلا السلا السلا السلا
قادر وسحقا حق الاكثها فيا نخره بها ساقا الدوا وبه قطع بعض المعاصرين ومن عدا سنية دوا ولو
اختلاف السلا لا غلبه سادتا ما اصغر بزا الا كرا فصل ولولم يكن لها دوا عثر السلا على السلا على السلا
ما عبادا ان سنا وقيل الماد فيها السلا الدوا المعرفه وحقا لا يكون وطلا وقيل لا يكون ولا ذلك في حق
الاستا وقا الدوا ولا من بين الذوا والحق والبقرة والكبير على السلا السلا السلا السلا السلا السلا السلا
دوا على السلا سنية كذا اولو عثر كان السلا في حق كون السلا عثر السلا على السلا على السلا على السلا
لربك يخرج عثر السلا المعرفه السلا ومن عدا سنا سنا عثر السلا على السلا على السلا على السلا على السلا
العلم ان السلا حذر عثره بالسلا وليس نادره من السلا السلا السلا السلا السلا السلا السلا السلا

[illegible]

22

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

منه فلا بد من الأجزاء غير بيان ذلك ان الشاهد ان اطلقه مع تلكها ضارفا ثم علم سطح الارض فيكون
عند سطح الارض فلو ان طولها بجانب المغرب هذا الظاهر والموجود عند هذا ثم انزل بقصر كل واحد من
حتى تبلغ كبد السماء وصل الى دائرة نصف النهار وهو دائرة عظيمة ومنه فصل بين المشرق والمغرب هنا
دائرة الا ان طولها تقطعها فخطها الجنوب الشمال قطبا ما انصف نصف الدنيا ونصف النصف الشرقي
من الامم وهذا نصف الدنيا والمغرب ثم يكون ظل الشاهد المذكور اما على خط نصف النهار وهو الخط
واصل بين خطي كبد الشمال وهذا انصف الدنيا فخطها الشمال كبد الدنيا وعلى ما ينبغي المشاخص فلا يصلح ان ينصف ^{البلاد}
وادا بق الخط فذلكا مختلفا بين بلاد والفضل على كل ارض من ارض الشمس عن سائر ارض من ارض البلاد اكثر
كان الظل منها الحول واذا مات الشمس عن وسط الدنيا والمغرب عن دائرة نصف النهار الى المغرب لم يكن في
الظل حديث في جانب المشرق وكان ذلك علامة الزوال وان كان دمج في الخندق في الزيادة يكون ذلك علامة
ايضا فاطا في الملامكة التي كانت بينه على العالم الى المنصب الى البلاد والزمان والاولا والثانية وكذا ان كان
صنع وغير هذا الكبار والشبه بلطف فيهما كما هو الظاهر في جانب المشرق ولا سيما في هذه الزيادة طويلا
ودقيقة في الجليل الواضحة التي في عليها الاشياء على ان يخرج من جدرانها عن المكان عليه الكائن
معا سائر وجه الارض حال الشمس في ذلك فذلك عند مركز الشمس من الاشياء في ظلها لا يقدح ان كان
دون الاقل او بعده في الاذن لثروث وان فلا ذلك الا ان هذا الطريق انما يصل به الى الشمس بعد منقضا
طويلا لك عام النفع للمساكن والاعمال من طرف الدائرة الحدية وعند كرها للم في لنها في جهة
من الاشياء كالحديد وغيره وطولها ان يتوسط موضع من الارض في وجه جهة بلادها على مسطحة مع وجه الوجه
مع تكاد سطحها بحيث يماسها في جميع الدائرة او على ما ان كانت صلبة بحيث اذا صعد عليها منها من جميع جهات
ثم يثار عليها دائرة باي بعد كان في سطحها كرها مع ان يكون في مركزها من طولها ودورج في الدائرة في
بعضها مسطحة بحيث بعدت عن جواربها فاما في وسطها فذلك ان في ما بين واس لها من محيطها فذلك في
والحد من تلك نقط من المحيط ويرصد ان الخط عند وصوله الى محيطها لا يدخل فيها ثم ان في الزوال الى
الزوال عند دورج منها من جهة المشرق وعلى ما في خطها الوتر ونصف الضلعين من العالمين من الجانبين
من الجنوب والشمال فيخرج من منتصفها خطا منها في مركزها في منتصفها في الدائرة الذي يثني احد طرفيها
فيكون اخرها مسطحة الشمال وان تكفي في منتصفها في وسطها في مركز الدائرة ونصفها في
هذا الخط الحادي من خطها الذي هو خط نصف النهار كانت الشمس في وسط الشمال في الزوال فاما عند
الظل يخرج منه فذلك في الشمس في منتصف القوسين الحاديين من قطع خط نصف النهار في الدائرة ووصلت في
بقا طر خط نصف النهار على اربع زوايا او اكثر من اربع للخط كان ذلك الخط خط المشرق والمغرب في
حل طرفه في نقطة مشرق الاعتدال والاخر في نقطة مغرب وسبب في ان في القبلة الاحياء في اليان شاد الله
ان هذه الدائرة هي القبلة ايضا يتبع من المشرق ومن المشرق الذي في علمها الزوال اسطرلاب
ويخرج الدائرة ودائرة المعدل وغيرها من الاعمال عند كرها لبعض الاشياء في جانبها من شواهد
من المنفعة لكونها للم وجماعة متساوية في البلاد في العلم الزوال في انحاءها في الزوال بعد علم مركزها

[illegible]

المسألة

[illegible]

الوقت فلا بد ان يكون القدر مفضلا بالنسبة الى الغنى **فيها الاون** من القدر
 على القول بكونه الضعف الاول من الليل فلا يجوز خذها على الغنى هذا قدر من الاجزاء المصنعة باول
 الليل وعلى شرط ما فيها من الغنى اطلاق الاجزاء والاحكام وتخصيص عدد مع احتسابه من الضرر المفقود
 على ثقلها وهو من غير مثل المشا وورده اطلاق الاجزاء **والشأن** المزاوي ليل القدر المفضل
 لا الغنى التي هي مثالا لليل خفيفة وقد تقدم القدر بغيره في وقت الوضوء وذا في الحيلة وليس منها ركنا العجز
 هنا وان اطلق عليها انما كانا قد تقدم فلا يصح عدلها وان كان في قولنا **الثالث** ان يكون منها ثم انما
 او قال العجز هل يجوز عدلها فانما الظاهر ان ذلك لا ينفع في الغنى من غير ان يشرع للمعز ثم وقد ذكرنا في هذا
 لا انما في وقت النسي وهو يتناول في بعض فتاواه **الرابع** هل يجوز فيها مع القدر المفضل الا ان يجعله
 جميع الليل فمضاهاة مضاهاة لا يصح للاذواء اما ضلته وقته وعلته لا تتركها حياضها هذا اطلاقها
 من القدر في وقتها التخييل الا اذا ووجهه صحيح به بعض الاجزاء وهذا ان استدلنا انما اذا مضى اركانها
 العجز او اذننا على غير وقتها الا اذا مضى من كون وقتها ليل الليل على الشرع وفيه الغنى
 القاضية وكل وقت كان كان احدا او اثنان الخ كان وقت القاضية الواحدة كقولها كادود من الاجزاء
 قوله تعالى لم الضلوة لذكرها الى ان وصل في حال من المفسرين انما القاضية لقول النبي صلى الله عليه
 من فاعرض صلاته او غيرها طبعها اذا ذكرها ان الله تعالى يقول لا الضلوة لذكرها في الآية من غير
 من الماويل ما لم يمسس وقتها حتى مضى وقتها **والثاني** ان الوقت لها بالاصل ان يكون الحق وهو وقت
 وفاق وتخصيص التوافل ايضا في كل وقت ولو لم يمسس كان اجود ما اريد على وقتها او وقت الغنى من غير
 فظا لم يلزم على الجواز عند صريحه في غير هذا الكلام وهو المشهور بين المناظرين لقول النبي صلى الله عليه
 لا حقل على حقله وقول السابق عليه لئلا في حقه زاد لا تطوع من كونه في وقتها من غير وقتها والتمهيد
 وجهه قد وجها جواز التنازل اذا مضى من غير وقتها من الموضع استدلوا بالاجزاء كثيرة او دونه
 التمهيد في الكافي منها ما رواه في التمهيد من جماعة من ثقاتنا ما رواه الله صلى الله عليه وسلم انما
 صلى الله عليه وسلم ما لم يمسس بالركعة او يطوع فقال ان كان في وقتها من الموضع قبل الغنى فان كان في
 الوقت فليكن ما لم يمسس من غير وقتها في وقتها اصل في وقتها من غير وقتها ما رواه في الوقت اول وقتها
 مع انما في وقتها ما لم يمسس بالركعة او يطوع على ما رواه في وقتها من غير وقتها ما رواه في وقتها
 فاعرض العدة حتى طلعت الشمس فقال يستلزم ركعتين ثم يصلي العدة او يصلي الله من سبحة على التنازل ان
 ولله صلى الله عليه وسلم انه قد قبله عينا فليست في وقتها من غير وقتها من سبحة على التنازل ان
 حملوا **الاجزاء** الدالة على العجز على الاجزاء ايها وبين ما رواه في الجواز **اقول** ما ذكره من الاجزاء
 الشاهد بالجواز هذا الراجح من تسليم من الحسن في السبحة الا ان في سبحة عشر من طبعه من جماعة
 واثبتان لكنها شذوذ وانما في عشر من طبعه من سبحة في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
 عرف حال سبحة واما الرابع فيمنع التنازل في وقتها من غير وقتها من طبعه من الجماعة من الجماعة
 النبي صلى الله عليه وسلم على التنازل ان يصلي التنازل في وقتها من غير وقتها من طبعه من الجماعة من الجماعة

في

في وقتها من غير وقتها من طبعه من الجماعة من الجماعة
 في وقتها من غير وقتها من طبعه من الجماعة من الجماعة

ما

ان حيدل ما ناله من الوجوب فيصنفه بالاجزاء الاخرى فانها وان لم يكن طريقها صحيحا لكنها من الوقت ويكون
 حال الجواز الذي على الكراهة طريقا صحيحا وهو جرح اطلاق هذه الاجزاء التي قد خرجت منها واعتمدت اجزاء
 جماعة من الاصحاب فيصنفها وجوب العمل بها ان الصلاة خير موضوع بالوصف في وقتها واستدلوا من شأنها
 ويدل على ان الركعتين فانها او على جواز التنازل في غير وقتها صحيح ودراة على التنازل في وقتها
 يفتن وصفها لئلا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 وامرنا به فمضوا وركعتي العجز ثم ما مضى في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 الله صلى الله عليه وسلم انه اذا دخل وقت صلاة ركعتين فلا حقل في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 فان الوقتان جميعا وان ذلك كان فضا من سبحة صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 وفي وقتها الركعتين كذلك ذلك على وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 على وقتها الركعتين فان ذلك على وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 والمضى جازها مطلقا فلا يصح الاحتجاج بها للجواز بل هي على التنازل ولا يصح جرحها في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 لا يصح جرحها في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 لو كان على ما مضى من وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 وكان انما في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 لغا من هذا الحديث ايضا صحيح في غير وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 بعضها في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 الجملة في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 في الجملة في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 على التنازل في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 هذا من حديث قولنا انما حقلنا يمكن حمل العجز على الكراهة جميعا ايها وبين ما رواه في الجواز ان الغنى على التنازل
 على التنازل في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 واما قوله في التنازل في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 تلك مضى في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 فان في سبحة طويها صبيحة عن غير وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 وعندها في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 في الزيادة والكراهة في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 نصفها لما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 لا صلاة في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها
 المعجز في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها صلى الله عليه وسلم انه اذا نزل الى ما ذكرنا في وقتها

[illegible]

[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side.]

[illegible]

لان موجب الصلح ليس له فقله خارج مجرى حكم الشرع لهما فيما لا يملكه او لا كذلك في الجملة الحق والحق
 لان كل نصيب الجبر بالوجوب كان عليه بطبيع المتولد ولا يتوقف بنفس الاستقبال على غير خفا حتى في نظر
 الاكابر والصلح بالخطا المفروض من جبر على الكعبة ثم خطا من خرج من فطره الشان فيقول من الاول فليلا ما لا يخل
 بالحق الفرع من حيث هذه الخطوط عشت فالو واما الخطان الحادان من من هذه بين الطرفين على
 الثالث اتحاد اثنين واحدها حاده لا يجوز ان تكونا فاشبهان كما هو بين في محله فليقرب من مطلق الصلح
 الواحد بالنظر في اعتبار السامعة في ان العلامة المنصوصة من مثل الشارح عندنا لا يمكن كمال الجبر مثلا
 لا يمكن جعل الخط فطرية محض بل لابد منها احتلالا يمكن التفرقة صلح فطرية المنكبة الصلح لا يمكن كمال
 مع ان جبر ليس جبر الحاله الاولى بحيث لا يخرج من كونه خلافه من غير ان يخلو الحان مع جبرهما من حال واحد
 فضلا ما حظ السامع من المنكبة فالحالين كما قد مر في محض الشان المذكور وما في من ان من الفاشح ان
 العلامة العشرية حال الصلح كسبيل لا ينفق طوعها في الفطر الواحد الحاكم وانما هذه على ذلك وانما
 لا احتلالا للبلاد في الصلح ولا انما خرج من عمله علامه عند طوعها في البلاد البقية والحال من منع التوزيع
 عند الطلوع فيلزم وترها في العبدان من البلاد التي باقى الاخر الخفيف وهو شئ واحد وفقد ذلك الخلف
 في باقى الاقليم فصار ذلك جائزا ان شاء الله وان سبيل عند طوعها على الاخر الخفيف بطبيع مشرقها
 عن ملة الشايعان يعلو عشر من وجوهها المراد بطوعه برونه لا يجتمع في ارض مسلمة لغيره فان ذلك
 في البلاد ولا احد الاخوان البقية في جديا حيثما كان لا يخلو من الفطر وضع الخط على حال الكف مع صلح
 الكعبة رتبنا في بيان العلامة ما لا بد عليه على ما مر هذه الاختلافات في شرح هذه العبارة في
 الفطر والادب شان العبدان يجوز على كل بعض من ان يكون من الكعبة حيث يقطع بعد من جبرها من جبره
 وهذا الفرق يوجد من جميع ما سلف لكن ينفق في طوعه فبما هذا العلامة امتلاها لا يجوز على كل جبر
 في جميع الجهات في الكعبة فيلزم الكفاة بصلوة واحدة التي جبره سواء وكذا في قطع من جبره او جبره في ذلك
 في باقى ما مر عندنا عليه من جبره ولا شيء من ذلك في باقى صلح هذه العبارة لا بأس مع ان في ذلك في الفرق
 الجبر لا مانع من جبره في صلحها شرعا يخرج منه ما ذكره ويدخله في المصير بالصلح المذكور في كون الكعبة
 وحده ما يجوز الاستشهاد به في هذه الامارات المذكورة قليل من كثير من النقص من امة الفطر كمال
 انما في بعض طاعات العرب والباقي اخذت من علم الطبيعة كما سبيل على في ذلك في جبره عليه فيها الصلح
 صلا على محله المصطفى كمال النبي صلى الله عليه وآله ما يريد من هذا الكعبة ما لا يجوز على ذلك الصلح فيه
 الكعبة لما ذكره انما حصل الله عليه لما اذا فرضه جبره في ذلك لا يدخل فيه بانها في الجبر لم يزل في جبر
 المصطفى ما ينبغي كونه يحصل للنبي كذا في جبر العبدان كونه محله بانها في الكعبة عليه هناك ما طوعه
 عليه ما ذكره من احد لا يبعدا لقطع ما ينبغي في ما ذكره ويجوز كون الزيادة في الجبر سامة جبره لا يخلو
 مقصود تكميل الجبر في الامان سامة المصطفى في مكان يريد من هذا الكعبة كذا في ما ذكره في سامة
 الجاهل للفرقة الجبر المصطفى في كل واحد منهم في جبره وهو الخط الرابع من اليع على اسكان اجتماع جميع
 المحلوط على ان المصطفى في كل واحد منهم وهو باقى اسكان الاجتماع والله اعلم بالصواب

وہذا الجہل المذکور دوسرا المذکور مطلقاً منہ
وہذا الجہل المذکور دوسرا المذکور مطلقاً منہ

[illegible]

[illegible]

وان كان ناصية غير الخرافة في غيره وسحب المذاهب العقلية على الاشياء كما فعلوا في الاشياء غير الناطقة
فيها انما يفسر على صلاحها المعقولة على ان احاطوا بسبيل القابلة في جميع النسل والوجوه والكون غيرها او معلوما
ان تمكن والافعال يمكن فان قد وجدنا الكثير من الاشياء في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة كما انما في
اذا اضطر الى التناوب كذلك وهو لا يخرج في الاشياء الناطقة عند هذا فانظر من عند الخرج على غير الناطقة
ناظر الى القابل بها على حسن الوجه في غير الناطقة واليهين واليهين واليهين واليهين واليهين واليهين واليهين واليهين
اليهين واليهين واليهين واليهين واليهين واليهين واليهين واليهين واليهين واليهين واليهين واليهين واليهين واليهين
الست مع احتمال غلبة مهلا عليه مطلقا ويحيط اليها كما في غيرها في الاشياء والادراك في كونها
فان قد وجدنا القابلة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
والدواعي القابلة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
حماهم لا يفسر على صلاحها المعقولة على ان احاطوا بسبيل القابلة في جميع النسل والوجوه والكون غيرها او معلوما
والادراك فان شأنا في غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
الذات او يوجب على الشيء في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
مع الكون في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
هو كذا في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
القابلة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
المعقول هو السبيل على المنطق في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
بين في الاعتدال في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
سلكه في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
كله في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
ومشروا ودفعوا ونحوا في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
والفرق في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
والاخر في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
لطيفة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
ارتفاع الشواهد في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
قضاها دورا في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
قلها فانها في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
الاعايد في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
الحال في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة
كان الضابط في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة في كونها غير الناطقة

[illegible][illegible]

الخلاف البين كان قد اضرط والبعيد عن الحق معتدا بزيادة كماله فلهذا فرغنا من حجة به على التوجه الصحيح
وهذا هو دليله الملائم السليم وطلنا العلم الحقين في قوله نصير الى الحق من جهة الله على وجه صحيح
الحق في عين من سمعته حجة في دهره هذه المسئلة بان النصارى لما كانوا في حق الامانة والاضافة الى الصلابة
منه على وجهه واما ان تكون الحق محصلة الاول او يكون من الاول النصارى وجب عليه توجع اليهم من الثاني على
جواز التوجه الى ما ذكره في قوله وفيه النصارى لان الاول قد تولوا به عنها فخرها في الحق وحده الله بان
الخلاف عن الحق لا يوجبها لانها من جانب النصارى انما هي اضافة لثبوتها الكمية اكرام كرامه في حق
الكتاب وتحقيق الحق في السوال وفيه اية سطحها العامة حين وصف عليها وهي مشهورة حيث كان الحكم بقاء
على ذوقه صغيره من غير ان يطلع على حقيقة كان البعد كثيرا من عصره الى الخراف الفاضل من كان قايما
فيما كان الاخرى عن اولي وعلمنا السامر جلي بان نفس الكبري هي سبيله كذا لوجه منها اضرع وثبت
بنا حال التنبؤ بها وهو هنا طاردها ونوعا الى المغرب على اذن الحقيقة الى المرحل كل واحد منها غايه خطف
الاولى لا اختلاف وقت جنبها وجعل الجدل خلفا الكلف اليسر عن طوله وهو غايه ارتفاعه كرامه في كذا غايه
اصطفا طر في جعل الشاى له خلفا لكف العلم خلفا لتكسبا شارة الى الخراف العارضة عن نقطه الحق
المغرب كوش من الخراف الشاى عنها على الشر في وان الشك في اصل الخراف والامر فيه كذا في الاستدلال
على هو وصيب على الله وهو اخذ في كمالها وميل في ذوقه ضعف لها في على الصواب وطول وجهه هو
عن اذن المرحى من الصواب ووجها من الملام بطول صفاية ارتفاعه هو على طعن في امره من الخراف
بين الطوع وغايه الاذناع وبهنا غايه النصارى كذا في الحق على طاع او في اطلاع على فعله في الزور واما
فيه خطا من جهة العلم البطل لا من يكون على اذوقه ضعف لها كماله ورافة ارتفاعه كرامه في كذا
بين العين في كماله المسئلة لفظ الحق هذه مسئلة العرفه على بعض الوجه كرامه في كذا النصارى
وجعل الصبا مقصود من جهة الصواب في حق خب ما بين مطلع الشاى حال الاعمال الى الحق على الخراف
وجعل في الشاى بغير الشين وعلمها ما بين الفطري من الاعمال على الكفاية من الواجبات علامه ضعفه
كافاهه لعله الوثوق خاصه الجدل الحق ومع العلم خاصه ضعفه على الواجبات لكن لا يمكن العلم والواجبات
المحمودان هو صلبه في العلامات ويستفاد من هذا العلم ان يكون فعله الشاى ما لعله عن بعضه الحق وهو
المشترط لئلا وهو ايضا موافق للحدود المتصدق في هذا الباب بل هذه مسئلة تمام العلم وهو على
فيل الشاى في هذا لعله ضد كذا الخراف بل هو في كذا النصارى هو ما هو في نقطه الحق في كذا النصارى
الفرق كرامه في كذا لعله الشاى والخرم لعله من هذه العلامات وجعلها في كذا العلم الشاى في كذا
مقاله ما بين نقطه الحق في كذا النصارى يكون ثباته في كذا النصارى والصلابة وتلت عن عينه في كذا النصارى
بلها هو العلم لانه في كذا النصارى في كذا النصارى وبعين النصارى سهل على الاق
مخرج عن نقطه الحق في كذا النصارى بل من متعين وان من الفوس من نقطه الحق في كذا النصارى
جعل الخرافه ما بين نقطه الحق والصلابة الذي هو اعدل من الصلابة في كذا النصارى ووجه ضعف
ما بين نقطه الحق في كذا النصارى كذا النصارى في كذا النصارى من الفوس من كذا النصارى في كذا النصارى

[illegible]

رسالة الحق في مسئلة ابي جابر السرياني

[illegible]

اليرك في حال الاستقبال للقباس يكون موجها
 الى القبلة المأمورة بها في حال الاستقبال فلا يها
 جهة الاجزاء من حيث هو عند احيى من جهات الحرم
 بعيدا مستدلا بالشرع واما وجا للقباس فيجب
 جهة لهذا تحقيق الاستقبال في طر من قبول الخطا
 من قبل هذا الارباع ثمة الاول القبس في الارض
 هذا العين في ان يوجه الى الناف في المكة فاقبل
 عن القبلة في قبس المذموم عليها فان لم يزل فاقبل
 مقاد والحرم عن من الكعبة فاقبلها فان لم يزل فاقبل
 وسط الحرم في يخرج المثل عن جهة الكعبة فاقبل
 ان اريد قباسا يخرج عن حيث الكعبة فيكون ذلك
 فليجبه فيكون من قبس من النيمان اليسر في
 الثالث الجبه للثاني واليه ان كان مستقبلا واجبا
 لم يزل العدد لجهتها والقباس عدل فلا يكون
 عاموس من طمنا الى الجاهل من الاول فان كان
 الموضع جاز في قبس الجبه فليجبه فليجبه فليجبه
 عن القبس عليها اذ قبس هو يستقبل الجبه
 ولت قبلها العلام وثمة الارباب للقباس في ان
 عن القبس المدلول على من الثاني القبس على
 الكعبة فليجبه في ان لا يزل في كل موضع ولو كان
 في كل قبس من شأن القبس في الحكم بها في
 او فلو ان كان يكون الارباب للقباس فليجبه
 فان كان في الاستقبال لغيره فليجبه في ان
 على المذموم في الشرع وان لم يكن فليجبه
 ويمكن ان يكون القبس في القبس فليجبه في
 وكان المستقبل من قبل الاق في يخرج من الاستقبال
 الى الملامات من عند ان يكون صحرا الى القبس
 فليجبه في القبس من القبس فليجبه في القبس
 ان جبه الاستقبال امكن ان يكون ملاما الى جبه
 القبس فيجبه في الحرم وهو قبل استقبال المذموم

[illegible]

الشارح والمهدي للبار

[illegible]

الحمد

ذلك في جميع احواله حتى الركوع والتهنئة فخرج بعض مدعيها او ساواها في بعض الحالات كما لو كان في
 نهايتها حال السجدة مطلقا ولو قال الشيخ والمذاق بجعل مستلحا منوها الى السجدة المعنى بالانها واستلحا
 الى ذهابها عن بعض جهة في هذا المعنى على الاجماع وتخصيص الامر بالقيام واخصا الامتناع على الانباء ^{التي}
 ولو سلم باجتهاد او غير اجتهاد لصدق الوضوء وما لا يخلو في موضع خلافه او ناسيا على احوال من ثم
 انكف عنده او في هذا الاجتهاد وما قام او من على اصابة الصلوة اعادة الصلوة مطلقا في الوضوء
 خارجا ان كان مستند في الوضوء غير عن الشك عليه لئلا لرجل صلي الى غير القبلة فيعلم وهو في الصلوة
 مثلا ان يفرغ من صلوة ما لان كان منوها فيها بين المشرق والمغرب فليجوز وجها الى القبلة يصير له ان كان
 منوها الى وجه القبلة فليقطع ثم يجوز وجه القبلة ثم يفرغ الصلوة والفرق على التكليف في جهة القبلة
 عن وجه القبلة لا في جهة القبلة ثم يثبت القبلة وهذه خلفت عن مثالا لوجه القبلة ان كان صلي في جهة القبلة
 دخل فيها الا ان يخاف خوف الوضوء في هذا الوقت لا يثبت الا بها بحيث لا يثبت سند الا في جهة القبلة
 فخرج من زاد وعرضه ان ظاهره ان الوقت بان لا يفرغ في الصلوة ويمكن حمل المائدة على من على وجه
 اجتهاد ولا يخلو في وجه واحد مع سعة الوضوء ومكان العلم فيها بينهما وبين ما بين من الاجتهاد ومن ثم
 ذهب الى صحة المشرق والمغرب المذكور في الاعادة للسند في الوضوء خاصة لا مع غيره في الوضوء ^{فخرج}
 ان كان مستند او مع ما بالسند الى وجه القبلة الفارق ولو قال ان كان في جهة القبلة السند ما لم يكن ان كان
 ومستند الفصل قبل الصلوة عليه لئلا في جهة القبلة من الخارج اذا السجدة انما صليت في جهة القبلة
 وان وقت فادون فذلك الوقت فلا يفرغ منه ولا يثبت ان يفرغ للصلاة لئلا ان كان في وقت
 فليصدق في وقت الوضوء في جهة القبلة ومنها من الاجتهاد المذكور في الفصل في هذا الوقت وعدها
 قد على حكم الجهر في السجدة انما ذلك على حكم الاستدلال بعد الغيب في جهة القبلة على المعنى مع جهة القبلة على
 عن السند في وجه القبلة من ما تقدم ليس اولى به وجه ما تقدم مع ضعف سند على قيام الوقت والفتوى
 الاجتهاد كما قلناه وجوز عبد الرحمن كما دل بالاطلاق على المكان كذا السند في السجدة ما جاز هذا الحكم من بعد مطلقا
 في الوجهين بعد هذا الى خبير مع اجتهاد المساواة في الناس ثم سعة بما لا يجلون ولا يصدر مطلقا ان
^{في} كان بينهما اي بين المشرق والمغرب ما بين الاخرين اليس الذي لا يبلغ حد الجهر والليالي وهو موضع
^{في} قوله صلي الله عليه وسلم ما بين المشرق والمغرب فليعلم ان الاستدلال الذي حكم الله باعادة الصلوة اليه
 ما دام القبلة في جهة القبلة ان خط من جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة
 خرج في الوضوء في وجه القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة
 خط الجهر في الوضوء في وجه القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة
 منه من خط القبلة وخط المشرق والمغرب هو الاخر في الغرض مما كان من بين اجتهاد وخط المشرق والمغرب
 المشرق لا يخرج الى ما لا يستدلون ان كان في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة
 الزاوية وهو ما كان في وجه القبلة ولو علم في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة
 يبلغ حد الجهر والليالي في وجه القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة في جهة القبلة

والدنيا او الاستدلال باسنادنا لصدق الوضوء في الاعادة في الوضوء مطلقا في موضعين اثنين من الدنيا
 بعد الوضوء بعد ذلك منه وكذا الاستدلال في العزل بالسجدة فيمكن القول بالاستدلال في الاعادة في
 الاجتهاد بعد ذلك منه في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء
 بان الاول محذور ومساواة ما بعد الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء
 الاطلاق في سبيل الاجتهاد في سبيل الاجتهاد في سبيل الاجتهاد في سبيل الاجتهاد في سبيل الاجتهاد في سبيل الاجتهاد في سبيل الاجتهاد
 اذا لو لم يكن في ذلك الاجتهاد في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء
 عند القضاة الثانية لوجه المشرق والمغرب في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء
 الا لا يكون الا في جهة القبلة في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء
 استدل في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء
 في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء
المطلب الاول في التماس سبيل الاجتهاد في الوضوء
 التماس المكان في سبيل الاجتهاد في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء
 كما تقدم في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء
 من سبيل الاجتهاد في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء في الوضوء
 ما لا يفرغ الصلوة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة
 فصل في الاستدلال في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة
 او ما دون ذلك في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة
 في حال الجهر في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة
 ولكن في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة
 حالما في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة
 او سبيل الاجتهاد في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة
 في الوضوء في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة
 ما بانه في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة
 عرض في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة
 في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة
 ليس في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة
 او في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة
 التي في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة
 لا يفرغ في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة
 الصلوة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة
 الثاني في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة في وجه القبلة

[illegible][illegible]

[illegible]

يور الكساء من قبل بيته على يد الميكر وكافته الأديم مرة ثانية من حلقة على يد البعوض خافه الامن
 وقصبة مما جفا في رذكو اوسيدان القفاه فها يقولون هوان خضل يشوي الحارس على عزمهم وقصه
 من احد جانبيه وقصه على منكبهم خبز من فربهم وقال الهوى هوان خضل يشوي ولا يرفع من جانبا ليد
 على ما قسمه الخاوية اوداه وذادوه على جوفه عليه السكلا اياك والخاف الصما طاف وما الخاف الصما
 فالان دخل الشوي من جناحه يصقله على منكب واحد ولا في ذلكا هز بن ان يكون تحت ثوبه
 لعمق الفرح يضي على ما فعله ابو عبيد بن القهاه تعبد الكواثر بعد موت بخنجر في الفرج او في
 بطنك وهو اذافه جرم من العا من تحت الحنك فان ذلك من تحت تركه مكروه وقال ابن بابويه لا يجوز
 تركه لرسول الله من الصاوي على السكلا من شتم فلم يتركه فاصابه اولاد له ولا يلبس الا قنصره
 على بن مرة عنه عليه السكلا من اغتم فلم يد العا من تحت حنكه فاصابه اولاد له فلا يلبس الا قنصره
 حجة جهنما على صنع الذوك واعا دكان على ما كذا اسبابه لا يلبس السكلا ما يضلوه اطلاقا لا
 او عوا بل الصلوة اما دخلت في العزم وما يدك على عزم الصلوة صرحا ما داه العزم من عمار عزم
 عليه الله على السكلا انه قال من خرج في سفر فلم يد العا من تحت حنكه فاصابه اولاد له فلا يلبس الا قنصره
 وقال عليه السكلا صحت من خرج من بيته ومعان لم يرجع اليهم سالما اذا لم عليه السكلا ان لا يخرج من بيته
 حاشه وهو معتم تحت حنكه كيد لا يفضي حاجته وما لا التي صكت الله عليه له العزم بين المسلمين والمشرقي
 النلي ورواه عنه علي الله عليه له امره بالنلي يعني عن الاخطا ما لا الهوى فقال اجاء الرجل فضعط
 انا جاعا ومعطاهما يباها لا يحيلها تحت ذنره وفي الفصاح الاخطا شد العامة على الراس من غير اذافه تحت
 والنلي يطوق العامة من تحت الحنك وهذه الاخطا وكذا على اذافه السنة اذافه جرم من العا من تحت حنكه كان طوا
 امره قال في الذكوف في الاكفاء والنلي صبرها تحببها نظن من خافه العزم من امكان كون العزم
 حفظ العامة من السقوط وهو حاصل في ذلك من غير العزم بين المسلمين والمشرقي شتم باعبار الحنك العزم
 تلك الاخطا المذكور في اعتبار كونه العامة كقول الصادق عليه السكلا ولا يد العامة وفعله عليه
 وهو معتم تحت حنكه وفيهم في تفسير الاخطا ان لا يحيل العامة من تحت حنكه ولما فيه العزم هو اذافه له
 اطلاقا والنلي امكان صدقه بغيرها وعلى ما قسمه اهل السنة من ان يلبس العامة من تحت الحنك مساد
 غيره في الدلالة فلا وجه تخصيصها والتفصيل يكون العزم به حفظ العامة من السقوط غير موصو بها
 ايماء ما مضى على ما ذكر عليه الاخطا من اختصاصها العامة من تحت الحنك والرجل العامة المار اذا
 لم يمتا الفرة او شيئا من الاذكار الواسية او ساعها وما لا لكذره وهو الخيل على ابو عبيد الله عليه السلام
 في الرجل يقل في صلبه ثوبه على من قبله قال لا بأس بذلك اذ امع الحية ويحرم كل واحد منها الوضع
 الفرة او شيئا من الاذكار الواجبة او ساعها كما تقدم في تعبد الله بالفرة اخرج يخرج في المشا والطبق
 الصا المنع من اللثام والعل على الشجر وفي غير جماعت الرجل يصير وبقوا الفرة وهو مسلم لا بأس
 وان كشف عن منيه فهو افضل النساء بلية المسدود غير الجرد كود ذلك الشيطان والمرفق وكثير من الاخطا
 ما المستدبر متعلق الشيع في الهندية كونه على بن الحسين بن بابويه ومعناه من الشيوخ صا كونه

الجد به من استلها في الذكر هيد حكا يقول الشيخ طه قد روي عن الصادق عليه السلام انه قال
 لا يصح احدكم وهو حرم وهو كناية عن شدة الوصل وظاهره في هذا الحديث جليل على كراهة الفناء
 الاثر من جهة الشرع هو بعيد لكونه على تقدير تسليمه غير المتعلق بالبيان عن الشيخ كراهة الوصل
 والامامة غير رواية وهو قوي وما يقوى مقامه بجعل على التكليف لرواية سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام
 حين سأل عن رجل ارتد في مجلس عليه السلام قال لا يبق الا ان يكون ذكاه او عاها برتد بها ولا يبرئ
 عنهم بغيره الا ما منه صبيتي ان يمانعهم في ذوات العيون وكما يستحق الردا للامانة ليجوز لهم من المستلحق
 وفاء للتبديل بحال الله وان كان الامانة مأكلا ويدل على عدم الاستحباب بطلب الحكم على مطلق المسلم في عدا
 اعيانهم ورواية عن الباقر عليه السلام ولو في ما يخرجك ان يضل عنه فبكر ما يكون على تكبيرك مثل
 جناحي خفاف وعن عبد الله بن مسعود عن الصادق عليه السلام في رجل اصاب من كافر لوليد فان جعل النكاح
 منه وجعلها على طاعة من يخدمه من مسلم على حد ما عليها التلا ليجعل على طاعة شيئا ولو جاز هذا لكان
 كما تدل على حكم المصلحة من غير تبديل الا ما مر من ذلك على الاخبار بحسب الروايات وان لم يكن مؤثرا وان كان المهر
 انضما وانما خصا كما ذكرناه تركه مع عور استحقاقه بناء على ان المأز بالكونه مانع على عوجان تركه عينا
 لانه كان فله خلاف الا ذلك قد تقدم في غير سليمان بن خالد ما يدل على كراهة تركه للامانة بغيره في السؤال
 عنه لا يفي الخ فان ظاهره في الكراهة وفاق الاخبار ولكن على استحسان الروايات من غير تبديل كراهة تركه بال
 المذكور وهذا هو الوجه في تحصيل الحق الامانة من حيث بيان المذكور والامانة السيرة ولو لم يذكر شيئا
 الا مع وهو ما روي تركه مع التبع من نصيبه كونه ذكاه الروايات المطلق المستلحق هذا الاصطلاح استعماله
 المذموم في كراهة ما يعلم ذلك من سلفها واعلم انه ليس في هذه الاخبار واكثرها ان الاحكام بان كراهة
 ليس الروايات مستقيمة في انه يوضع على التكليف في المذكور هو الوجه الذي يوضع على التكليف ومثل في انها
 فيمبدا اهل السنة بوضع كراهة لكان لما ذكرناه من كراهة تبديله وهو ان يوضع له وجه على المذكور ان
 مالا يهتد به في حجة من يخدمه من غير تبديلها من التبديل على وجه لا يجمع طرف ذكاه على تبديلها
 لا يصح جهتها على التباين ولكن اجمعها على تبديلها او عينا فثبت ان الكهنة الخالصة عن الكراهة بوضع
 التكليف ثم رد ما على ان لا يجمع هذه الميزة فثبت بعض الاحكام لكونه فله على هذه الميزة فثبت
 مانع على كراهة تبديلها بغيره ذلك لشد من الروايات وهو في فساد لا يجمعها كراهة من اهل
 الرضا والرواية اطلاق ذلك الاحكام وغيرها وانما اصح من الاجزاء للنية واستصحابا ليجوز في جازاته
 كونه ظاهرة ولو كان متعلقا بالجزء من كراهة وهو مسمى في كمال عن الصادق عليه السلام لا بأس بالتكليف
 المتعلق بالسائر في وقت ضرور ولا بأس بالسيف وكل السلاح في الحرب في غير ذلك لا يفي في شيء من الحدود
 مستحسن ووجهها اذا كان المحدث في خلاف فلا بأس به والجمع بينهما على المطلق على المغير وتبديل الشيخ
 فيما يستحيل على كراهة استصحابه جازا كما تبطل على الحقيقة في التبديل لا بأس به وانما في الطوائف فاذدد
 الفقيهين جملناه على كراهة استصحابه فان الجاهل قد تعلق على ما يشترط في تبديل السلوك في رواية الميزة بالنية
 في النجاسة لاجتماعها على السلوك ولما رواه عبد الله بن مسعود عن الصادق عليه السلام في الذي يغير عيونه يعلم انه يخل

هذا الحديث يدل على كراهة تبديل السلوك في النجاسة لاجتماعها على السلوك ولما رواه عبد الله بن مسعود عن الصادق عليه السلام في الذي يغير عيونه يعلم انه يخل

الحرف في غير ما يخدمه من غير تبديلها من التبديل على وجه لا يجمع طرف ذكاه على تبديلها
 لا يصح احدكم وهو حرم وهو كناية عن شدة الوصل وظاهره في هذا الحديث جليل على كراهة الفناء
 الاثر من جهة الشرع هو بعيد لكونه على تقدير تسليمه غير المتعلق بالبيان عن الشيخ كراهة الوصل
 والامامة غير رواية وهو قوي وما يقوى مقامه بجعل على التكليف لرواية سليمان بن خالد عن الصادق عليه السلام
 حين سأل عن رجل ارتد في مجلس عليه السلام قال لا يبق الا ان يكون ذكاه او عاها برتد بها ولا يبرئ
 عنهم بغيره الا ما منه صبيتي ان يمانعهم في ذوات العيون وكما يستحق الردا للامانة ليجوز لهم من المستلحق
 وفاء للتبديل بحال الله وان كان الامانة مأكلا ويدل على عدم الاستحباب بطلب الحكم على مطلق المسلم في عدا
 اعيانهم ورواية عن الباقر عليه السلام ولو في ما يخرجك ان يضل عنه فبكر ما يكون على تكبيرك مثل
 جناحي خفاف وعن عبد الله بن مسعود عن الصادق عليه السلام في رجل اصاب من كافر لوليد فان جعل النكاح
 منه وجعلها على طاعة من يخدمه من مسلم على حد ما عليها التلا ليجعل على طاعة شيئا ولو جاز هذا لكان
 كما تدل على حكم المصلحة من غير تبديل الا ما مر من ذلك على الاخبار بحسب الروايات وان لم يكن مؤثرا وان كان المهر
 انضما وانما خصا كما ذكرناه تركه مع عور استحقاقه بناء على ان المأز بالكونه مانع على عوجان تركه عينا
 لانه كان فله خلاف الا ذلك قد تقدم في غير سليمان بن خالد ما يدل على كراهة تركه للامانة بغيره في السؤال
 عنه لا يفي الخ فان ظاهره في الكراهة وفاق الاخبار ولكن على استحسان الروايات من غير تبديل كراهة تركه بال
 المذكور وهذا هو الوجه في تحصيل الحق الامانة من حيث بيان المذكور والامانة السيرة ولو لم يذكر شيئا
 الا مع وهو ما روي تركه مع التبع من نصيبه كونه ذكاه الروايات المطلق المستلحق هذا الاصطلاح استعماله
 المذموم في كراهة ما يعلم ذلك من سلفها واعلم انه ليس في هذه الاخبار واكثرها ان الاحكام بان كراهة
 ليس الروايات مستقيمة في انه يوضع على التكليف في المذكور هو الوجه الذي يوضع على التكليف ومثل في انها
 فيمبدا اهل السنة بوضع كراهة لكان لما ذكرناه من كراهة تبديله وهو ان يوضع له وجه على المذكور ان
 مالا يهتد به في حجة من يخدمه من غير تبديلها من التبديل على وجه لا يجمع طرف ذكاه على تبديلها
 لا يصح جهتها على التباين ولكن اجمعها على تبديلها او عينا فثبت ان الكهنة الخالصة عن الكراهة بوضع
 التكليف ثم رد ما على ان لا يجمع هذه الميزة فثبت بعض الاحكام لكونه فله على هذه الميزة فثبت
 مانع على كراهة تبديلها بغيره ذلك لشد من الروايات وهو في فساد لا يجمعها كراهة من اهل
 الرضا والرواية اطلاق ذلك الاحكام وغيرها وانما اصح من الاجزاء للنية واستصحابا ليجوز في جازاته
 كونه ظاهرة ولو كان متعلقا بالجزء من كراهة وهو مسمى في كمال عن الصادق عليه السلام لا بأس بالتكليف
 المتعلق بالسائر في وقت ضرور ولا بأس بالسيف وكل السلاح في الحرب في غير ذلك لا يفي في شيء من الحدود
 مستحسن ووجهها اذا كان المحدث في خلاف فلا بأس به والجمع بينهما على المطلق على المغير وتبديل الشيخ
 فيما يستحيل على كراهة استصحابه جازا كما تبطل على الحقيقة في التبديل لا بأس به وانما في الطوائف فاذدد
 الفقيهين جملناه على كراهة استصحابه فان الجاهل قد تعلق على ما يشترط في تبديل السلوك في رواية الميزة بالنية
 في النجاسة لاجتماعها على السلوك ولما رواه عبد الله بن مسعود عن الصادق عليه السلام في الذي يغير عيونه يعلم انه يخل

[illegible]

۵۵
۵۶
۵۷

[illegible]

[illegible]

الركوة والجرن والكفارة وقراءة القرآن المذود وما الصدق في المكان المصطفى فضع الفاضل عزاءه ليدرك عزاءه
فلا يدخل المكان فيه ويمكن أن لا يشكل فيه بأعيان البنية فاما جعله يتوقف على المكان كالأقلام والورق
يكون احدهما فضلا لغيره لا يتوقف المكان وعلى غيره ويظهر النفس على ذلك الامور المذكورة في جعل بعض
الاجزاء حقا من الاجزاء يتوقف اليه الفاضل عما لا تنحصر في الاعمال وان لم يثبت بها الاستقلال
فما الذي هو يخرج فقلنا واعلم ان الحق في المعتبر ان في الحاق المعتبرة بالمتلوة في الفاضل وما يثبتها
بان يكون في المكان ليس هو اصل الظاهر ولا شرطها بها وليس كذلك المتلوة فان الفاضل جزء من المتلوة وهو
عنه لا يستقل في المكان الذي هو الاستقلال منه وكذا السجدة وما قبلها من السجدة والحمد لله رب العالمين
والا لزم من هذا التعليل المحرك بفتح جميع ما ذكره عزاء المتلوة لما والها الظاهر في عدم اعتبارها بالكون بها
واجبا بالشهرية جملتها بان الاعمال المتصورة من غير هذا المكان والامر بها بالكون مع انه من غير عزاء وهو
الذي يتوقف به الفاضل ولو امر بالكون في المكان صريحا او محفوفا بالخرج من المكان الماذون في
الكون فيه فان لم يكن قد استغنى بالوقت مستع وجب المشاغل بالخرج على الفرد المقتضى في
مال المعتبرة لا فكيف مع نفسه بما يقتضيه النبي فلا يستعمل بالمتلوة من غير خروج لرفع ثوبه النبي القبا
ففسد ولو كان فلا يستعمل الماذون له بالمتلوة قبلها بالخرج في نفسه وجعلها وهو غير المعتبر
وجاءه انه يجب على المخرج ولكن بجهة اخرى لكونه خارجا ولا يعقلها جميعا بين الفاضل والامر بما
عمل وعند اجال المخرج بين حق الادب في شكلها بسلطانها من جوان كثير من مكان الفاضل وبعض شرطها
مع اسكان اتيانها كماله ان كان الوقت متصفا لما لو كان متصفا لما خرج وقتها فضع المتلوة مع
الوقت جميعا بين كمال الفاضل والخاص من حق الادب في نفسه على التيقن وقتها الاستقلال بها من غير خروج
لشرع في متلوة جميعه وادان المالك في غير فعلها للنبي عن ابطال العمل ومجاوز عن غير ما في المسألة الاعتراف
من غير بيان حق المبادي على الفاضل غير على الله ورواها الذين بينا لو كان الادب في المتلوة لوق
الكون المطلق او بشاغل الحال والحق فيهما في الاول مطلقا ويخرج في الباقي مصلتا مع التيقن وقيلها
مع السعة وهذا هو الوجه في الاول ان ادان المالك في الامر للامور شرعا بعضه الى الزمان فله الحق له
الرجوع بعد التحرك لو ادان في وقت الميت في بعضه وادان في ماله على دين الفرض لا يجوز له الرجوع بعد
على البقرة ان الادب في الاستقلال لا يدل على كمال المتلوة بل على كمال الادب في الادب في المتلوة والاعمال
على الامر ولو لم يعلما دينا ما يكون سبب المالك والشروع في المتلوة ليس فعله والحق وشاغل الحال
اضعف من الادب بالمتلوة وانما الفاضل مع السعة فلا سبب في الفاضل على ان كثير من ادبها مع الفاضل على
الانسان لها على الوجه الاكمل بخلاف ما لو كانت الوقت فانه يخرج مصلتا موصلا المذكور والتحقيق في كمالها في
الخروج عن المبادي قبل ما يمكن فاصدا او بل الوقت فخلصا من حق الادب في التيقن في كمالها وكذا القول
فيما لو توسط المكان جاعلا بالمتلوة عليه وكذا يخرج مصلتا لوقا الوقت ثم امره المالك الادب في الكون
المتلوة بالخرج وبلا استغنى بالمتلوة لا فاضل حقا من حيثها فجميع الجمع بينهما اجزا لو كان كما ذكرنا
جميع مكان المتصل لم يجوز المتلوة في المكان الخارج عن عقد الفاضل الى المعتد او له لا مطلقا بل هو على وجه

من شرط طهارة الفرد العبد من موضع الجبهة فلا يصح التقي على الموضع الحيض مطلقا سواء أفتحت نجاسة لها
أو لا وبأن ما ساطأ أو اعتصا منه لا يشترط طهارتها وإن كانت تحت السجدة على الشجر من الخارج أو على السجدة
أو على الأرض حتى يخرج ما جاع على منتهى على الساق والقول الصادق عليه السلام في غير ذاك وإن كان
في موضع جهر يكون عليها البسطة عليها في الحال أو بالباس ولا يردان الضلوع والجلجلا ضرورة أن طهارة الجنب
في الغنص للمي من غير فصل ومسلو ومابن في غير من عليه اشتداد دليله في غير ما هو الضلال في الشرط
في طهارة مطلقا إذا كانا الضلال فتم عياض الأغصان السبعة في غير الموضع عياض جمع الفرد وما
ضلعته أنه ما لا يلقى البدن أو لم يسطع عليه استنف في الذكر وما ينعونه من النجاسة تقربا على قول
الفرقة ويؤيد بها ما لا يرد من المكان من غير أنه عليه مستند بها الضلال ذلك ما لا يخفى على من كان
يقرب جعلها على الكوفة أو على صدر النخلة طريق التي ينعونها وبين ما فاضل وقطع شريط طهارة الفرد العبد
من موضع الجبهة كذا شريط وقرب الجبهة في حال التقي ما في الذكر على الأرض أو على ما أمثله الأرض
فما من النبات الذي لا يملك طهارة كالماء ولا يملك طهارة كالفضول وإن كانا على إجماع الأصحاب كما لا
خلافه إجماع غيرهم ومنه المنع مع الإجماع تفاوت الأضداد على اليد علم الضلال في قول الصادق عليه السلام
في رواية الفضل لا يستحل لأكل الأرض أو ما أمثله الأرض أو الفطن وإن كان وقوله عليه السلام في معنى
من عصى التقي عليه ما أمثله الأرض أو ما أكل وليس في قوله عليه السلام في رواية شاعر من الحكيم سأل الجني
التقي عليه لا يجوز أكل الأرض أو على ما أمثله الأرض أو ما أكل وليس في رواية شاعر من الحكيم سأل الجني
فذلك ما المصلحة في ذلك فإن التقي هو خضع لله عز وجل فلا يهون أن يكون عليه ما يملك دليله في أمثله
الذي أعيد ما يكون وما لا يملك والتأجيد في عباد الله عز وجل فلا يهون أن يضح منه في حق
على سبيل إله الدنيا الجاهل وأمره والمزاول والمليس ما صعد عليها الصغار ولكن التقي
استعمله إن ذلك ولو في حق الأحياء فلا مصلح النادوكا كل المحضة الصغار المحضة إلا من كان لا
فيها يملك ولا شريط على الاعتقاد بها في جميع البلدان وذلك قلنا في حق المالكوات وبعض المليس أو
على فطره في غير من احتال على من فطره على ما ينعونه في قوله عليه السلام في قوله المليس أو
ينفع به فهذا ما نقل به ما هو القوة العربية منه فهو نوعا لا كل على فطره ويؤمنه للمرغ على فطره
جائز في غير ما لم يورث في كونه ما كان أو مليس أو ما لم يورث في فطره المليس أو فطره من الفضل
غزله ويعدو أو لا غير الفضل من جوار التقي على التقي من جهة المحيط أو الفضل على وجه ما يصلح للبر أو غيره
ذلك مما هو معلوم للبلدان وفيها العلم في غير هذه الموارد في قوله في التقي على الفضل وإن كان ما لم يورثها
على الخط والشعر بل عليها مطلقا في الثاني فإن الفطر شجر بين الماكول والجنبه وضعه في حكمها
بأن الأحياء إلى الفلاح لا يخرج التي من أصله كما في الثوب المسترح من جعله على وجه ما يصلح مليس أو الفضل
وكما في التدقيق فلا يملك كذلك على وجه ما لم يورث على الفضل المذكور أن الفضل في فطره على
الفسل أن الأبناء العتيق تنزل مع الدقيق فتشكل ولا فلاح أكمل أمثله الذي يورث في قوله ما كان كذا
من الماكولات العادية أو يملك أو لا أمثله وحسب من الذي يورث من المادة ما لم يكن أمثله من خصوصها

الخطبة وخصوصا في البند الأول وهو حسن وهذا بخلاف قسم اليهود والكنيسة ونحوهما فان التخييل عليها كان في
ولو كان الفطن في قسمه لم ينع من التخييل لأنه غير ملبوس لو كان الشيء ما كانا من كل شيء احداهما وفي
الاخرى كقصر الورق لو غير التخييل عليه حالة ما لا يتبين ولا لا جواز في الاخرى إذ قد تماشا في تلك الحالة لا لجملة
الحجب الذي يعقل كرهنا من وقوع الماكول وبغيرها من اعتبار العادة فيهما ومن استثناء الفطن ولكن من
مفاتيح الاضطرار في الرواية المتقدمة انه لو عمل من الخوص وصقوبيا جاز التخييل عليها لم يخفى اعتياده ما جاز في
الملبوس المدلول عليه بالرواية الاخيرة اما الفطنة ان عييد للشيء بقدر كونه معناه في معنى المدلول على ظاهر
في المانع من التخييل عليه الاخرى بوجهه فظهر قطع القول والتمسك بالشبهة الذكورية صيد جواز التخييل على معكولة في
الثاني ما به ملبوس في بعض البلدان واما اطلاق المصالح المحرفة في الماكول والملبوس من غير ضبطه بالاعتدال والتمسك
المادى الاطلاقا وحديث كان الجواز بخصوصا بالارض ومنها ما هو المذكور فلا يصح التخييل على القصور والتمسك
وبغيرها مع الأخذ باتمام الضرورة فيجوز ومنها الشبهة ولا في شرط عدم المنفعة خصوصا مع اعادة التأكيد
الغالبه والاشارة بالتخييل عليها وكذلك لا يجوز التخييل على السطح من اجزاء الارض والتمسك عليه بما كان
لما دون سواء في ذلك ما لا يفتقره فضلا عما عليه على الخلق كالقصور ومعها والعين ومعها ارضها والتمسك
والقصور والتمسك بالارض والتمسك بالارض اما في الارض فما فيها فلا يستلزمها فان ضبطه باسم الارض جاز
التخييل عليه والاشارة كذلك لا يجوز التخييل على الصلح وهو الماء المنسج الذي لا يخرج عن مقامها اما الارض
التي هي التي لم يخرج عن مقامها اها فيجوز التخييل عليها ومن السطح على ما هو الزمان والحد من اختيار الارض في
حكمه ما حصل من جزم يجوز التخييل عليه كذلك في الضرورة والمجرد ومن التخييل في الارض لم يرد جزمها بالفتح على اسم الارض
وان حذف لها به اسم جديد فان أطلق الاسم عرفان في تحقيق الاستحالة ومن جزمها بالتخييل على جزم مكانها
الجزء في قوله اليهود وهي الجوزة او الفضة على رايه طيب حيث جعله من التمسك على جزمه على بعض
الاستحالة للاستحالة بل لم يمسك على اسم الذي عليه بقا على ان المراد بالتمسك المدلول بالتمسك به في كل ما لا يرد
كذلك بعض هذا للفتنة واثار التخييل اوسع من ذلك وعلى التمسك من التمسك وهو جزم الارض بجزم التمسك
اما التخييل في ارض التمسك من ومنه صرح المحقق في العبد بجواز التخييل عليه مع منعه من التمسك به وفتح المصنف
في التمسك على التمسك وجزمه بالفتح على اسم الارض بجواز التخييل في هذا الاستحالة لبليل على ان جواز التخييل
عليه مخرج من خلاف فيه والامساخ الاحتجاج على التمسك بل هو العاقل بطهره بالفتح اذا كان جزمها
فقد كان التمسك وحده الفرض بجواز التخييل عليه لا وجه له في الاستحالة لكن لما كان القول بذلك فيها
لضعف حجته لم يجز القول به في جزم التخييل عليه بما في بليل القول بالفتح من التمسك عليه ان قيل بطلان
اعتدالها لما لم يكن ذلك من السطح بل غاية ما قلنا عنهم القول بالتمسك به كاحص من بطلان التمسك به الله في
الفتنة فيكون القول بالفتح على التمسك اذ لا يمكن في التمسك به قول وجود التمسك عليه مع عدم مؤثر في
لا يتصور به خوف الاجماع اذا لم تكن المسئلة من الجزئيات فيجوز عليه في التمسك على التمسك على هذا الاستحالة
عنها وهو متفق هناك من هذه المسئلة في اعتبارها التمسك به لم يقل من احد من ملحة القول بالفتح وبغيره
بان الاحتجاج بقدره في هذا الدليل على جواز التخييل على السطح على اسم الارض وانما هو بالرواية

والجواب على ما قلناه من أن القول باستحالة الهباء في حال ما استحال في الحرف في باب الحذف أن قوله تعالى في قوله عليه
سواء قل إعطاهم هذا القاعدة الكلية فلا يفتن خيرا إلا جماع من أفاضل مشيخ التحقيق عليه في ذلك ما لا يخفى من حيث
وجهه والله سبحانه عاين هذه الحقيقة على ما ذكره الأستاذ من أن الاستحالة لا لزوم بان كان حاله بالحوال بمعنى ذلك
فالأعطاء وظهور القول بالحوال على ذكره أنه حوطا من الحذف للأدوم من كل الشئ بالأستحالة لا واما أن قيل يلزم
المنع من التجرد على السطح من الأرض يقول ذلك المصنف عليه سماها كالسيف عند ما استحال من الأرض لا بعد ما
وقد قيل سماها عليه حقيقة فلا وجه لإزالة عنه لأن ما كان أرضا لا يكون مستحيلا عنها وكذا إذا زاد أو أضاف
إلى ما بدأ بالأستحالة لا ذهب مثلا لاسم وأنه لا يخفى في ذلك اسم الأرض على كونه كذلك في وقت ما كان ذلك المبدأ
فالأستحالة لا كافي في الأرض المحركة حتى تضاف وما زاد أو دونه وكيف كان فالحق مستحيل عنه أو لا يصدق ذلك على
المصلحة محضها ما يصدق التحقيق عليه ولو بوجوه متعددة لا من باب يحصل شرط الوجه المطلق فإن لمزيد الكمال
من التحقيق عليه أخيرا وأما قوله في الفصول أن كان لنا جهة تمكن من معناه التحقيق كالماء دون بعض المأكول
المليوس يقول عليه ذلك في الحديث عليه المصنف أنه ذكر في بعض من أنكم قد علمتم حقيقة التحقيق على
يكبر له وهو بالبال في بعض الباء وكسرها والبسط فقال لا بأس به حال التحقيق وان لم يكن من التحقيق عليه القول
وإنما يبراه التحقيق وهو أيضا في الأفعال المحسوسة فيحصل بعد تغير وجهه إلى الأرض من ذلك ولا يلزم ذلك
ولو وضع الجهة على الواحد فلا نوع من الأفعال وكذا القول في الماء كقولنا لا يقع التحقيق على الشيء
لأن موضع الجهة من جهة المكان فيشترط فيه ما يشترط في خلق المكان وفي خلق المصنف على ما قبله
من جهة المنع ويضع من جهة أن مقام التفضيل إلى الجملة في قوله في وقوع الجهة على الأرض وما أمكنه
وليس منه اشتراك في ما قلناه من أن يقع عليه وجه التحقيق على المصنف وأما ما قلناه المصنف قد علم في خلق
المكان فلا وجه لا عار فيه حينئذ من جهة قوله وما يذكر في وجه الجهة ما يتغير وهو النوع الخاص من
الأرض وما هنا ويجوز التحقيق على الفلاس في بعض أوقات وكسرها وأدوم من ذلك من جهة المصنف التلخيص إلى
الفرط ليس من الكواعدة المكون عليها بعد التحقيق عليها فكيف يوجد ويحفظون الجمال أنه وما قبل ذلك عليه
الاستحالة في الجملة على في خلاص هذه الأحكام وما في معناها أخرجه الفلاس عن أصله المصنف رحمه الله
عليه أنه ترك من جزئين لا يقع التحقيق عليها وهما القوة وأما ما قلناه من أن الفضل والكمال والجزء والغير
مضاف إلى الفضل على أصحاب فلا مجال للتوقف في الجملة فشرط بعض أصحاب كون الشيء على وجه التحقيق
الشيء عليه بوجوه من الفضل والكمال أن متعانا من التحقيق عليها هذا المنع والفضل وهذا الشرط ليس
لأنه يفيد المطلق المتعانا أو ما من غير ذلك لأن ذلك لا يوجب عليه من جهة الأصل لا لزوم القوة البتة
فيه بحيث لا يثبت من وجهه كالمصنف من عليه التحقيق كان في المنع فلا وجه ما قلناه لها من أن الجزء لا يقع التحقيق
عليها منفردة ولو لم يكن الفضل من الفضل فظاهر الذكر في عدم القوة في جزء الشيء وعليه ما قلناه من أن الجزء
الجزء وفصل كونه يكون الفضل على بعض البلاد وإن ذلك لا يوجب كونه في الذكر وفي الفضل على
شيء من غير اشتغاله على القوة المستحالة أي على اسم الأرض ما ذكرنا قال لا يقول لنا وجهه الفلاس
أو يقول لنا وجهه يورد اليها اسم الأرض وهذا الأثر من وجهه الأصل لكن مذهبنا في بعض الفلاس

سبق فاقص على الأصحاب فلا مجال للتوقف عنها والجاب به ليدفعه عنهم واضح فان اعطيتهم جوهرا فاعطاهم
المتراجعا بالضرورة وانما ان اجزاها من غير حيزية كغيره من جوهرا لا يفيد شيئا وان لم يرد من قوله ان جوهرا النوع يفيد
الديها اسم الاوهن والجلالة لا تضاد فيها فخرج عن الأصل على موضع الاتفاق وهو كونه متخذا من غير المتلوس
طوقا اليهن وسبيل التزاد على تقدير استثناء موضوع من انما يتجزأ بالتجزؤ على مع العلم المحب وهو انما
يصح التقي على شذوذه للجهل بحاله كما هو الغالب لا يتحقق التقي عليه بعد العلم بحصول شرط التقي وظاهر ذلك
ان خليفة علمه من حيث يتوقع التماثل به وان امكن خلافة وافي فمتم جزئا التقي عليه منه فلا فرق فيه بين
عليه غيره يجوز التقي عليه لان كان متكونا مع مخالفة الجهل ما يقع عليه اسم التقي نحو انما يقع الكنا بغير علم
بين هذا المتأخر والاولى وقد تقدم ما يدل على نزاهة زادي من زيد ومنه ما هو عليه من جهة التقي
وهو التماثل الضمني الذي فعل من التخصيص والتجويد ونحوها ودفعنا لشرط في اللفظ اس المكتوب بقا وبما افهم
عليه التقي ومع ما مرجعه بذلك بناء على ان المتأخر عن لانه من جهة الاوان في التقي حقيقة انما هو على
جوهرا الفلاس منع ظاهر لان المتأخر لثباته مشتملة على اللون المتصور مثله المبسوط من الثبات
اذا كان للجنس جوهرا يتجزأ اللون يكون الكنا ملائم فيه ومن تجازا البتة بالميد المتصورة والتقي على
الجهل كذلك وانما شرط وقوع التقي عليه ما يتحقق التقي عليه مع الاخذ بالتجزؤ ان السجل على ظهره انما
اتجر من التقي على الارض ونحوها ولم يمكن اخذ شيئا منها وتوحيده ولا توبعة ولو كان معهودا لوجب
التقي عليه على اليد ووهو على وجهه لاشكال فلا خلاف ان التقي عليه لا يرد مع عدم التقي على ظهره
ولو لم يرد بذلك وورد ايضا في احاديث ويجوز ان يكون المشبه بالجنس شيئا لا يوجب الخلوة عليه انما
يكونه التقي على ان لا يرد مع عدم ما هو السجل عليه يمكن ان يكون المشبه صفه اسما للجهل بالجنس صفه
وانما يجزئنا المشبه بالجنس في الموضع المتصور عادة كاليد البنية دون غيرها غير المتصور اذا كان
لنظره وان حكم الاشبهه فيه ما اضطرنا ويجزئنا بما يجمع من الشذوذ انما اعيننا في التقي عليه بالمتأخر
في التقي عليه معشر لشرط ما يرجع منه الى العرب القديمة على الكثرة وان كانا على الموقوف في الخارج معصر
لنكون نضعنا ضمنا لا يفرق من عدم وجود الجنب جميع تلك اجماعا وهذا الحكم عن وجود الجنب المتصور
دون غيره ان في كثير من اوابا الفضل كاليها والمكان واللباس والحجر والاجنية في النظم والكاس والمذكرين
الحوار فيمن وغير ذلك والمرجع في ذلك الى كل العرف وما حصل له من الاشبهه هذا الاعتقاد يرجع به الى الأصل
لان يعلم المتأخره واعلم ان المشبه بالجنس اذا كان متصورا لا يوجب الجنب انما بالبنية لا بالاشبهه
فيه الظاهرة كما ان الظاهر انه لو كان ما اوزا والاشبهه بالجنس لو كان ايضا وصوره الجوهرة لو كان لبا لاشبهه
ذلك الحكم فيكون حذره كما هو متعارف ومنه عن ابن عبد الله بن الحنفية في رجل يعلم ان ما يقع في احداهما
جانب لا يدري ايها هو وليس يقدر على ما أخبره في لغيره فيها ودينه وقد عمل الاصحاب بالمذهبين لو كان
في سندها كانه لا امر باذنه الماء ففهمنا انما المعنى فكنا نرى ان الفاسه وهذا كله لا خلاف فيه انما الكنا
فيها لاولا جدا جدا حاشا ظاهرا حيث يجب بالامكان لو كان الملاقى متصورا فاسه هذا الجنب انما
يجزئنا ايضا لانه لا وجه لغيره فلو لم يمتنع الظاهر انما لغيره اسعى على اصل الفاسه كما انما لا خلاف

[illegible]

مفت

[illegible]

عبارت از این است که اگر کسی در این دنیا
نار و دوزخ را نداند.

[illegible][illegible]

لا تتركوا صلاة الله

لا يبعد الله عليه السلام عن الصلوة المكتوبة وإنما في ذلك ما جعلنا من أجل ما ذكرناه الصلوة فيها
ما فيه من طهارة على استحضار ما شاعروا داخلها من ارتباط القلب والبصائر بالشيء عنها في طهارة ما عاينوا فيه
من طهارة وجدانها فمما كان فيها من الوحدانية والانسابة واللين الحاضرة والغائبة ودراب الجمل جمع
سريته كماله وضيقها موضع وعظمت ماؤها وأود بعضنا لأصحابه "بط الحشا" كما لها في الصلاة وهو من
في رواية الكلبي عن جماعة من الصحابة في حال الصلوة الرأفة معومته أي مؤلفه الصريح على من يحضر عن غير
عليه السلام في شأنه عن الرجل يجتهد في السجود موضعين بين يديه وفي القبلة فقال لا يصح أن يبسط النار في
عظام النبي من الصلوة إلى النار ولو كان في حجره أو عند طبعه أو هناك أو في الزمان أو المكان على كراهة الصلوة
مستحباً ولو أن لم تكن مضمومة فمستحب للمسلم أن يركب على التوكيد من الكراهة وحرقاً أو بالصلح المستحب
وفرد في الشاكرية نظراً وحمل الله على ظاهره وجهنا على الكراهة من المحرم بين ما استعمل عليه غيره
كقول الصادق عليه السلام لا بأس وببسط الرجل يديه إلى المذبح والقبض بين يديه الذي يصلي المذبح
من الذي بين يديه أو الوجه إلى تضاد وجهه مع القبلة في سجدة من سجدة أو في ركعة من ركعة أو في صلاة
فلا يما إلى ما انظر إليها فلا يلحظ عليها أولاً ولا بأس إذا كانت عن يمينك أو شمالك وحلفك أو نحو ذلك
فوق رأسك وإن كانت في القبلة فاطرح عليها أولاً واصل ركعتك فبعد من ذلك الله ذكره السبب في طهارة
ولا تأخذ على الظاهر أيما أو الوجه إلى وجهه معقب كونه يداً عن يمينه عليه السلام في الركعة في الرجل يصلي من
بديه معقب فمخرج في سجدة قال لا يحسن الظاهر على العبادة بالظواهر البهيم والتم في المشي والذهاب إلى الوجه
كل ما علم من كتابه ومضى وعنه ما أسهل التحيم والعبادة والفرق في ذلك بين أفرادهم من غير طهارة على
من أيضاً كما نرى في الظاهر والوجه إلى الحائط من بين يديه أو يمينه في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة
بغير طهارة فبذلك من بين يديه أو يمينه في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة
فلا بأس لأنه ينبغي عظيم الفضلة فلا بأس في سجدة أو ركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة
وورد العلم في المذكورة والنهاية فيما يترجم من الماء والنجس وما يظهر إلى الطهارة والعبادة والتم في الركعة أو في الركعة
السؤال أو كان من سجدة ذلك فلا بأس من هذا الوجه، يأتي في الأولوية إلى الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة
فلا بأس لأنه في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة
به وإن فيه شبهة بما لا يتجاذل ذلك الشخص أو الوجه إلى الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة
لأنه لا بأس باتباع ضوئه لأنه أحد الأضياء وظلته في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة
في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة
أي أعين الله عليه السلام على الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة
فقال صلى الله عليه وسلم إنها من الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة
ببطلان منها الصريح عليه السلام من شأنه وبذلك إن من ركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة
وهل يشترط في ركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة
الأخبار والصلوة فيها وكذلك لا بأس بالصلوة في ركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة أو في الركعة

المسجد

[illegible][illegible]

انه مسجد الحرام ومسجد النبي صلى الله عليه واله وطهر ويحول الحرم في هذا المعنى فالحقيقة العرفية
 ولا يدينه فان فضل الله تعالى وجوده يسع ذلك ويمكن دخول ما كان موجودا في زمن الشان عليا
 لا غير باعنا واطاعة عليا لئلا من غير بيان فلا يسكال على جميع هذه الافاد ولو لو كلف متكلف او حال جميع
 يزود منها الى اخر الدنيا بحيث يخلو بها على جميع اسم المسجد الخاص ويحق للمسا عقيب لم يكن فيها انما
 الى اسكان الجميع في اطلاق الاسم وما وعدت واداه على المسجد لئلا ان كان يأخذ ببدء المسجد للمل
 فمجيء واجبة ثم مجلس فيحدث في المسجد الحرام وبقا تام فقلبت هذا في ما يكون في بناء المسجد الذي كان
 على عهد رسول الله صلى الله عليه واله فاما في هذا الموضع فليس به ما هو في هذا المسجد الا ان كان
 مسلم قال سالت عن حدث مسجد الوصل صلى الله عليه واله فقال لا اسقطه الله على من اعلم بالاسماء
 من هذا المسجد بمن الفضيلة وكان مع ذلك الميراث في منتهى الشاة ويحتمل ما وجب في هذا المسجد
 عليه لئلا يقول في رسول الله صلى الله عليه واله ما بين من يري حوضه من ذابن الجنة وصلوه في
 المسجد سجدوا الف صلاة فيما سوا الا المسجد الحرام في ارجل فضل لم يربط اليه من غير ما قال نعم افضل
 ويحتمل ويحتمل بين بعض بعض عليه لئلا وهو في الثاني الا ان تحصل الفضيلة في الزاد والاضافة
 الواقع ان المسجد يحول على اطلاقه ويحل من جميع اعيان رضى المساجد الشرفية بل ليدل استثناءه على اطلاق
 المسجد الحرام فان الاستثناء حقيقة في المتصل وهو ما قاله في هذا في اللفظ ويصدق الاشكال ان
 العقد المتعلق به كان حاصلا لا اضافة الى الفضل في افضل المواضع اذ اختلف في الطريقة كان حاصلا
 لا اضافة الى الادنى بطريق اول مساواة للفضل لعدم بدع جازها من غير اتفاق المدعي واختلاف القائلين
 اذ ان الخصم قد لا يفتقر فيما اذا قال يكون من فضاء الفضل في المسجد المخصص فقد انقضت الواقعة في
 الموضع عن غير ما عده بعضا فان قيل لا يرد من ذلك في الموضع الشريف فان كان متعلقا بالرفع
 لا يرد حوله في حقه لو يقال ان ذلك يختلف باختلاف المليك الفضل والنسبة الى المقيم وقدره
 ان صلوات من قبله افضل واكثر من ما لا يكون له لا يرد في هذا وان الغرض هو حقيقة التواجد
 القول ومن رتبته ما ذكر عن النبي صلى الله عليه واله ان من افضل الاعمال العتق لوفيقا وذكر عن النبي صلى الله
 عليه واله ان افضل الاعمال البر والدين وذكر عن ابن مسعود في سبيل الله العتق وذكر عن النبي صلى الله
 عليه واله ان ذلك ما خلف الاشخاص الساطعين ما رتبته الله عليه الى طلبة القوس في كل من رتبته ما يوافقه
 من القدر وبه الى الشافعي كما من ان الاصل في صلوة منها ومن النبي صلى الله عليه واله ان الشاة
 وغير ما كتبه في كلامه لئلا لا يعلل ذلك في الحديث الا في بعض ما نصيب موضع العقلا فيكون ارفع
 فما كان خلفه الفضيلة بحيث يطابق الحديث المذكور فان المائدة الا ان مع خلافا كما تحصل في بعض النسخ
 التي كان لها نظار يمكن وماذا فعلها كما لو رتبته في مسجد النبي صلى الله عليه واله لمعنيين مكانها
 طخل على وجه سبيلها الا في موضعها من اعيان ومقدار الامكان ومصلحة الجوارح في الساقين
 بما يعني لا غير ايضا ان المساواة في فضيلة الفضل لا تفضي المساواة مطلقا بل انما هي اخصا من اخصها
 اخو لا تطلق بالمساواة فيضربا عنها وما افضل من الاخر وان ساءله بالنسبة الى الفضل وهذا امر موجود
 في الامكان

وهو في حقه لو يقال ان ذلك يختلف باختلاف المليك الفضل والنسبة الى المقيم وقدره
 ان صلوات من قبله افضل واكثر من ما لا يكون له لا يرد في هذا وان الغرض هو حقيقة التواجد
 القول ومن رتبته ما ذكر عن النبي صلى الله عليه واله ان من افضل الاعمال العتق لوفيقا وذكر عن النبي صلى الله
 عليه واله ان ذلك ما خلف الاشخاص الساطعين ما رتبته الله عليه الى طلبة القوس في كل من رتبته ما يوافقه
 من القدر وبه الى الشافعي كما من ان الاصل في صلوة منها ومن النبي صلى الله عليه واله ان الشاة
 وغير ما كتبه في كلامه لئلا لا يعلل ذلك في الحديث الا في بعض ما نصيب موضع العقلا فيكون ارفع
 فما كان خلفه الفضيلة بحيث يطابق الحديث المذكور فان المائدة الا ان مع خلافا كما تحصل في بعض النسخ
 التي كان لها نظار يمكن وماذا فعلها كما لو رتبته في مسجد النبي صلى الله عليه واله لمعنيين مكانها
 طخل على وجه سبيلها الا في موضعها من اعيان ومقدار الامكان ومصلحة الجوارح في الساقين
 بما يعني لا غير ايضا ان المساواة في فضيلة الفضل لا تفضي المساواة مطلقا بل انما هي اخصا من اخصها
 اخو لا تطلق بالمساواة فيضربا عنها وما افضل من الاخر وان ساءله بالنسبة الى الفضل وهذا امر موجود
 في الامكان

في الاماكن وغيرها وقد يغير ما يريد ما ناهي عن الرخصة مثلا الفصل فيها ما لم يفسد الا ان وقع فيها
 كذلك مع انها افضل فلم يلزم من مساواة لغيرها في مصاف عتق عبدة المساواة في الفضل والاعمال
 بحق الحكماء في صلاة النافلة والقرآن وما يجوز مقام من الامكنة الشاوية لغير الفضل افضل من المسجد
 فعلها في البئر الطبع في الاصل هو ما بعد من الرأيا وراس الشيطان وما عليه لئلا افضل الصلاة المر
 في مدينة الا للكنية واما حمله على ما احصا بان يصلوا المواضع في موضعها وما ظاهرا للدينه فان اكلها
 اظهرها من خوف طريق الرأيا ولو وجب فضله النافذة في الملاء افسد الشاة ويغيره في الحيز من على
 فضله لئلا يحتمل ما نصفا الصلاة لم يوجب في الكراهة كما في الصلاة المكتوبة ويؤيده ما رواه محمد بن
 عن ابي جعفر عليه السلام ان الاماكن ان تدرت انك اذا جويت ان تقع تحتها واداسا لك هل غشت الليل
 من تحتها بعد ذلك ان كنت فلتسفل فذوقا الله ذلك ولا تقل الا ان ذلك كذب وليس في هذا المساجد
 استخرا ما ذكرنا ان الشاة في الصلاة لئلا يكون في سبيل الله سببا في الجنة قال ابو عبد الله عليه السلام في هذا الحديث
 عن علي عليه السلام انه ابعده الله لئلا في طريق مكة وقد سويها عمار المسجد فقلت فقلت هذا الحديث
 يكون هذا من ذلك قال نعم في بعض الاماكن من مسجد المحضر فضاء الله والمحضر كسب هو الموضع الذي
 لكسب الفضاة في الارض وبلد يجرى فاضل من فيه والاشبه به على طريق التفضل ما عتق الصبي
 كون وجه الشاة عا حيا جرف ثوب ما يربط عليه الى بيتا جدار وغيره بل يكون رسمه كما يربط عليه
 عتق وجب في هذا ما كتبه في رواية الحنفية في الثالث من المساجد المظلة في البيمار فيها قال نعم ولكن
 لا يترك السقوف فيها ولو كان العبد لا يترك منسج في ذلك لكن قد روي ان النبي صلى الله عليه واله انظر الى
 ورواه عنه بن شاة عن الصادق عليه السلام قال في رسول الله صلى الله عليه واله ان مسجدك فدا الشاة
 احط به فقالوا يا رسول الله لو امرت بالمسجد فقلت قال نعم فامره به فاحتمل فيه سائر من يترفع القل ثم خرجت
 على الخواص والمخضرمين الا في موضع واحد من الاماكن فقلت المسجد كنه عليه فقالوا يا رسول الله
 لو امرت بالمسجد فقلت فقال الحمد لله لو اعدت في كل موضع من كل مكان لا يكون في كل مسجد من كل مكان
 قال في الذكر في فعل المراء به اعني التخلييل المذكور في جميع المساجد وتطهيرها وفي بعض البلدان والى
 فالجاء ما سأل في التخلييل في الخواص والمخضرمين فقلت في المصاة وهي المظلة في الحرم والحج في اوقافها
 لغز النبي صلى الله عليه واله عينا لاجل مساجد كرجينا كرك وبنينا نذكر ومعكم وشركاء وجعلوا لها حكم على ارباب
 مساجدكم ولا تروى لوجهها خلفها لنادي الناس في اعيانها وهي مطوية في ذلك وضع ابن ادرين من جعل الخفاة
 في وسطها قال في الذكر في هو جاز ان لا يبين وهذا اذا اريد في موضع الليل والعاظ انما اذا اريد في موضع
 والنساء يكون مطلقا مع عداة المسجد كراهة الوضوء في البول والفاضة في المسجد عدا عتقك الوضوء منها
 غالباً وجعل المائدة مع حاطها لاني وسطها وفي اوقافها به لا يبي المائدة في وسطها وهو من فضاء المساجد
 على ما قال ويمكن قبول استحباب كون المائدة مع حاطها عدا عليها على الحائط لئلا تلامس المائدة مع حاطها
 للحائط في العلو ويكون ايضا الشاة الى كراهة فعلها وعذبت العادة المذكور في هذا لاني قد روي عن بعض المشركين
 انما لا يربطها مع الحائط ومسند كراهة التولية ما ذكرنا ان علينا عليه لئلا يتر على مائة طيلة فاق

وهو في حقه لو يقال ان ذلك يختلف باختلاف المليك الفضل والنسبة الى المقيم وقدره
 ان صلوات من قبله افضل واكثر من ما لا يكون له لا يرد في هذا وان الغرض هو حقيقة التواجد
 القول ومن رتبته ما ذكر عن النبي صلى الله عليه واله ان من افضل الاعمال العتق لوفيقا وذكر عن النبي صلى الله
 عليه واله ان ذلك ما خلف الاشخاص الساطعين ما رتبته الله عليه الى طلبة القوس في كل من رتبته ما يوافقه
 من القدر وبه الى الشافعي كما من ان الاصل في صلوة منها ومن النبي صلى الله عليه واله ان الشاة
 وغير ما كتبه في كلامه لئلا لا يعلل ذلك في الحديث الا في بعض ما نصيب موضع العقلا فيكون ارفع
 فما كان خلفه الفضيلة بحيث يطابق الحديث المذكور فان المائدة الا ان مع خلافا كما تحصل في بعض النسخ
 التي كان لها نظار يمكن وماذا فعلها كما لو رتبته في مسجد النبي صلى الله عليه واله لمعنيين مكانها
 طخل على وجه سبيلها الا في موضعها من اعيان ومقدار الامكان ومصلحة الجوارح في الساقين
 بما يعني لا غير ايضا ان المساواة في فضيلة الفضل لا تفضي المساواة مطلقا بل انما هي اخصا من اخصها
 اخو لا تطلق بالمساواة فيضربا عنها وما افضل من الاخر وان ساءله بالنسبة الى الفضل وهذا امر موجود
 في الامكان

[illegible][illegible]

واد بالذليل في حديث طويل وعن علي عليه السلام من يتلى ما يداون فانه يتصل خلفه صفًا من الملائكة لا يرحل
 طواه ما ومن يتلى ما يداون يتصل خلفه ملك وعن الصادق عليه السلام وانما يتبرأ من يتصل خلفك صفًا واحد
 واستخيا في انما من البيت واليمين حافظه الشيطان ويخبرها كالسيد الكوفي والنار وعرفها بالبول
 الموقن وعرفها من الموقن فصوله ثلثا منه الاولين على حذف الحامل والوضع على حذف المبدأ والاولى من
 التفرق بينهما بالنسب للوضع وهما اول ولحق المخرج من كالمبدأ الاستخفا ظاهرهما هنا وفي القدر اعترض في
 انه انما يداون وطبا بالذليل وقد ورد في استخيا بالصلوة لخالفه من على امره ومن الاستخفا عه بمحق المتقين
 وفي استخيا لك المندرة وقد ورد في ان استخيا بالفرار من بيتها اذا اذن والان والاف من طبا بخلاف طبا
 وانما يدون كالمصنف المجتهد مع الوضوء الكفاية اما كوفيها عرض الظهور لانها طهر فضوه لا من بيتها
 للوضوء بل ان يكون اذا ووضوء وان كان استخيا في الاداء اكد للمخرج والمجاء وطبا بخلاف في المخرج
 لو اتي به جبر من احد طبعها النكاح ان صليت بجاءه لم يجر الاذان فاما من وجاز من يقول لما قرأه
 انما الاذان شتم مع صخر سبنا وضعت في حجره على المذبح فمما هو في ذلك الوجوه المارة
 وقيل موجبه على انما والخاصة في جنون النجاسة والزيادة وقيل موجبا وانما فيه دلالة بالوضع والامتنع
 اذا خافا منها انما الرجال الاجاب فان سمعوا من طبعها حرم ولم يفيد به للمتي بعد العباد ولو لم يمتنع
 وظاهر المبحث الاعتدال بجمع معانهم مطلقا وهو صفة مستند له في ذلك وفيما كان انما قال انها كانت
 من قبل الاذان كاد ما في رواية القرآن مستند كما استند الاستخفا من الرجال وعلمهم منهم والماورون والفقير
 وسيد فان ذلك لا يستلزم للفقير من منصفه هنا ويجب ثلثان وحاشا الرجال الاعذار ما في الحديث
 لا يسمع الا ما يسمع بحق للمارة الاضداد في التكبير لها وبين لو اتي به عبد الله عن الصادق عليه السلام لا
 على التهادين في رواية ذوات عن الصادق عليه السلام انها تهادي من تحبها والظاهر ان ذلك مقصور
 على ادخال الضعفاء والمساكين ولا من لم يكن جيبا في طبيعة الاضداد والخصي كالمارة قد ورد في الحديث انما
 والمساكين واجاب المساكين لا اجاب من الرجال وما كان في الضعفاء والخصي في الحديث انما والضعف كان في قوله
 يهدى فانه لا يهدى اعطاء التاديع بالنسبة عليها وفي الاذان زيادة شبيه فيا كان فيها تحق القادة والمتر
 للضعف فيهدى فدين شاع الصادق عليه السلام في ترك الضعفاء امامه ولوعة الا العادة والمعرفة وادى ما حاش
 عند طبا لظلال المقتل العذبة والمزبلة الا اذا دان واما عند وجوه سائر الصلوات بالافاضة والاذان فاضلا
 وادرجها الى جوع عليل فمما كان ادراجا فانه في جميع النسخ بخلاف ما في النسخ وبما جعلها على الاستخيا بالذليل
 جفا بينهما وبين ما عارضه من قول الصادق عليه السلام انما الاذان سنة ابي حنيفة في راسه عني الشدة في
 ان العصر والمجمعة لا ترجع فيهما من الضالين وبقية ما بينهما من الضال ما يمكن فيهما اذان والمصطفى
 القصر وهذا لا علم بالاول كذا علمه في الحديث والجمعة وكذا سقط الاذان في عصره عند الدار في الحديث
 بين الضالين في الضالين بعضه من سنا عن الصادق عليه السلام في السبق الاذان ومورق من قوله فيهم
 لمطره يستعمل بقصر من بعض اذان وكذلك في الحديث العشاء لم يجر هذه الاذان وفيه التفت فحرم
 من ركعة الدور جوده الله في كثير من كسبه النجس والوجوه مكنه مبدعة كاد لم يعلية في عمل خطفه عليه

٦٢٠

[illegible]

يسقط الأذان في كل المذاهب وهو متى كان الأذان نكاحاً فبعضه فصل ما بقي سقط حتى جئ في الأذان الثاني
 يقول السقوط فيه تحقيقاً وإن الشك في أن الأذان نكاحاً لم يضر العلم بأن الأذان الأول الذي يكون ويكون الثابت
 في الغضاء الأذن الذي قال وهل ما فتح وهو موافق لما يجوز به في الذكوى من يتولى أن الذكوى أعظم
 كما مر في المأذاهب عزها محمد بن عبد الله بن الحسن والأجاف في الغضاء وعندهما في الأذان الأول في الشك الإذاع على سقوطه
 كما مر في صحيحنا من جمع بينه الله عليك الذين المتعلقين بغيره من الأدلة والجملة في هذه الظاهر ^{كأنه} وإن
 ذكر وهو غير خارج في الصلوات مع أن اعتقاد مشرعيه على الوجه المخصوص أمر به ^{أنه} كونه ذكر اصطفاً لقل
 وذكر سقط الأذان والأذان معاً على الجماعة الثانية أو أصح من كان في الصلاة وجعل جماعة مؤتمراً في
 انما ومنها الصلوة فإن الثانية يصح فيها أن ولا فائدة ما لم تعرف الجماعة الأولى بأن يبقى منها واحد
 معقب فأراد فلومر مع أحد ذلك أفتى الثانية وأما مستند الحكم ما رواه أبو جعفر عن الصادق عليه
 السلام في الرجل يدخل المسجد ويحضر الصلاة ويؤذن ويقيم فإن كان دخل ولم يترقن الصلوة حتى ياذن فقام
 وإن كان قد تربع في الصف الأول وأذن وعمل على الشك أو سقط أو بطل صلته في الجماعة فبعضه أصح وأبطل بعضه
 الفصح دخل علينا وحل المسجد وإن شفهة فقال الصادق عليه السلام الحسن لا يضر من ذلك وأما من دخل
 المنع فقله أن دخله ولد وإن يصلوا به جماعة قال يفرق في أحسنه المسجد كما يفرق إماماً ومولاه في المسجد
 فيجب أن المقيم والمشاري في صلته جماعة عن الجماعة فضعف قول أبو جعفر فيشك في الجماعة في المنع وأما
 حق الجماعة الثانية بالجماعة لا يضر بفقد منها حكم المقيم وطريق الأذان والأذان في الجماعة أكد بعضها
 في المنع ولو كان السابق مقبولاً لقطعنا عن الثاني مطلقاً لفقد الشك في بعض الصلاة على الأذن على
 سرعتهما وهل ينقطع الثاني في الصلاة اتصالهما الأول أطلق الحديث في بعضه العلم والشيخ في المبطلين
 الطائفة في الأول وأما في غيرهم فلهذا وفيه شك لا يفرق ولكن حاصله إذا كان للأذان لا للأذان في المسجد
 المخرج قول الشيخ في شرطه والمسلم في المنع رواه ثناء وهل ينقطع في يكون الحكم في الصلاة ويحذف
 منقطع الأذان ذلك وظاهر الصلاة على الأذن لم يضر من المسجد والولد وصرح به في الذكوى لم يضر
 التبر وهو من ج عن شدة الشك في المقتضى عام الأذن على الأذان وأما مطلقاً ويمكن الفرق يكون الحكم في
 ذلك من رخصة جاسماً المسجد الزاوية قد يضر في الصلوة الثانية بطلها الصلوة وما وجب على الصلاة
 الثانية من ثناء والخبر استند المنع فيقول بالمسجد هذا المعنى فيقول في الضمير ويستفاد من الحديث أنه
 الأكفاه في صدق الفرقين معاً ومنعه من أنه بعض الجماعة وإن كان السفاد من عطف حكم الجماعة الثانية
 على حكم الجماعة وما قبله أن الجماعة الأولى لا يجوز له التناطح والمطوق على الأسماء والصفات
 يسقطها معان الجماعة الثانية والمحل منفرد كان ينبغي التمييز بينه وبين ذكوى سقوط الأذان لا يستلزم
 عند سقوط الأذان في سقوط الأذان ^{الظاهر} . ويدور في حكم الأذان من محل أولهم السقوط في غير المسجد
 عنها إذا كانا في الصلاة أو في الضلوع وكيفية الأذان ينبغي التمييز في كيفية الأذان من غير ذلك أن
 يكون أذاناً للمسلمين وهو هذا الأذان في مسجد الجسد كذلك ثم يثبت ما لو استأجره للمسلمين مثله عليه
 للمسلمين كذلك ثم يدعى إلى الصلاة له الموقوف وهو في الصلوة وأما من دخل بعد شراً ومطل بها

لغة ثم يدعى الفلاح باللفظ المعنى شرعا وهو على الفلاح اذ لم يعلم ما يوجب حصول الصلوة والمجاهدة والوقوف
بالأزواج والقيام والركوع والخوض في الصلاة سبعين سنة ثم يدعى بالخير العمل باللفظ المعنى شرعا وهو الصلاة
ومن هنا يعلم ان البنية اصل الاغلا المبدئي حتى الصلاة فيها لا يكتفي بالاداء الى العمل بل يوجب عطفه
كما صنع في هذه كان اجدد النكحة في بنية الاستلزام على كل حال من هذه الفصول على النكحة الاول
مرتبة يكون عطفه ثمانية عشر صلاة والا فانه كذلك في كل فصلين وثلاثة اذ لا ينقطع في الصلاة
منه وان من التهليلة واخرها ثم في حفظ من لم يمتثل في فصول مرتبة فاقامت الصلوة بعد
خير العمل فكل صلوها سبع عشر وهذا الشهرين الاحتياط عليهم بل وعليه زيادة العمل المحفوظ
سبعة اذ جمعة على الصلاة الاذان والا فانه مرتبة وتكون حوافر فعدت له سبعة لكل واحد الاذان
ثمانية عشر حوافر والا فانه سبعة عشر حوافر والا فانه مائة وعشرين مثل فعل الاذان وزيادة في سبعة
الصلاة مرتبة وفي رواية ان الاذان سبعة عشر بغير النكحة في الصلاة مرتبة والا فانه مائة وعشرة فاقامت
مرتبة تكون ثمانية عشر صلاة وفي رواية ثمانية ان الاذان مائة وستة والا فانه مائة وعشرة
ذلك لان العمل على الشهرين في الشئ ولو لم يعمل على احد هذه الزمان لم يكن حافرا ولا ناقصا في العمل
على الشهرين في الشئ عند الاحتياط بالرواية يوجب من موعود على المارة على الصلاة الاذان جميع الشئ كما في
الصلوة الاذان فاحدا واحدا والا فانه مائة وعشرة وفي رواية على الصلوة على الصلاة الاذان مائة وعشرة
وحدها افضل منهما مقرر على مجموعها في الذكر وفي رواية واحدة ان عليا ترك الله والاحتياط في الصلاة
ذلك مبدية واختيارا موقوع وان كانا على علم الشئ بالرواية اذ ليس الكلام عليه في الصلاة الاذان
المستطوع في العمل على كل حين في يوم واحد وفي الصلاة الواجبة في الصلاة في الصلاة في الصلاة
والجبر على الاعيان والاداء الكفار اجاما ولعله يستلزم الله عليه في الزمان اما في الامانة للمكانة على الله
عليه اليه اللهم اعرف المؤمنين ولما اعتادوا من الكفار في الزمان واما الجاهل في الصلاة في الصلاة في الصلاة
الا فانه على الاحتياط وفي غيره فموضع من الصلاة وهل جعل كافر بلفظه بالشهادتين في الاذان والاقبال
بجمله ذلك وهو اختيارنا والمضى في الذكر في ان الشهادتين صحيح في الصلاة وعطفه على الصلاة امران اولهما
حتى يقولوا لا اله الا الله ثانيا لوها تحصيل مقدماتها ومعلوم الايمان بها والوجه له وفيما لا يثبت
الله ان الشك فيهما من اعتقادهما فلا يترك على الخاص وجه الدين في الشك في الشهادتين فلا يكون
عادا محتملا لاعم اوسع من ان لو علموا او علموا ولا على معنى النبوة كما ليس عليه من الدين بل يكون
ان عطفها الى العرف خاصة فلا يوجب طلاق الشك في الصلاة على الايمان بل يجري الاحتمال كالشك في
الحكم بالاصلاح وجو الفظ الدال على المرجح في الاشكال في الشك في الشهادتين وفي الاذان نصيب
في الجمع فلما افاد الشهادتين في الاذان لم يوجب عطفه لان عطفه على الاقرار بوقت الصلوة وان كان قد
قبلاها واعتاد وكذا في الشهادتين الصلوة لم يوضع لذلك بل يكون حوافر الصلاة ومن قرأ وصلى عن غافل
عن بعضها او حملت لعلها لم يوجب العرف في الشهادتين بل في عطفها في الشهادتين في الصلاة
فانما موضع الشك في الصلاة على اعتقادها فلهذا مدلولها وان لم يكن في الواقع اعتقادها من حكم عليه

[illegible][illegible]

فخلو الأذان من عبادة عامدا كان أو مأثرا إلا أن يتناول بحجة يخرج عن العادة وهذا السكون القبول أو
الإنابة مقبدا لها فلهذا قاله الله والأصابع على النباهة بوضع الصلوة عليها فلهذا قاله الله فلهذا
وجعل الصلوة على الأذان كالتكليف على الأذان فلهذا قاله الله فلهذا قاله الله فلهذا قاله الله
وكان ينبغي للذين أن يكونوا صلا بينهما ركعتين أو سجدة واحدة كقول الصادق عليه السلام لا بد من ركعة
بين الأذان والأذان في مطلقه في كل موضع يقول الفقيه بين الأذان والأذان ركعة أو سجدة
ويجوز جعلها من الأمانة كما ذكره بعض العلماء في الحسن عليها الشك كان يجوز في الظاهر سنة كعادته
مؤذن للصلاة من تكبير هذا الظاهر وكبر هذا المصل بينهما بغيره لقول الصادق عليه السلام الصلاة بين الأذان
بعد ركعة أو ركعتين أو سجدة واحدة في كل موضع يقول الفقيه بين الأذان والأذان ركعة أو سجدة
وأما السجدة فيكون دعائها وحديث الجلس لها فلو جلس ركعة وفي الغرض يعمل بينهما بمطوية أو سجدة أو
الخطوة أو ركعة أو ركعتين أو سجدة واحدة في كل موضع يقول الفقيه بين الأذان والأذان ركعة أو سجدة
أو الركعتين بينهما فضا وكما استدل بالحرف في الخبر بينهما وأنه كالسجدة وله وسبيل الله وسبيل
يقول في ركعة أو ركعتين أو سجدة واحدة في كل موضع يقول الفقيه بين الأذان والأذان ركعة أو سجدة
فجزء من صلاته عليه الصلاة والسلام فلو كان في الركعة أو ركعتين أو سجدة واحدة في كل موضع يقول الفقيه بين الأذان والأذان ركعة أو سجدة
كون للسجدة في الدنيا والأذان في الآخرة كان سجدة واحدة في كل موضع يقول الفقيه بين الأذان والأذان ركعة أو سجدة
مضايق وإن الآخرة هي في الدنيا والسجدة في الآخرة فلو كان في الركعة أو ركعتين أو سجدة واحدة في كل موضع يقول الفقيه بين الأذان والأذان ركعة أو سجدة
يكون فلو كان هو المصل بحجة بخلاف الدنيا وأنه وسبيل الله في الآخرة وفي بعض نسخ الدعاء وهذا هو المصنف في الأذان
الركعة أو ركعتين أو سجدة واحدة في كل موضع يقول الفقيه بين الأذان والأذان ركعة أو سجدة
الدعاء بين الأذان والأذان لا بد من ركعة أو ركعتين أو سجدة واحدة في كل موضع يقول الفقيه بين الأذان والأذان ركعة أو سجدة
قول النبي صلى الله عليه وآله إن الأذان والادعاء على الأذان ركعة أو ركعتين أو سجدة واحدة في كل موضع يقول الفقيه بين الأذان والأذان ركعة أو سجدة
ذلك وقوله عليه السلام إن الأذان والادعاء على الأذان ركعة أو ركعتين أو سجدة واحدة في كل موضع يقول الفقيه بين الأذان والأذان ركعة أو سجدة
بعضها الأجانب من صيغها عود وكذا السجدة وسبيل الله كما سمع الأذان وهو موضع وغنى الله صلى الله
عليه وآله أسماؤه في قولنا على التورين وفي الصحيح عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال الحمد لله محمد بن
سليم الأديع ذكر الله على كل حال ولو سمعنا الشاذلنا أو في الأذان على الخلافة ذكر الله عز وجل فلا يقول
قال الصادق ودون حكاية زيد في الأذان والادعاء على الأذان ركعة أو ركعتين أو سجدة واحدة في كل موضع يقول الفقيه بين الأذان والأذان ركعة أو سجدة
ولو دخل المسجد في حال الأذان ترك صلوة التيمم الزاوية للغير من المصلين والحكاية بجميع الفاظها حتى
المجمل وذكر في المطبوع المنبر صلى الله عليه وآله عليه السلام يقول عند قوله في صلاة الصلوة لأجل ولا يؤخره إلا الله
ويجوز بينهما كان اتصال الأصابع مكانة في الصلوة ولو حكاها أو في قول المجمل ولو حكاها عليه
لأنه من كلام الأديع ومن هنا يعلم أن المحلل ليس يذكر ولا يتجاوز الأذان المذكور بل يجب أن يتبعه
الأذان المشع فذان العشرة الجمعة وعنده الأذان الثاني يوم الجمعة لا يحكي وكذا الأذان الخامس وعنده الأذان
أما أصابعه الأيدي ومبدأ في المسجد حينما يختلف من أحد عليه الخصال الحرام عزله ذلك الأذان في الصلاة

والأحزاب

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

ع ۳۴

ولا جازاها انما كناية عن صفة ما لا اذن فلا يحكى الا ما منع احدا من العمل ^{بما} سماع الشهادتين وما استدل
 به الا الله الله لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله وصفيته الله تعالى وما لا مثلا دينا يتجدد وسكنا في الجنة
 الطاهرين ائمة الله صلوات على محمد وآل محمد اللهم ربهما الذي ربهما في الدنيا والآخرة انما الله تعالى لا يخلو الوصلة
 والفضل والعبادة والقيام بالحق الذي هو عبادة وارادوا بغيره فاعلموا بغير العبادة وهي الشهادتين عليه السلام من قال الله
 سبحانه الشهادتين شهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله صلى الله عليه وسلم ^{في الدنيا والآخرة} من كل من كان له ربه في الدنيا والآخرة
 شهد على من لا يوجد في الدنيا والآخرة ^{في الدنيا والآخرة} وهو في الدنيا والآخرة ^{في الدنيا والآخرة} من كل من كان له ربه في الدنيا والآخرة
 اذا دمج فان المودين يرفع الى الله تعالى الصلوة بعد الشهادتين ^{في الدنيا والآخرة} وبما سمي بها من جملة ما هو العادة
 واذا ان الصلوة خاصة وبما كان مدعى لا الا ان كعبته مشرفة من الشايع ما دخل على الصلوة بها او فائدة
 فيها ترفع فكان محرم وما يوجد في بعض الاجناس من التوسيع في الترفع مع شدة وجوبه على الفقيه
 وذهب جماعة من اصحابنا الى انه ما يجزى مع اعتقاده ان كلامه خارج عن الاذان لا مع اعتقاده في توسيعه
 من غيرته هذا كله مع عدم التفرقة بينهما فلا يخرج في قوله لا في اعتقاده وفي الحديث والله لا يوسع في الدين
 الا ان التوسيع بذكر الله تعالى بين بعض من هو مأمور به وهو سائر ما عليه في التوسيع في الدين بعد الترفع منه
 الا ان المعروف ما سبوا وكبره التوسيع وهو تكوينا الشهادتين من بين ما كسبه من العادة وهو من غير التوسيع
 ذكر في الفصل فائدة على الموضع هو انهم قد استحسنوا الجمع مكرهين ان يوسع في قوله لا كان مدعى على ما قلنا
 وكذا ويجوز اذا فعله ^{في الدنيا والآخرة} وهو عليه السلام ^{في الدنيا والآخرة} من كل من كان له ربه في الدنيا والآخرة
 لم يسمع الصلوة بعد قول المودين فانه من المطلق قوله فانه من المطلق بل قال الشواذ والسياسة يخبرهم قول الشواذ
 عليه السلام وقوله ابن ابي عمير قال قال المودين فانه من المطلق قوله فانه من المطلق بل قال الشواذ والسياسة يخبرهم قول الشواذ
 اجتمعوا في شئ ليس لهم امامة ما من قولهم نعم فقلوا لا كان مدعى في قوله لا كان مدعى في قوله لا كان مدعى في قوله لا كان مدعى
 دينه ومن ادعى على الخواص كعبته فادعى عن علي قال قلنا لا يا عبد الله عليه السلام لا في العمل في كل يوم ما بينهم
 الصلاة لا في غير حقها والموالد ما يتعلق بصلية الصلاة هذبه الى امامه كما ذكر في التوسيع في الدين في شريعة العقد
 وطالب السائر والمسيح يورد ذلك في الاعتقاد بمبدأ وشهادة الاذان والايمان بما لم يورد في الفقه خلافا لبعض
 الصائرين حيث استحق الاذان في المسألة وقد قلنا ان كلامه مبرر في حق المودين ولا يخرج في الزيادة على
 اثنين خلافا لما قلنا عن ابي علي بن ابي شعبة حيث منع من يخفى اجماع اصحابنا في ادخاله في الخلاف حيث لا
 يفتي بحلها بان الاذان الثابت بدعي وكذا لا بد منه في ادعى عندنا ما ثابتم ان كانوا من غير اهل البيت ولا يبعد ان يكون
 من بيتنا لما لا نرى جوازا وسع الاكثاف فلو كان الشايع يتبعه لا علم بالايمان واكتفاء الاذان لا في الصلاة
 وتقليد واتباع الاذان لم يرد في العبادة عند جميع المذاهب الا ان كان يتكلم في وجوبها في الاحكام الاذان
 فانها من سنة ومحمد احدا كما ذكره الاول فقدم العمل على الفاسق في المسئلة لا في جملة ما من الاعتقاد ان كان
 على فائدة ما جاء في الاذان ان استوفى الاشارة فافضل على الوفاء على من لم يذكر ذلك ولا بد من صحتها ولا يصح
 عن الظاهر من يرضى بمحيزان ومع الشايع في جميع ذلك في حق قول النبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام لا يوسع في الدين
 في الاذان والصلاة الا ان لم يكن محمدا الا ان يسهل عليه ايضا ولا يلزم عليهم الصلاة الا ان لم يكن محمدا الا ان يسهل عليه ايضا ولا يلزم عليهم الصلاة

مع الجوامع

فاكد انما بالواجب التدب حتى كان ولا ذك في الفعل وبفصل الوجهين المتع من ذلك وفي هذا القول
مع كون الفعل شريفا في نفسه غير مؤثر وضعفانه فاكد للشيء بانما يبرز الوجوب التدب متباينان
بنا جاكيا كما ان متعلقا كما ان ذلك منتهى فيها احداهما مقام الآخر واصل الوجهان الذي هو جاكيا اعنا
ينفرد بفصله وهو المتع من القول لخصر جاكيا او بعد وجوبه عند ما يمتنع في الجاكيا من فصله واذن
الشيء انما مؤثر في الشيء انما لا يمتنع فيهما وما جعله الشارع مذكرا لخصر جاكيا واجبا فكان الثاني مؤثرا لخصر جاكيا
تؤثر بنبته كما لو مؤثر في الشيء في الشك او كما في مانع فصله لك وضووه من وجهه الوجهين لم يكن كذلك
ولو كان العنصر ذلك ما لم يوافق مراد الشارع لم يفتقر زيادة الوجهين في المكلف والامه لم يفتقر كونها
على صورة وجب واعلم ان المشرع الفصل الكثير هنا جميع ما يوافق الوجوب الفصل الواحد على الوجهين
بجمله الاسطره لربنا شمس من على الجبلين لعنا والكفر في الماني وعلمها بالواقع المحي عزير من بعثنا
النبية فلا يحرف مثلا الاسطره المشرع حتى تنافي الوجوب واحتمل التمسيد في بعض تخلفا من خصص الحكم بما
وانه لا يمتنع الا ان يكون الزا كيترا وهو جاكيا من الزا كيترا في عمل الفرض اذ لا يوصف باليد
انما الكلام انما يمكن صفة الجاكيا من الاسطره مثلا يمتنع كونها مذكرا وقع عزير وجهه هو موضع المسئلة
اذا فزع ذلك فالوجهين المتعلقين بالوجهين سبعة مذكرا على وجوب التسليم **الاول** القيام ومذكرا على
النبية كونه من جملة شريفا والسطح معذرة على الشرط ومنه فاعلم انما لا يمتنع انما لا يمتنع
الكثير فيكونان شريفا وجوبه ليضيق من المتعلق اذ هو قبل تمامها عزير جاكيا لم يمتنع من ذلك انما كان
كثيرا وقت وجوه وهو في القيام فيمكن في المتعلق والكون لفة الجزء الا فوقي مشكلا كذلك انما في
المتعلق عندنا جاكيا مثلا المتعلق الواحد به سوا كان الاخلال عندنا او سهوا او كذا زيادة اذ لا ما استنبط وانما
مكون وكذا مع الفقرة عليها مع العزير فالكون بنية كالجبلين الا مشكلا على المتعلق المتعلق ايضا بركبنا
كذلك وعلى وجوب القيام وكيفية اجاع المسلسل بقله المص في المشرع واعلم ان الاطلاق القول مركبة القيام
محيث بطل المتعلق بزيادة وفقدانه سهلا لا يتم ان القيام في موضع فود وعكسها عزير بطل انفا
بالحقيق ان القيام ليس بجاكيا مذكرا مذكرا على اداء القيام المندرج على النبية بغير التحقق وفوقها
في حال القيام موصوف بالشرطية القدرته على المتعلق واعنا ووجهها والقيام في النبية مذكرا بين الشرط والجزء
كما في النبية والقيام في الكثير تابع له في الركبة والقيام في الفقرة من حيث هو مذكرا جاكيا في الفقرة والجزء
وان كان من حيثها مكان دخوله في الماهية الكتبة قد يوصف الركبة والقيام المتصل بالركوع وكن
وكما انما دخلت صلواته والقيام من الركوع والجزء من اذ لو هو من عزير في سببا لورث صلواته
والقيام في الفقرة تابع له في الاستنباط لجزء ذكره لا يبدل واستشكل ذلك المحقق الشيخ على ان قيام
الشرع متعلق بغيرها الفقرة في الحقيقة كماله قياما واحدا فكيف يوصف بعضها بالوجوب بعضها بالاستنباط
هذا المسئلة عزير في غير انفا له به مع وجوبها من النبية بنية بذكر على الوجوب في حال ان عزير بنية
الى الوجوب التدب ان جاكيا المتصل بالركوع هو عين القيام في الفقرة اذ لا يجزى قياما فو هو مذكرا
فكيفية جميع من الركبة وعندها فلما لا يلزم من انفا له بالركوع كونه الفقرة بل قد يمتنع انما كانا

الفقرة فان القيام مكان وان وجب بنية السجود وكذا لو رجا الشا فاستبان ما ورد في نادى الركوع به من عزير
وعلى قصد الفقرة فان كون منه والى الكي وهو ما مشكلا على القيام متصل بالركوع وما زاد على ذلك
ما لو جاكيا عزير وهذا كما لو عزير من حيث هو كذا ومن حيثها الاستنباط والقيام جاكيا
انفا له بالركوع لا يمتنع بزيادة ونفسا كما عزير من حيث بطلان انفا لغير الركوع ركن فقط وهو انفا
منها وما فزع كلاهما متصل من حيثها الركوع فلا فلة في اطلاق الركبة على القيام فلما استلوا المتعلق
جميع الامر من عزير فان على الشارع معقبات الاستكمال على عقابته فلا يمتنع انما هو متعلق الحكم بطلان
ببطلانها في الكثير جاكيا سببا من ان ذلك يمتنع وقوع النبى كذلك وجب بنية الما الا انفا على
ركبة القيام ولورثه في ركبتها الاعمالية الركوع خصه بذلك اذ لا يمكن القول بذلك ان عزير
مطلقا لا خلاف الاجماع بل لو قبل بان القيام ركن مطلقا لكان وعلم بطلان الفقرة بزيادة عزير الفقرة
ونفسها لا يمتنع الركبة فان زيادة ونفسا فلا عزير في موضع كثيرة للنقل فيمكن هذا منها وهو انفا
في وضوح النص بجاكيا القيام لا استغفار وهو الاستنباط به من عزير بطلان بنية ان يكون عزير بنية
بجمله لادب التناويف لا يمتنع القيام من وجهه لعل الشاق على المتعلق الاستنباط لادب التناويف وانما
انما ان يكون مرفعا ومذكرا على عزير جاكيا من وجوبه على المتعلق لعل الشاق لادب التناويف وانما
وهو بنية اذ على ذلك على الفقرة وهو ما من عزير من ذلك على فاق لا ما من عزير بنية التناويف
الركبة هذه الفقرة اذ على ما يما ولعل من الامنية والاول جاكيا على استنباطه اذ على ذلك الحقيقه المندرج
بغير من ما دخل على عزير الاستنباط واعلم ان الاستنباط لا استغفار من الاطلاق والنبى وهو الفقرة على
الاستنباط به ما لم يرد به هنا ايجاد الفقرة لا طلبه كما هو الفقرة ما ما الاستنباط له خام من هذا التناويف
او وقد وصلا مشكلا عزير في وقد فقه الكلا رنية مذكرا عزير في الاستنباط انما بغير الفقرة
وهو غطاء على الشك في الظاهر والنبى من هذا الظاهر جمع فقرة مذكرا فبقية المبدأ الى العبر والاشياء لا يمتنع
عزير دون الاطلاق من كذا جاكيا اذ على التناويف مذكرا الى القيام ولا يمتنع الفقرة وفاء ذلك كذا تاسبا
ما لنبية ما ائمة عليهم السلام وان امتناعا عما يمتنع عزير القيام مذكرا فان عزير القيام متعلقا على
بني ولو لا جاكيا كانت مذكرا لا من ما يمتنع الجزاء لعل الشاق بين الاعقاد على الادب عزير ولا
متعلق الفقرة على القيام جميع الفقرة طرانا بالمكن مشكلا الفقرة على الركوع والنبى بل لو امكن القيام من
وجوب ما يمتنع منه ما من حد ذلك وما بالراسم والنبى ولا العزير على الشك لادب التناويف
لادب الفقرة المذكرة وتجاهل باشرطه لورثه سلان المذكرة من انما على الشك لادب التناويف
اذ اصناد الى الحال التي لا يمتنع فيها على الشك معذرة وصلواته وحملها المشرع بنية على من يمكن من لادب التناويف
على الشك لادب التناويف ما غالبا فالقلا بورد جاكيا انفا كما هو مذكرا لا يمتنع القيام من عزير فقرة من ان
الزوا تندر على ان من فذ على القيام ماسيا لا يصح جاكيا جاكيا ان القيام عزير سببا من عزير على الشك
وهو انفا الما فلا يمتنع ان تكلف الشك على لادب التناويف من القيام والمشرع غالبا ووجه المذكرة الجاكيا من
هذه الفقرة جاكيا مان الاستنباط وكن في القيام اراد هو المشرع من صاحب الشرع والجزء عزير عليه كون الاستنباط

وجاء مسنداً وأما الرواية فمصلحة فقد اختلفت فيها إلا أن الحق منها على نحو القول بوجه لأن الحق اليقين من حيث
 في الأخذ بخلاف المتنازع ولو نقل بعد الفراغ من القراءة وكبح جالساً ولو كان في أثناء الركوع أو كان بعد
 الذكر على مسقط الفصل يمين بين التوجه وبين الركوع أو بين الركوع أو لم يمكن دفعه وأما حال عيوبه ولو كان
 مثلاً لا ذكر في الركوع جالساً أو الأضلاع بما حصل من الركوع وجهاً مثلاً على أن الركوع هل يتحقق من حيث
 لأن نقل كفاه وكتبته والظاهر أن الذكر لها أيضاً في الوقوع اتصالاً وجهاً وحققه جزءاً من وجهه وسبقنا
 الكلام فيه إن شاء الله تعالى وقد ذكرنا أن الركوع من قبل أو الأضلاع أو سفل الركوع هل يتحقق كفاه أو لا وذكرنا
 في ركوع جالساً من آخره شيئاً لا يرفع زيادة الركوع ثم إن تمكن من ذلك في حال الوقوف هل يتحقق من الركوع أو لا
 عليه من مبرك ركوع فاعلم جيداً كذلك والأضلاع وحصل الفصل ثم يجب على المقلد من حاله أن لا يثبت
 مع الاستمرار على العليا أصداً كمن في القراءة وجهاً التزول فكذلك الوقوف الذكر مسنداً حاله الركوع جالساً
 وسبقنا مثلاً في الوقوف في أثناء الركوع أو في رفعه أو كفاه أو لا وذكرنا في الركوع وجهاً أو لا وذكرنا
 جالساً مسنداً ثم بعد ذلك وجهاً الركوع هل يتحقق من الركوع أو لا وذكرنا في الركوع وجهاً أو لا وذكرنا
 في أثناء الركوع هل يتحقق من الركوع أو لا وذكرنا في الركوع وجهاً أو لا وذكرنا في الركوع وجهاً أو لا
 مذهبنا في الركوع هل يتحقق من الركوع أو لا وذكرنا في الركوع وجهاً أو لا وذكرنا في الركوع وجهاً أو لا
 على حاله منها الغفل اليقظة أو كذا وكذا وذكرنا في الركوع وجهاً أو لا وذكرنا في الركوع وجهاً أو لا
 على حاله منها الغفل اليقظة أو كذا وكذا وذكرنا في الركوع وجهاً أو لا وذكرنا في الركوع وجهاً أو لا
 فاستلزمه بآية الحجج عليه السلام وسقط العزم ولو خفف هذا القراءة وجهاً أو لا وذكرنا في الركوع وجهاً أو لا
 ليكن عن غير ما قلنا من أن القيام الركوعاً ما يتحقق مع اتصال الركوع ولو لم يحصل ذلك في الركوع أو لا وذكرنا في الركوع وجهاً أو لا
 وهذا القيام هو ما قلنا من وجهاً أو لا وذكرنا في الركوع وجهاً أو لا وذكرنا في الركوع وجهاً أو لا
 الركوعين المتشابهين في التوجه والمطابق بينهما سيكون متحققاً في الركوع ولو لم يحصل ذلك في الركوع أو لا وذكرنا في الركوع وجهاً أو لا
 بجوابه يكون عن طائفة وهذا ركوع واحد أو كان صريحاً في الركوع عن التوجه وعكس الأول إن العلم اليقيني
 اشبهنا غير متنازع لأن الكلام في الطائفة عرفاً وهو لا يثبت على ذلك وقد نزع في الكلام فاستلزمه
 المتشابهين سيكون مع الإجماع على وجهاً الطائفة في موضع يتحقق اتفاقاً بالركوعين كالحال أو الركوع
 أن لو كان من غير طائفة يثبت ذلك يدل على ذلك استلزام الركوعين طائفة أو لا وذكرنا في الركوع وجهاً أو لا
 لا بد من تحققها عرفاً ولشأن ما ذكرنا من موضوع الوفاق في قولنا الركوع عن طائفة يثبت ولو لم يحصل
 في ما قلناه من وجهاً المتشابهين في الركوع لأن ذلك لا يثبت في الركوعين كالحال أو الركوعين كالحال أو الركوعين كالحال
 رتباً أن فعلها الحوط ولو خففه الركوع جالساً الطائفة وجهاً كاله فإن وقع جنباً اليقظة أو لا وذكرنا في الركوع وجهاً أو لا
 الانتصاب مثلاً يثبت ذلك ما إن لا ذكر الركوعين أو لا كان ذلك في موضع يثبت على الأضلاع أو لا وذكرنا في الركوع وجهاً أو لا
 فلا يجوز البناء على بعضها لعدم استكمالها لم يحصل شيئاً البشائر على أن هذا الفصل ليس على خطها
 ولو وجهاً هذه السبب المتفق كان عند من غيره من كان في أثناء وجهاً استغناء عن الركوعين كالحال أو الركوعين كالحال
 متحققاً لا ما بين الركوعين كان أو سبق ولو خفف هذا الذكر فقدم ركوعه بغيره مع الاستلزام أو لا

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style.

هذا الفصل من الركوع فانه يسجد من قيام ثم ان لم يكن غدا طمان وحديثه في الصلاة والا كما هو ما يفتقر الفصل
بين الركعتين المضادتين واستشكل المذهب على ما لو كان من التحفة بعد الصلاة ما ذكرناه من كونها
كون الحق للشيخ ليس واجبا وابنه بل من ما والحقمة فمتى طبع عين السجود بذكره من غير تقصير في
الواجبات ولو لم يكن الصلوة عينا او اود منه من القيام والركوع خاصا بصلوته واجبا بصلته فلا بد من فعله
بالنية على غير وجهه ولعله ثبت على غيره اذا امر به امر او نواصة من السطة والواجب الثاني
النية وهي ارادة الفعل المخصوص المستند به مقاومة لله تعالى في الاصل منها قوله تعالى وما امر الا بقدر
الله تعالى به الذين ولا يفتقر الا خلاصه من قوله صلى الله عليه وآله انما الاعمال بالنيات ونسألك
الاعمال لا تكون معبرة بحيث يثبت عليها ما يثبت النية وما جامع على توقف الصلاة ولكن كل من
كوشا سطرها واخرها مع الاثنان على مطلق الصلوة متوابعهما ومنه في العلم الى هذا ذكره فيها
والمراد بالكون ما لم يتصل مع مطلق الصلاة متوابعهما ومنه في العلم الى هذا ذكره فيها
من الامور الوجبة المقتضية مع العباد المذكور وما كانت النية مقاومة للرب الذي هو وجهه وذكره
فيها ما يميزه الصلوة من العباد والاستقبال والتمتع والظاهر صغير ذلك ومطلق الصلاة متوابعهما
ذكر ذلك على وجهه تعالى وفيها امره بالاعتقاد الخالص فانه اعتبر العباد حاله الاخلاص وهو
المراد بالنية ولا يصح الا ما كان متعلقا مع الشيء بحيث يستعمل في حقيقة واحدة وميزة على الاول لا يكون
المقاومة للرب على كونها جزءا من اجزاء الا ان اعتبرها مع غيرها في الصلاة ما كان يكون مستند
لا يكون جزءا من ذلك بل على وجهه وما الدليل على ان هذا الشرط بالتمتع والركوع في غيره وما لا بد
العبادة وحالة الاخلاص على عدم كون النية جزءا من ذلك بل عليه ان الحاد صفة على صاحبها
وهو ضرورة في الكلام على كونها جزءا من غيره وجد الحاد جزءا من صاحبها معهما ومن ثم ذهب بعض
في العبادة اخرا شرط لا غير فان المراد بالشرط ما يوقف عليه تامة الموقوف مع تقديره على كماله او غير
او ما لا يوجب ما يميزه الصلوة وظاهر ان النية كذلك والساورة حاصلة في الاستدانة المحبة وانما
انما اجازت حال استدانة الصلوة بغيره فما هو الصلوة وما الدليل على ذلك على اعتبارها في العبادة قال على
استصحابها فاعلموا ان الحج والعمرة غيبان بالاية والرواية ولا كان اقل العقل التذكير لغيره ثبت على غيره
وتحريمها التذكير بالنية ما يثبت عليه ومقاومة اوكه ولا كما لو كان جزءا من غيره بل انما هو في
ولا كما تعلموا بالصلوة تكون جزءا من غيرها بل في التوقف لان قوله تعالى فاعلموا ان النية
بل على ما عليه العمل المنة والحيث الاول هو ما فانه لا يفتقر الى التوقف لما عليه من الاجزاء
ما وقد اذنت على الموقوف على التكاليف الملائمة كنية القدرة القائمة ان كراهة توقف على النية
تخرج الشرط لوجوب نظره في النية ايضا وعن الزاعم من ان النية بما خرجت من كنية
كان معلوما بغيره العادة فان مقتضى مقتضى قول المصنف او بعد مقتضى حادثة على اعتبارها بغيره
الصلوة فبغيره بالتالي باسم كنية من النية انما هو ما من الماهية ولكنها بصورة كنية بل
اسمه وركوع الصلوة وسجدته فان الصلوة خارج عن الصلوة فلا بد من صفة الشرط في هذه الامور

عبدالله بن محمد بن عبدالمطلب

تظان مدعي الشبهة لا ينجح بجزء من موقف الماشي على الشبهة بل بالجميع ومن دفعه ومطامان الأرض
معا لا يشاركوا في دفع الشبهة وإنما انفق الجواب هكذا الشرع يرفع بعض الشبهة بما يؤمن عليه لا يرفع
حينئذ كان الجواب عنه والمصادرة بما تم لولا في بعض قول الصلوة الشبهة والأركان وهما التكبير وغيره
ودليل والأمر هنا ليس كذلك بل مقتضى أن أقول الصلوة التكبير يستند إلى قول النبي صلى الله عليه وآله أنه
التكبير إذا ثبتت دلالة على بطلان القول فإن أخطأ الشبهة فلا يكون مقادير طرأ الألف في الجواب من كلام النبي
على رواية التكبير إذا لم يرفع من وصفه بالرفع بكونه أولا أو الاستماع فيكون الخبر صحيح بل الجواب الثاني
الثالث وغيرهما من ذلك موقوف على حكم الشارع فيرفع في الأولية إلى قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم يؤمن عليه
على الشبهة في صحة النظر الموجب للبرهنة لا يفتن لكثرة فيها فلا لأن الحكم للشهادة من غاف الحكم ولو زوالة
أما موقف جميع الأعمام على الشبهة فكما خرج من ذلك ما لم يرفع في السابق وأخطأ في دليل الشبهة ولا دليل
على خروج الشبهة من بين ما لا يؤاد لأمر ومنه يعلم من أدوار الجواب الرابع من أن القول بغيره لا يفتن في رفع
على حكم صحة الخبر الصحيح وهو موقوف على البرهنة بجميع البصائر وأما مقادير الشبهة للبرهنة وكذا هو ما تم
ونجم الموضوع أن لا يثبت ما عليه كونه بغيره في الحقيقة ولا في الكفاية واستبانه من الأعمال ليس جرح استنادها
فمن بينها وبين الصلوة إلا ما قد مر من شرطها شيئا الشرط المنفرد غير ما لا دلالة منه على الجزئية
أو شرط الصلوة ليست بغيره وبغيره ولا يفتن في صحة البرهنة بما استند إليها من الشرهية لأن قول الشاهد في رفع
الشارع صليفا على شرطه فما علمه وهو لا لا استنباط لا يتناول في ذلك من القول بغيره موقوف على البرهنة
في كونه شرطاً مطلقاً ومع العلم بالخبر من ذلك من اختلافه من غير أن يفتن في صحة البرهنة بكون الشرط موقوفاً
شرطه ما لا يخرج هذه الشرائع من الشرهية هذا الاختلاف ما الذي يؤمن عليه من غير أن يفتن في صحة البرهنة
فصلها عنها وذلك لما وضعت عقداً منها للتكبير الموجب للبرهنة وفي الشرائط عليها ما شرطها بما لا دلالة
بإظهار الوجه وذهب بعض الأصحاب إلى كونه شرطاً موقفاً من الشرط وهذا الشرط المشبه بها من الأدلة
لنفاذها وإن كان بعضها غير ما وضعت فيه الأحكام بما مر من القول بالشرط الوضعي وأما ما لا يفتن
في تحقيق هذا الخلاف الأيمان الوضعي لا يفتن في القولين جميعاً علمه بطلان العقل بكونها غير موقوف على
عليها الركن بهذا الاعتبار لا دلالة العمدة في إطلاق الركن كما هو من جهة الأدلة من استدلاله على صحة البرهنة
استنباط الشبهة ونقصه من الباطن من حيثها بطلان الصلوة بكون الاستنباط أساساً وهو علمه بكونه
في الوزن والصلوة على القولين لا يفتن في صحة البرهنة التكبير كونه ما جعلنا في البرهنة والبرهنة
وإن جعلنا شرطاً بغيره واستثنى من بعضه غير القولين ما لو خرج من هذا الشبهة هذا التكبير فبما هو
مثلاً لا يكتفي بها سابقاً حكم بطلان الصلوة على الأقل في إعادة الركن دون التلذذ وليس يجب أن يفتن في
فما يتبين من بطلان الصلوة وإعادة الركن لأن استنباط الشبهة في مجموع الصلوة هو الجواب الأول للشارع
سزا ولا اكتفاء ولا استدلالاً حكماً أو دقاً بل الكفاية لا يكون استنباطها في إنشاء الصلوة عمداً وبغيرها
بوجه من الوجه وهو لا يفتن في استنباطها من غير بطلان القولين خروج عن المسئلة من ذلك لا يفتن
وكان من سبيل الطعن في بطلان الصلوة على الاستنباط المذكور في جميعه على القول بالشرط بغيره أو بما جاز

[illegible]

[illegible][illegible]

استكان مشهور وفتح البنية قبل النصارى والكبرية هو من صيد لا يصنع ان سلم الا يصح كلفه في جبهة فان
 قبل الحكم بالطلاق في حق من سبق الحق لا يقال للطلاق عبرة المقتضى من واس لها ما طلة كما هو المشهور والطلاق
 هنا ليس لها انصاف حتى يظن الطلاق قلنا العباد فلما طلة عند الاصول بين غير النكاح لمراد الشارع
 سبق انصافا وهما طلاقها السطواني ارجعت لها لمراد الشارع فيها العبداء ولا اعتبار بالمعاودة والطلاق
 لا يصلح وقد لم يزل ذلك على الشئ وبالله حجة في الخلاف ان كان بعض النكاحين من غير ما هو عليه
 واعلم ان الاطلاق يحرم من النكاح بغير يوصل احد الطرفين في النكاحين فان وصل الخمر اسما طاهرا الكنية
 كما ذكره اهل العربية من ان هبة الوصل لفظ في الدخ ووجه البطلان مع وصل هبة اكر طاهر كما هو مطلق
 وانما هبة الله طاهرا وان كانت هبة وصل لان سقوط هبة الوصل عما هو في الدخ في كلامه ومقتضاها
 منها ولا كلامه قبل النكاح ان البنية ارادة طلبة لا مدخل للسان فيها ولو فرض من لفظ الصلح في اليمين
 على لفظه حكم لا من غيرا كلامه ونحوه لفظ المقول عن صاحب الشرح خط الله عليه ما ذكر ان يقطعها ويمن
 فالصلح الله عليه له صلحا كما لا يخفى اجمالا ودفعنا عن بعض المناوئين جواز الوصل جند على ان
 القانون العربي وهو من دفع بان الوجه في طهرها بنية مثل الحداث التماس اللفظ بالنية ما دام في هبة
 صلحا الله عليه له وصدا خاتمه بل هي كغير من العلم في العقد من علم لم يمتدح في البنية ما لا يمتدح
 من احكامها بناء على ان امره كونه في جبهة العقد الحق ان الاصل لا يكاد يقول مثلا خائبا عن الفسخ الذي
 مع كونه فلا تخافا انما خلف من عدم خلفا ضاع عند الاحكام واعلموا حقا في شرع الاستلام
 المناوئين على البنية فيكون ما هو الحكم ما وجدوا في كبري سهل ما ربه من خصها العتامة
 والعقد لصلح الصلوة العتامة الله تعالى وهذا العقد من الصلح لا يمتدح على مساعدة اللسان وكيف يتم
 العاطل ان العزم على شئ والصلح على فعله هو يقع على النكاح به كذا ان الامر كذلك كان النكاح في الاصل
 يتكلم في مقامه اذ لا يتكلم عن الفسخ صراحا بل في ذلك صاوع عليه امره من ورسوس يسطر الى
 عليه في شرع بحيث يجهل ما هو الامر الاصل من قطع الخمر عند اكلها في الجور ان من اجل قطع الخمر يقطع
 يحرم من النكاح فيبطل الصلوة ويجعل النكاح بها والعربية مع العقد في وقتها مع المنقول عن صاحب الشرح
 الله عليه له لا يمكن ذلك كبري في صلحا كما لا يخفى اجمالا ودفعنا عن العربيه في صلح واجبا من
 فان عقد البنية في وقتها هو بنية في وقتها في ذلك المنة العربية يقول لفا وسعدا برك في مكنون الصلح
 وهو من شرع كما ذكره المم في النكاح والطلاق في وقتها بالمتكدر في غير النكاح اصلا ولا يمتدح في وقتها
 كما لا يخفى لسانا في صلح ما يتبعه اما الاول فلان الاشارة والخبر لا انصافا منها بالنكاح فلا بد منه من شخص
 وانما خبرك لسان فلا بد ان يكون مع الفقه على النكاح فلا يثبت ما العزيمة اذ لا يثبت اليقين بالمعنى وقد
 الايجاب بنية وانما وجوب الاشارة بالاصح فذكره المم في هذا الكتاب بعض الاصحاب لا اشارة على
 المصنف في تركه المستوفى عن ابي عبد الله عليه السلام في ان البنية الاخير مع شهده وقتها لفظان في الصلوة
 غير ملك لسانا في الاشارة ما يصير قوله الى النكاح نظرا الى ان حصل له مدخلا في المدينية عن النكاح ولا يخفى
 انه لم يزل في حكم الاخير من غير عن النكاح لعمارة في بعض عبارات المم وعنده ان الاخير في غير النكاح

الكبير

الكبير والطاهر ايم لا يمتدح في صلح مدلول اللفظ الذي هو الصلح المتعلقان ذلك لا يمتدح في الاخير من
 المراد يكون نكاحا لله ونشاء عليه الجدة وبقيته على ارادة هذا المنة ذكره في قوله في الفراء فاصفا مع ان تفسير
 لا يمتدح في صلح النكاح في وجهه بنية تكلمين صفات ذلك تكبيره الا في امره بنية كما ثم يدعى الامر استلاما في
 الخ ثم استبين ويقول لبيت وسعدا في الخ ثم واحدة ويقول بالبحر فدا ما لا المسى الخ ثم واحدة ويقول
 وهو الذي في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا من غير ايم ولا في قوله عن ابا عبد الله عليه السلام في صلح
 جميع تكلمين ولا في وجهه في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 المم وجبا على بعضه في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 واول وكيفية الاخير والوتره وسند الخصم في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 جميع المتعلقان لا في ذلك الله تعالى واجبا مطلقا في الخصم في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 فاما ان ذلك لا يمتدح في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 البطلان ما لا يمتدح في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 في الزك حيث يكون حجة منه مشتركة بين ما يقع عقده في الصلوة اخيرا واما الاصح كالنكاح في الزك
 الخرج من الصلوة قبل النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 كما تم في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 على صلا ما طلة في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 صلا وعنده الخرج ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 للدين وسيدان يكون ما يمتدح في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 بالنكاح في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 جبال وجهه صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 الامام وعنده وان كان الاستيفان فلا مراكه في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 انصاف في الوسط واخر ما لا مام من غير ان المام في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 وفي موطعها جدا لم يزل في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 الطبع في الاشارة والصلح في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 الا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 اعتبار للصلح في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 جنة في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 كما يصح في الاخير من بابا بين الناس من صلح في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 وهي الاشارة والصلح في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا
 فخر ما لا يمتدح في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا ولا في صلح النكاح في وجهه صلحا

وذكره

الآخرين وهو متحقق في كل واحد من هذه النسخة من المذهبين خلاصة ما في المذهب الأول من هذه النسخة
 القول بما ايضا عن بعض الأصحاب في المذهبين من أن المذهبين لا يطلق الا على ما في النسخة من أن
 القراءة والخطا في المذهبين من أن المذهبين لا يطلق الا على ما في النسخة من أن
 ثم تركم ذلك بل من سقوط وجوبه في بعض النسخة وهو حسن الا انه من بعيد جدا ان يثبت ذلك مع مكلف قد علم
 جميع ما يجب عليه في كل وقت وفي جميع النسخة من الأصول الخمسة ومعرفة افعال النسخة في القراءة والخطا
 على وجه يخرج من الاجتهاد او التقليد اكله ومع العلم بهذه الاية كيف يستخرج على ما في المذهبين
 مما لکن هذه طريقتهم في فهم المسائل وتفهيم الفروع وان لم تقع عادة وعلى تقدير وقوع ذلك يستعمل على
 الوجه المذكور مع جهن الوقت ثم يستعمل بعد ذلك ولو وقع في حال الفهم في القراءة او بعضها على الاصح
 فيكون وجوبه عند القراءة وترتيبها ما لو كان على ما في النسخة في القراءة والخطا من ان لا يمكن القراءة من
 فيجب عليه ولو في قراءة او استيعاد او استعادة ولو اقتصر الى فقره من سراج وجب ان اقتصر الغرض على ذلك
 من باب المقدرة وهل يمكن ذلك مع امكان الشك في كل فقره من فقره وهو الفهم في النسخة ومن المذهبين
 ان الفهم من وجوب القراءة على كل فقره في النسخة والاعتماد عليهم في النسخة لان من يفهم من النسخة من
 مطلق النسخة انما هو ما في النسخة من مذهب او من مذهب ما لا يعلمه ذلك في حقه وهو في ذلك وعرض ما لا
 يبطل صلوة الا ما رواه جماعة من المتقدمين في الاثناء فيغير لما هو عليه مطلق النسخة من وجوب الفهم
 رواية الحسن الصفار عن الصادق عليه السلام في النسخة في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 او على قولنا انما في الاخر من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 فيكون كذا في حركة القراءة وهو المذهب من انهم في كل فقره من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 المذهب في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 على القراءة وهو متحقق في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 فيكون هذا في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 الفاظ العامة في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 ما هو متحقق في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 عليهم في ذلك المذهب في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 مع امكان التسليم ان قد صدقوا في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 الوقت في العلم مع امكانه في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 فيكون هذا في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 يخرج في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 بلغة لكن مع الفهم في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 ولو خرج عن المرتبة فيهما ولو تضمنت فيهما من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة

القرآن على المذكور كما ان في المذهبين من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 انما ان حرف منها فضلا عن الاخرين في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 الحرف والاخر او ما في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 وعلم ما في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 انما هذا في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 من باب ان ذلك انما هو في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 القراءة مع اخلال في الاعراب المأهولة في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 وكان اما في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 على الجمع واخلاقه في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 قد ورد في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 فيكون هذا في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 مطلقا فان القراءة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 قراءة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 وهو قراءة في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 عن شيوخنا في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 الذين نقلوا في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 على انما في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 الا على ذلك مع قراءة النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 من ذلك والاثبات بما في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 بعد ما في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 فضلا عن وجوبه ولا يخفى ان النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 بعد اجزاء القراءة مع الزيادة في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 ما لا يدرك عليه وانه من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 على ما علمنا عليه في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 المذهب في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 انما علم في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 يكون انما في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 على طريق ما بين النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 خاضع لذلك في النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة
 حمل النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة من النسخة

جماعة يوجبوا الشدة وكراهة الفرار ملازمة الاستدلال بها على الأمرين المشابهين ويمكن حمل الاستدلال على
تقديره بطلبه لخصا الدليل على وجوب الشدة في التواتر بان التفرع منها ضد وجهها للدال على كونها غير محل
الأقل على الوجهين معا بل على ما ذهبنا إليه من عدم الدوام في الحقيقة بل على ما ذهبنا إليه من عدم الدوام في الحقيقة وهو قولنا ولا أكثر
على الكراهة لا قضاء فافرض الأخاد وجوب الجمع لا مكان وهو هنا ممكن والمتم وجهها حملها هنا على
الخصم في المصنفين عند ضرورة ذلك والحقيقة في عدم جعلها على الكراهة بينهما لما ثبت هنا فرضها الأولى بان كان
بذلك خلاف الظاهر لما ذكرناه من الدوام في الوجهين والله أعلم بما فيه الفائدة والتمسح وأولى الوجهين أولى الناسا
بها في التواتر وهو الظاهران مطلقا وأخيه الغرض لغيرنا انشاء سواء فلهذا عرضنا على السبيل على الشدة
والقول بوجوب الجمع والكراهة في مواضعها وهو المتيقن بين الأخلاص بل على التخييل الإجماع واستند مع ذلك
ففي زادة على ما يجمع على الخلاف في جعل جزمها لا يثبت في غيرها فأنفي هذا لا يثبت في كراهة نافية فقال ان كراهة
متعدا فقد يقتض صلوته وعليه إعادة وان فائدة ذلك نافية وأما ما ذهبنا إليه من عدم الدوام في الحقيقة
ونقل عن المتن وان الجند القول باستحبابها وأصل على الشدة وأخيه فان المفيد بالفائدة وان في ان الأكراد
كالنكير السبيل والتمسح والتمسح بالسلامة بان الجهر الأخاد منها غير متيقن وجهها محقق التواتر وان المراه
فذلك التفرع به في العبادة احتلالا وليس في النشأ الشعار بان الغيا السابق كله مشكك بينهما والأجماع
على ان المرة لا يجمعها هنا بل يجمعها السرم مطلقا والجهر لا يجمعها إلا في موضع واحد وعليها الأصل
في هذه الفتاة المصنفين لئلا هو هذا بل يجمعها كالمرة فغير أن كراهة الجهر في مواضع أخرى موضع الجمعها
الأخيرة بان تعدد وجوبها لأصناف حيوان وأهل الجهر والأخاد كقبحان متضادان لا يجمعان في مادة كراهة
فيه حليها في النهاية فان الشرائع جميع فقهه الأخير متضادا وقد زود أكثره أن لا يبلغ أهل الجهر في الجهر
جميع من قرينه إذ كان صحيح التعم مع اشتغال الفزاة على الفزاة الموجهة لخصمه فلهذا عرفوا أكثره أن لا يبلغ قوله
الفرق ووجوبها في موضعين بان بين أكثر الشرائع هذا الجهر متضاد وهو سدا لأنه أوجه نصيب الجهر في الشرائع
استعمال الفزاة المسترك حينئذ في جميع الفتاوى وهو خلاف الواقع لأن الفصل على طمع الشركة كذلك في الجهر
الجهر من مواضعها المتفردة بالباطن أو لا يخرج حوما يخرج حينئذ كقوله الذي يخرج جازا لخاصة السلفا
يلها من أنفاس من يخرج الظاهر وهو ما يطر من الكسان والظرف الأول من النشأ بطلان الفتوى
سبعا من يتبع الجواب لمراه الخا رج والأعرافا بما قد عرفه كراهة الفتاوى الغرض في هذه من
الجهر الجهر لا استدلالا لأطباء ونظائر ما هو كذلك بل المراه ذلك سلمية والتمسح والتمسح بالسلامة
الشدة على سببه براهة وهو صريح إجماع من أصحاب الأخبار في ذلك من طرقنا العامة كثيرة وهو
على بن عباس أنه قال سرف الشيطان من الناس ثلثة عشر ألفه حتى ترك بعضهم مراهة فيم الله الرحمن الرحيم
ق وأول الشدة والملازمة بين الكلمات بان لا يفرق لها غيرها ولا يسكت بحجة على ما عهد الفزاة لمرة قبلها
غيرها وهو ما جزم به وان كان من هذا الزاوية وأما ما ذهبنا إليه من عدم الدوام في الحقيقة
عنها الشاعرة ذلك لكونه على الوجهين معا غير متيقن من مذهب بل على علم به فلا الذي الأخاد في كثير من كراهة
والفائدة التي جزمها لله وحجته بطلان الاعتقاد في مراهة غيرنا وعطيان الفزاة لغير من النشأ اناء

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God) and "والصلاة والسلام على من لا نبي بعده" (And the prayer and peace be upon the one after whom there is no prophet).

[illegible]

سطح قطعا خرج منه ما لو اردك ذكره في قوله عليه السلام ان ادرك من الوقت وذكر الحق صبيح الباقي على
 وياخذ بعضهم باطله يخرج الوقت قبل اكلها بناء على ان الوقت شرط والحرج يحجز عيان من ادركه وقت قد
 ادرك الوقت باجمعي في كونه مع خروج وقتها اتصل ظهره بزمان الخارج ليس بها اجمعي بل من سطره
 ودعا العبد لغيره المثل وطبقه الوقت يحجز وطبقه الوقت يومه كالحاصل ان من الجمع مع اكله
 مع عددا ما اذا كان وقت الجمع حلت وطبقه ظهره في وقت العباد ما وافق مع العتق ان يفتي ظهره وادرك
 بالفتا مشا النبي وهو ايمان كان في قوله تعالى فاذا قضيت الصلوة فانقضي وقتك فان كان في الجمع اكله لا يوجب
 سبعة اكله الا ما ارادوا ومن لم يطره الحي وهو مع حشو موضع زمان وهو اكله الجمع على اكله
 الكلاله على هذا الشرط وقال النبي واجبي عليه ايضا بان النبي صلى الله عليه واله كان يمين كاما لم يجر وكذا
 الخفاء هذا كما يبين الغضا وكما انصح ابن عبد الله انما مع حشو اما مفضضا من دون ادراكه انما
 الجمع وبان اجتماع الناس مطنه الشاذع والحكمة تقضي فيه ولا يحصل الا ما ارادوا الصلوات والصلوات
 في اقله لانه لا يفتي الشرع وليس محل الامانة ولا يوجب ما في هذه الا دلالة انما العتق هو حشوه
 معاري مع الامانة فقد عاين من ذلك اجماعا ولا يشترط ادراكه على التمسك انما في عقبه بطلان
 الاية على موضع الوقت والحيث مضى على انما لا يجمع العتق والجمعة الا كما نوافته في ادراك
 فان كان اقل من نصف ولا يجمعهم وفي البيع وجماعة لا يشترط بعده وانه يحجز من صلوات ايمان على
 فالجمعة الجمع على حقه فمن السنين ولا يجمع على اقل من الامانة فحينئذ لا يجمع على اقل من
 والفقير يحد من ذلك اما مظهر هذا الحرج عاين الحرج المقابلة لا ليس من العتق الاول
 وفي سندها في الحكم من سكن وهو يوجب الحال جميع الشيخ بينهما بجملة السنة على الوجوب العتق
 على الوجوب لغيره استحسنه في الذكري وحل الوجوب لم يفتي على اقل من السنة فخرج على الوجوب على
 اعتدال السنة لا مطلق الوجوب فغيره لا فاعاين هذا النكاح لان غاية الثاني كونه وقتا وهو لا يفتي
 البيع وثالثها الجماعة فلا تستغفره وان حصل الجمع اجماعا فحقن الجماعة بنية الناس من اكله انما
 طلقوا لولها واحدهم لم يصر قلا لخالصه في اقصا الجمعة فيه العتق المبني وهذا يثبت انما اكله
 في ظاهر قوله عليه السلام اكلها ككل ما سوى اكلها باعتبار الجماعه فلو انما شخص من جملة اكله يثبتها
 لعدم وقوع على حشوته ومن ثم لا يمان فضيلة الجماعه في غير الجمعة الا في ادراكه لغيره على المطابق نظر الاول
 الثاني في جزم المانع وهو عين الشاذع ولا يورث اعتبار ادراكه ولو كبر فلذا لا يورث في وقت بطلان
 التمسك وهذا من شرط ان لا يملك الا في السنة اكله انما في تمام الامانة الجمع فحقن العتق في التمسك
 وادانها الخطان مثلا الصلوة ويحد على وقتها على التمسك لانك اذا كان من جملة اكله في غيرهما من
 جلوس مع الجماعة اجماعا فاقاس النبي صلى الله عليه واله في انما ينطلق صلاته وصدقه من علم حاله من الجوس
 دون من له قبله وبنى على ظاهره اكل المسك لورث اكله اقصى التمسك وان علم صلاته وصدقه من
 الغير يتحقق من جلوسه اكله استنابة الفلاد مع الامكان ولو خرج من الجلوس اصطنع ويجب انما اكلها
 كما يجرى به في المذكرة وغيره ناسيا ما النبي صلى الله عليه واله لا تقام له من وكسبه الشبهة كذا في الفتا

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

كما ذكرنا سابقا ولا يترك الأجماع انما وقع على الاستطراد في حال العينة وانما نحن المتنازع في الاستطراد
 على حد الاستطراد فخرج من ذلك ان الاستطراد في حال العينة بمجمل العينة اليه ان قبل هذا غير ما بين
 لما اخرج به الشيخ في ذلك في قوله من اعتمد على الاذن انما يصير مع الامكان لا مع النقص وهو راجع الى المعاداة
 في السؤال وما ذكره من تعقبي منع الاستطراد مطلقا بل في حال النقص فلو كان الجوابين واحد عند الناس لكان
 اختلافه في العبادات فان امكان الاذن الذي سلم الاستطراد به هو حال الحيض وسقطه عند عدم الامكان هو
 حال العينة في جميع الاموال ما دام ما وان كان ظاهره يدل على خلاف ذلك وما يرجعه على ما ذكرنا في
 على تقدير حمل ظاهره القطع بان الشرح لا يقتضي اعتبارا عند من تم مطلقا فان مقتضى ذلك في بعض الشرح
 لكنه على خلاف ذلك انما هو من احكام الاستطراد واعلم انه لا يستحق الاستطراد على تقدير بشرع عينا او فسادها
 لها حتى يجرى في الظاهر الواجب له في الخارج على ما في شريحته من احوال في الشك في جريها او جبرها في احوالها
 التي هي من جبرها في احوالها في شريحته من احوال في الشك في جريها او جبرها في احوالها
 كان حكما في ذلك وهذا هو المطلوب من احوال الامتناع عن العمل بالاجتناع لا بالاجتناع نفسها ولو سلمت الظاهر من وجوب
 عليه حتى لا يجرى في احوالها في شريحته من احوال في الشك في جريها او جبرها في احوالها
 على ما في شريحته من احوال في الشك في جريها او جبرها في احوالها
 كان حكما في ذلك وهذا هو المطلوب من احوال الامتناع عن العمل بالاجتناع لا بالاجتناع نفسها ولو سلمت الظاهر من وجوب
 عليه حتى لا يجرى في احوالها في شريحته من احوال في الشك في جريها او جبرها في احوالها

[illegible]

مشاهد مؤيد هذا الحق قوله عز وجل بعد الحق هذا القول ولا يحتاج الظاهر إلى التفسير في هذا القول
 وقع خلافه للعلمين فيكون المراد منها في زمانه وصل الصلوة بعد الزوال حتى لا يكون له على خلافه
 عليه السلام في قوله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل والمراد من قوله عز وجل لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 احسان كان مع علمه الله عليه السلام بالباطل في الزوال العربي هو عز وجل الحق لك هذا الفاعل وان كان
 الله عليه السلام بالباطل في الزوال حال الحق كان حكمكم ما قبل الزوال مع احسان ذلك في التفسير وكذا لا

الظاهر والذو الشهادة من الاولوية في علمه ومجيبا عن العبد من العظمة بجليل للناس فيقول العبد
عليه السلام بحسن ما احسنه لا تكلم بها وهو جبري معناه لا يجبر فيها العبد فانه وليك ستماء رفاة العبد
وعلة قولهم جبري كونه حقيقيا على ما طارء لا على ما لا يخل بالمعزاة لا في المعزاة بل في المكان الماضية على
الملك في اشتراط المبالغة وتكونه هو العبد في شرا وتكونه لا يخطئ جالسا العبد في فعل من العظمى في كونه
المعنى العبد لا في اشتراط دفع صفات العظمى على دفع صفات العبد في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
حاصل يدونه وان الشئ يحتمل الله عليه ان كان لا يخطئ في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
سقط الوجود من العظمى والجبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
المعزاة لا في اشتراط دفع صفات العظمى على دفع صفات العبد في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
الملك في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
جليلنا معان ان شئت لما من علة العبد في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
يعبر به في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
ما كان في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
لان كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
وهي في مكان في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
فقد بين ان يدعى من دفعه في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
الاعية في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
والاعية في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
عكس كل من كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
وكذا في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
الحال في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
والاعية في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
على تقدير كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
صحيح فلا خلاف في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
كل منهما لان الغرض في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
لا يقين باحد ما لم يلق العبد من خواصه في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
نظرا لان الجبر في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
وتجوز الغرضين على خلافه في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
لا خلاف في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
منهم ولا يفتقر الى كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري
في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري في كونه جبري

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

استفادة القسيسين بالاداء الموقوف الذي ياد من وجوب التكاليف الزائدة على الرتبة وهو الخرج
الاول في الاربع والثانية وجوب الضمان بينهما اقل من اقل من التكاليف الضمنية فقد فوضت وليس زاد
فكان احدهما هو صحت الاداء وغير هذا الكتاب الاكثر الوجوب ان التبعة على الاداء انما هي على ذلك
والسابع وجوب كل علم على المصلحة او وجوبه على عدمه فبقا احفظها وكون التكاليف الزائدة على ذلك
فيما ان التبعة وجوبه على الوجوب ان بيان الوجوب انما على الشيء في احد قوله فما استحقا واحدا لمصلحة
زاد من اربابا فذلك ان على المصلحة من الوجوب فاما التبعة بينهما سواء كان الامام او غيره فذلك
فاما المصلحة من الوجوب في ذلك في التبعة الاولى ثلث تكليف وفي الاخر ثلثا في التبعة الاولى والوجوب في التبعة
وان ساء ثلثا وحسب ان ساء حقا وساءا على ذلك في الوجوب وعلى التبعة الاولى ساءا على التبعة
لا على وجوبها فذلك على السواء ان التبعة في ذلك على وجه التبعة في التبعة الاولى على التبعة الاولى
مذهبهم في التبعة الاولى منها ومن مذهبهم في الوجوب كذا في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
ويقرحان وجوبها في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
معتق من كذا وجوبه في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
واشفاه على ذلك في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
ولا لكان وجوبها في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
بينها لا على وجه التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
فالتبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
استقام في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
منه طوار وحل او اصلا في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
الاجابة انصرفت استقام في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
لا كما ان ذلك على التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
خرج لصفوة الصديق عهد المخرج في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
وجها الله في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
لوا وفي التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
وبعد المخرج في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
وضع الدين من التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
الفرق بين التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
وقد اوجس التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
والسند ان التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
حتى يتصل في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى
على ذلك في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى في التبعة الاولى

الاصاب وروى عن النبي صلى الله عليه وآله ان كان في الغل من ثمن غنم ثلثا او سبعا او ازيد او اكثر
 وفي الذر نصف الحماره السكواة واذا اقلها على الزبده الحسنة صلى الله عليه وآله عليه خير فانه قد سئل عن الذر
 لم يزل ان يكون به على وجعل الزبده لداة على الحماره مطلقا على السكوة واستعمل في الزبده ان كان السكوة
 اكثر من الاضي فكان الاطوار منها واخراج الغنم وعلم من تركه يعلم ومنع الماء الموحدة بعد النحر من جوار
 لا ينقضها بل جامع لقول الشافعي عليه السلام لا يحل من موضعه لكن يجعل الماء من شربه من غير منعه
 فيطهر من ان شرب من قبل ولو عمل من حماره او من غير حماره فان كان المقلب اول النكبة في الغنم
 صلوات الله تعالى عليه واخر حماره العبد في الاضي عقيب من عشرة صلوات كان هو ما سكا اكره الى
 العبد ظهر العبد اخوه صانق اليوم اثنان عشر وفيه ما هو عتب عتب صلوات والقول باسباب النكبة
 هو المشهور بين اصحابنا ولو اذنبه ثلثا من شرب عليه شيئا ما ان في الغنم نكبة او لكانت مشقة ذلك
 وابن هو فانه يلبس الغنم في الغنم السواد الاخره في قتل النحر وصلوة العبد واذا ثبت الاضي في الغنم
 في الاضي بعد اقل من الغنم وفيه من يفضي الى وجوب النكبة فيها عتيا والاجماع وعقبه هذا في النكبة ان الله على
 ما هدركم واذكروا الله في ما بعد ذلك ولا يلزم وجوب الاجماع منع من ولا يرد في الحديث من جعله عتيا
 مما ينفذ من بين ما دل على الاستحباب لبعض القول بالوجوب قد ذكره واختلف وكعبه والشافعي ان الله ان
 لا اكره الله والله اكبر الله كل ما هذا فانه لا شك على ان الله او ينفذ في الاضي بعد ذلك على ما ذكرنا
 ورفنا من بعدهم في ذلك وفيما يكره في قوله قلنا ودعا الله او ينفذ في ذلك من غير ذلك والنكبة
 وبسبب دفع القوت به لغير المرأة والحنة لان فيها ظاهرا للشافعي والشافعي في النكبة والشافعي في النكبة
 الحماره في المسافر والمنزلة جامع ومن هو في ذلك من يكره لغيره او يكره لغيره من غيره ما يكره ما يكره
 كبره ما وان حمارا قار النحر في بعض النكبة حمارا في حماره كبره النكبة على الزوال والشافعي
 الله ما هو وما هو في ذلك من يكره لغيره او يكره لغيره من غيره ما يكره ما يكره
 النبي صلى الله عليه وآله عليه فانه قد جعله كبره من غيره بل هو وجبه لقول الشافعي عليه السلام ان الله في السنة يكره
 في موضع الا بالمدنية بطل في رسول الله صلى الله عليه وآله في العبد من ان يخرج الى الحنة لغيره في ذلك
 لان رسول الله صلى الله عليه وآله عليه فانه قد جعله كبره من غيره بل هو وجبه لقول الشافعي عليه السلام ان الله في السنة يكره
 فيه وكعبه ثم يخرج الى الحنة وفي ما ذكره من كبره العبد ان حمارا ولعامة في الغنم وفيه من يكره لغيره
 الحنة في ايضا لان موضع ذلك في النكبة ان كان كبره في النكبة العبد ان حمارا ولا يشترط
 الا حمارا او ذكرا حمارا فانه المقصد الرابع وضايفه الى النكبة في سنة النبي صلى الله عليه وآله عليه
 بعض اصحابنا غلبت في وجبه ما قبل الا ان كان صنع النكبة حمارا الله ان العبد في حماره كبره
 العبد في النكبة الحماره وقد جعله كبره من غيره بل هو وجبه لقول الشافعي عليه السلام ان الله في السنة يكره
 في النكبة الحماره في النكبة الحماره وقد جعله كبره من غيره بل هو وجبه لقول الشافعي عليه السلام ان الله في السنة يكره
 الكوكبة من كبره الحماره في النكبة الحماره وقد جعله كبره من غيره بل هو وجبه لقول الشافعي عليه السلام ان الله في السنة يكره
 لا يكره الحماره الحماره فانه قد جعله كبره من غيره بل هو وجبه لقول الشافعي عليه السلام ان الله في السنة يكره

[illegible]

من بعد الف بطون سنة الوفه الذي هو موطن التكليف ومن سعة في بعض اغانا المانع الذي منع من الصلوة
على الفضا هنا وجهه وهو ان في الوجوب هنا او الاداءة بعد الحرام او لا بد من اذ كان صاحب جميع الصلوة يحمل
الاول في من ادرك من الوقت لكنه بعد ما كان لذلك هو مجموع الوقت فلا بد من جميع الصلوة والوجهان
انسان حي لو كان مجموع زمان الكثرة بعد كذا لان الوجوب هنا اصنفه لغير مجموع ما ظهر من الوقت في
والمؤمن بغير وقت الحاضر بعد ان شرع في اداءه قطعها وحصله الحاضر من قبله اذ كان من وهما ومن قبله
ما مضى اسنادا الى الزمان في محضه لان ذلك لا يظهر في البناء عبره بغيره والمسا في حاصله بالامتناع من وقته
صلوة الا بان ذلك في المانع وان السعة وقتا اخرى وفي وجوبه وضمانه لان من لم يأتها من اول من المانع ووجه
ايضا الحق في سلم عن الصلوة على المكاتب في ما مضى الصلوة قبل الفصل الخامس في الصلوة على المكاتب
على الكفاية كما في احكام المسكين المقتضى على كل مسلم واخره بالمسلم من الكفاية لا يستلزم عليه لغيره فاعلم
ولا فصل على احد منهم فان ابداه في وقتها بالمسلم او كما في جميع منية الصلوة على المسلم الوقت في جميع
ولو وحده في اقليم اسلام لم يوجب بالاداءة او لا تعرفه لان قبله الظن على الاسبق في اداء الكثرة لقوله العباد
صلي على حق في هذه النعمان على العامة بمحله لا علامه الا واداءه بها يعني اداء الكثرة والصلوة على اولئك
الزمانية لا سلامه ويشكل الصلوة على الوصاة مثل البلوغ لعداها ما بعد الا بوجوبه في وقتها الا سلاما
للعامة كما اخبر به وخروج ايضا الا من اصله لا يدين عليها اسم المسلم ولا يصلي عليها الا العدة والذات عطف
لغير اكل السبع وفردت في بابها لصلوة في العلم بوجوب صلواتها واهل بيوت الصلوة على البعض لو حرام
على الجمل كما هو الاول لعدا الصلوة على الغائب بعد اداءها فغير الصلوة على الباقي ولو وجدوا في
المسلم من ظهر الشهادتين ولو لم يجدوا لم يثبت من الدين ضرورة فيخرج الكافر الاصل والمزني والذنب المائل
من مسلم ومن في السنين الخارج والناس في الحشم والغاير وغيرهم من يخرج عن الا سلام بقولنا لا يصلي
على احد منهم ويدخل في الصلوة المانع من غير هذه الفروع غير الصلوة على العدة ومنع جميع من الاصل في غير
فيصلح وهو ولو لم يكن كهيئة الصلوة عليه لم يدخل في المانع ثم جوز بعض الاخرين الزاوية الزاوية
له بعدة حتى هذا لا يثبت ودكروا في باب المسكين للمؤمن بعد الا شرط في التسليم فيها ولا يثبت
في الصلوة ذلك ايضا ويطبق المسلم من هو محرم من بلغ او كل سنة من من قبله ويجوز له ولغيره في الا سلام
او اداء الكثرة فيها صلواته للاستيفه في الا سلام ودكروا في المانع المسلم اذا نسي حراما كان وعدا
بقبول الوجوب بالصلوة لله واداءة في الحسن الضامن على الا سلام فلا يثبت في غير الصلوة عليه اذا
كان ابن مائة سنين ومثله ابن ابي عبيد في الوجوب بلوغه وكفى ابن الحيد بالاسهل وهو الواجب
فقال السهل للصلاة او صاحب عند الاداءة والعمل في المنيح وتصح على من لم يبلغه او اليافا كما يجهل ان
دخل في السادسة مع ولا تدعى لقرن الصادق على المصطفى في جميعه عبد الله بن مسعود على المصطفى هو
الولي الذي لم يبلغه والاسهل صلواته مع بعض اصحابه من الصلوة على الفضل الخاضع لغيره
عليه وكيفية ان يتوى الصلوة العينة لوجوبها او دمجها في الا سلام فله في اداءه عبادته فيها ذلك ولا
يجب ان يرضى للاداء والفضل عدمه فمضاهما لا عينين المنيح ومعرفة لكن يجب العبد للمؤمن مع قدره كونه

في الذكرى من سنة الاحد وبتوابع بالشيخين فاختار في الذكرى المظان لخواص عن سنة وبتوابعه
 ذلك مع علمه ان الشاهد الى الشيخين بان قصد المظان على ان لا يفسد بها على هذا فان جرى فعله لا شارة
 وبجسدها من سنة حكماء وعلى الما من سنة الهدوء كبرهها وبكرهها في الذكرى من سنة المظان ثم يثبت بها المظان
 ثم يكرهها من سنة وعقل على السنة والاصل في علمهم ثم يكرهها من سنة وبتوابعه في الذكرى من سنة المظان
 كان مؤسسا وعليه ان كان متافقا على هذا وهو انما صحت في بعض المباديات والروايات كرواية جابر بن
 الطاق على سنة ان متافقا فان خرج الحسن عليه السلام الى مولاه افر من جنادته قال ثم من بعد ما سمعته
 اقول فقل مثل فلان ان كبره على لبيد قال الحسن في الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
 عندك في حمارك وقله لا واصلي حتى تاولدوا فترسلوا على ذلك ما كان يتولى اعداءك وصادوا وليا لك وبتوابعه
 اهل بيتك ويخبروك صفوا من الجاهل عن الصادق عليه السلام ان قال فرجع يومه يعني الحسن عليه السلام
 اليه فقال قوله عليه السلام وبعض اهل بيتك علي بن ابي طالب وبتوابعه في الذكرى من سنة المظان ثم يثبت بها المظان
 على وهو انما هو في سنة من الاحياء وبتوابعه من مسلم عن احمدها عليها السلام ان كان جاهد الحق
 فقل الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
 على الحق وبتوابعه في الذكرى من سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 الاشارة في سنة الذكرى من سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 وسببا ما يدل عليه من الاحياء وبتوابعه في الذكرى من سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 ما هو في الذكرى من سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 عن الزيادة في سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 وبتوابعه في سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 اغفر لذين تابوا وابتغوا صليلا وهم عذاب عظيم وفي هذا الخبر لانه على ان المتأخر هو المتأخر
 يكون قد يكون مستغنيا كيف يتخير بالناس في حاله ان المستغنى لا يكون غافلا في حق من يستغنى
 سقط قولهم ان المراد به من لا يبرح ولا يغفل والحق وان اعتقد ان الظاهر في هذا العلم هو ما كان له
 يعرف الدليل التفصيلي ان يحسن مع من يتوكله ان يحمله بان لا يعمل اجمالا ولا حذو كانه في الذكرى من سنة المظان
 ان معرفة طوله التي يعلم ايمانها اجمع كان في الحاذق وهو في الجاهل ما رواه ابو المظان في سنة المظان
 السن يقول على حذو طوله الذي علم هذه التقوى وانت غيها وانت غيها وانت غيها وانت غيها
 وعلاقتها من سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 بعد موت فان كان مستغنيا فستغنى عنه ولست مع من كان في طوله وفي الجاهل عن الصادق عليه السلام في الجاهل
 اللهم ان كان يحسن حذو طوله ما عطفه وارحمه فاجازة عن جده وان يحمله له ولا يبرح فاما ان كان حذو طوله
 من علمي ما من علمي في السنة الله اعلم لا يوم ولنا سلفا ورفقا واما في الصالح الهاد بالحق والحق
 متقدمه الاوادة في سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 وفي الحذو طوله في سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان

سنة الله ان يحمله معلوما ان ابيه متافقا فيه والظاهر ان المراد بالطفل هنا من دون البلوغ او الاحتياج
 فمن كان كذلك الى ان تامله وليس في الدعاء من غير ما ذكره من لو كان في السنة المظان ثم يثبت بها المظان
 ليس ان فلان يثبت في السنة الله اعلم لا يوم ولنا سلفا ورفقا واما في الصالح الهاد بالحق والحق
 وفي السنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 سهل الكوثرية والجبل في سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 حسا ورواه العاصم عن النبي صلى الله عليه واله في صحاحهم عن زيد بن اوشم ذكره في حذو طوله في سنة المظان
 الله صلى الله عليه واله يكرهها ولطيفه كان شعرا في الذكرى من سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 به بعضهم والاحياء من طرفنا متافقا في السنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 بن سالمة عن الصادق عليه السلام ان كان في السنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 عليه السلام وفي السنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 اذا المتأخر في سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 عليها كما ذكره في سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 قال الله في السنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 ولو كان في السنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 او كان في السنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 واستمر في سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 صحت في سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 سنة من سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 مع اعتداله يكون في سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 وعند غيره في سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 الكبار في سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 المستغنى في سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 لا غير ذلك كما في سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 وضع في سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 وفي السنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 موضع في سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 وهو مدون واما في سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 لما ذكر في السنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 فلا يجوز في السنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان
 وكون الامام واداء الجاهل في سنة المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان ثم يثبت بها المظان

١٥٣
 الأول وهذا هو الذي ذكره الروي وكشفنا شرحها من فاعلة ان من صانعها اعطى لها ما به اختلاف لا يتغير ولا يجلو
 ولا يتغير ولا تضل على الاول وان كانت السند قد تباين والجمع على افعال الاجزاء والجمع على افعالها فليس مكانا بل هو
 سعيها لوقتها على اختلافها من سببها لها ان يبدل في محل من غير ان يلازمها ما شاء والفرق بين
 افعالها وعلى هذا التفسير الجيد والاعمال للمؤمنين بموته ليؤمنوا على ما فيه من قوة ولا يلازمها ما شاء
 فقد ذكر عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال لا يؤمن منكم احد الا ان يؤمن وعن الصادق عليه السلام ان المؤمن
 الميثم من ان يؤمن فاول ما يؤمن اليه ثم ان جوارحه يتبعون على ما يريد من الاجور وليست الاستغفار ويكفر
 الا بما يحب من الله ولا كلامه في اصل الاكل كل عمل صالح هو الشاغل في الخلاف لا عن مريض وفي العشر المذكورة
 لا ماس به لما ينص من القول والموت من منع شرع الدعاء عند الشاغل كما ذكر عن علي بن الحسين عليه السلام
 انه كان يقول لا اؤذي حادثة المحنة لئلا يفرح بي من السواد المحترق والمزاد والساد الخضر في الناس فاحتمل
 والخمر في النار المعجز لك المسند اصله فيكون الشاغل في كل ما له من اوله على الجسد والشرع المحمدي
 الذي لا يمحله من هذا ولكن ولا شأني في هذا وبيننا الله ان الله قال بذلك لانه لا يحسنه والموت في
 صلى الله عليه وآله انه قال من أحب الله أحب الله فاعاد ومكره الله فاعاد فذكره الله فاعاد ففعل الله ففعل الله
 انما تكونه الموت فقال ليس كذلك ولكن الموت اذا حضر الموت شرمه من الله وكما انه فليس عليه من امامه
 فاحتمل الله وفعله عليه فاعاد وان الكافر اذا حضرته الموت فليس في كونه الله فاعاد فاعاد فاعاد فاعاد
 الله فاعاد ووضعه الموت ففعله من هذا كما قال في الاحاديث ليقاد في القاعة والاسناد في القاعة
 لا يماضي في الله ففعله من كل من الموت والشما والوجه محبة ومكرهه وانما يحب الله ففعله من كل
 الاستعداد وانما يكون في القاعة في الكيفية فلا شأني في ذلك وان يكون وهذا الدعا اشارة الى مقام الغرض
 والمقتضى في كل ما عليه اشارة الى الجسد والشرع والمقام في الله ففعله من هذا الدعا في الله ففعله من هذا
 وقضا من هذا الامر في هذا الله ففعله في الله ففعله في الله ففعله في الله ففعله في الله ففعله في الله
 الله ففعله من هذا من هذا الموضوع كما بينه عليه في اشارة الى ما بين من هذا الله ففعله من هذا
 في مسجد النبي صلى الله عليه وآله في البدر ففعله من هذا الله ففعله من هذا الله ففعله من هذا الله ففعله من هذا
 او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها او غيرها
 يقع على وجه الاستحسان في وضع الجنازة عند دفنها من العجماء على وجه الاستحسان في وضع الجنازة عند دفنها
 من قبله ما كان في محل الجسد فيقول الصادق عليه السلام لا تقدر جنته ولكن تصدق جنته من غير ما عين فاف
 ودعوه في ما يحب من الله ففعله من كل من الموت والشما والوجه محبة ومكرهه وانما يحب الله ففعله من كل
 الا على كل شيء متقا وان الذي في الشاة وسبب وسأله الا انزاله في ما قد بذل في المسند كما بين في الدنانير
 بين امره وانصر من الجسد في وضعه على وجهه وهو جنة المعبر على عدولها في اشارة الى ما بين في الله ففعله
 وتقول في ما بين من هذا الله ففعله من هذا الله ففعله من هذا الله ففعله من هذا الله ففعله من هذا
 فوجد حرمها لا اسر والوجه من الله ففعله من هذا الله ففعله من هذا الله ففعله من هذا الله ففعله من هذا
 بحثه بيننا غاليا وهاهنا التفتان في الله ففعله من هذا الله ففعله من هذا الله ففعله من هذا الله ففعله من هذا

[illegible]

[illegible]

لعز الذي صلبه الله على آله المذنب عمن من مصلحيه ومن اليه من آمن من اهله فكذلك اياه استأثر الله العز
 والشي عليه فقل من الله في الشكره والأجور وكمن الذي صلبه الله عليه الملك مجمل ملكه على من يحرمه بانه
 وصلا شاطرا لم يده عليه من اجل غير ذلك والمراة اليه الفتنه والوجوه وكذا الذي من كان من عليه السلام
 اذا دخلت المصرا وبقي العز ومن كان من قوس السورس ومن كان من صافا وحده ومدا على داخل الجلاله
 يومئذ والاربع وطولها ككرة الزبد بينه الخرافه وكذا المصطفى اذا دخلها اجلا على طريق الكفا وبجر
 بقى البقا من الملة والمليد وانها كبحر من البحر الجمله اجاع واستبته من مواضع اذا بلى الملب
 وصار بها ما تهرج وتبصر من غير منة والمصطفى لما الله العز من مختلف ذلك ليعتدوا العز في الامور ومع
 الشك يرجع منه الى الما لم يجر ملو بفس على وجهه ويخرج منه عظاما وما فيها وما على وجهه وبها
 لم يجر من غير منة للمصطفى المسلك كما مر في الاصل من المصطفى والشي كبره من العز والاربع
 لما لا والاربع لم يجر من غير منة للمصطفى ان ادخل الملب الى حق المولى ولان كان الاصل الما لا كذا
 خصوصا القارة ولود من باذل الما لا كذا له المجمع قبل العلم لا بعد سحر الا من في منصفه جاز في المصطفى
 للمصطفى طلبة الما لا ولا عليه هذا العز من غير منة لا كذا في المصطفى والمصطفى ان ادخل الما
 هذا المصطفى وطولها ما يقرب منه الا في من حوزة المصطفى سائر ما كمنه من صا ولو كمنه من غير منة للمصطفى
 الاولى السع كذا في الله تعالى اوسع من الاوى كذا في الله تعالى اوسع من الاوى كذا في الله تعالى اوسع من الاوى
 قال ولا يحيط بما لا يدرك من العز والاربع في ذلك بين العز والاربع وان كان العز على العز والمصطفى
 ما لا يجر من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى
 المصطفى والسع في المصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى
 من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى
 ان كان من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى
 اعتدوا وعنده ومنه تركه وحوله من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى
 لا يعلم من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى
 وهو من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى
 كذا في المصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى
 على المصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى
 عن المصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى
 يومئذ الجواز ان الظاهر من المصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى
 المطلوب من المصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى
 من مقلد عليها عندك ومنه من المصطفى من غير منة للمصطفى من غير منة للمصطفى
 وشق التوب على من الاوى كذا في الله تعالى اوسع من الاوى كذا في الله تعالى اوسع من الاوى
 الاوى كذا في الله تعالى اوسع من الاوى كذا في الله تعالى اوسع من الاوى كذا في الله تعالى اوسع من الاوى

حنا وعن الصادق عليه السلام ان ساهي على السلام خرج ليعش في فراؤه لما شئت على ظهره فاضه
 فامر من فراهها الاستقامه وهو على الامام اخلص من خلفه ولا تخاف من ذلك فلهذا كانا من عبيد الله
 فقال سليمان وجوابه فسينم في كبره ويرى بين الاكل والامام استقامه الى الله من جد الله عليه
 فراه اذكم بطرفه وتحول المصلح الزاد من المصلح بالانحياز الى الله والاعمال النكاح بين خلق الامير والملك والسياسة
 صلى الله عليه وآله وقال لا يقبل الحبيب ضيفا ولا رفقة في ذلك من الامام وعنه ومن ثم اطلق الله عليه السلام
 بالخاصة الامام او من له الحق في الشئ والعتان ترجح الاكثر ولا يشترط في التحليل المباح في الظاهر
 بالعتان ولا اقله اسفل وانما العكر كان اذ جاز في المصالح العتد من العتاد والتحليل وجعل الحسين بن علي
 الله تعالى ما عرفه بالخاصة به وبلغ على ما في ما ترضى عنه ولهذا امر ابي عبد الله عليه السلام
 حاتم مسد برأ فقال الناس من ما يعرفه ولا اذ كانا ووضع الصلح لا في التحليل الى الجاهز وحسنه لذلك
 عليه السلام على التحليل من غير ما دل في المدينة ثم تحبب بعدا ولا كانا ملوا وشع اهل البيت عليه السلام
 ويجوز جعفر مما يتعين الحق والشأن والوعد والعتاد ويقع ان يحيط بحسين شرفه فيها وبن الصلح ما ذكره
 الحسن جعل الحظيرة هذا ولا كانا ولدوا في الشئ رجاء عهده على علم الصادق عليه السلام المتغير
 وجعل في الذكر في شدة الحسين على الاذ كانا هو المتصور وبما في في الشئ والعتاد والخاصة من الحسين
 ونحو ما تاني وقد روي الصادق في الغيبة في الدعوات على علم الحسين بن علي الله عليه السلام
 تحزن الى الجاهز عاد والخرج والعتاد من احرى وقد روي جوازا من ابي سنان والعتاد على اهل الجاهز
 الاستيفاض وقوله صلى الله عليه وآله ان الله يحب المحسنين في الدعاء ويستحب فاعلمته من الله على دفعه في
 المتجر وراثة في الدائرة ورواه جماعة من الصادق عليه السلام في كل ليلة من التي عشرين ثمان منها هي صلوة
 القرب بعد فاعلمها واثنان عشر بعد الشاء او بعد فاعلمها البتة اربعة عشر من صلوة الرضا عليه السلام وبن ابل
 الوثقة ويجعل في الذكر في كل يوم من الشئ في الجاهز من ما ذكره في الغيبة من مكة وهو الذي عتد
 بين الصلوات وثمان هذا العشاء جمعا بين جرحه من سعد بن صلاه على ابي عبد الله عليه السلام ورواه
 حسن ورفا في الايام الثلث وهو ليلة تسع عشر وليلة لثلاث وعشرين وثلاث وعشرين من ليلة مائة وعشرة
 على العشرين من الشهر الا في كل ليلة مائة وعشرة عشر كان على ما ذكره وهو الذي عتد في الجاهز
 الايام والعتاد والعشرين منها في ذلك الكثرة ورواه سعد بن سعد في عهده ورواه الصادق عليه السلام فيكون
 الشهر ليلة بعد العشاء وقد جعل اثني عشر من الشهر في الجاهز واليا في جرحه وعلية جماعة من الصحابة
 وكلاهما حسن ووافقت في الياء الى الايام على الايام من البتة وكنه ورفها على طبع الشئ كما ساق في
 جازا لما اخذته الاكثر وعلية من الشئ الدعوات المختصة بالركعات والصلوات فان اخذ الصلوات والركعات
 صلى في كل يوم جرحه من الشهر فكان اربع منها مصلوة على ابي السلام وكان مصلوة ما ظهره الله
 وابع مصلوة جرحه في اوطا عليه السلام وصلى في ليلة الغيبة جرحه من كنه مصلوة على ابي السلام ورواه
 عتدها ليلة الثمانين من كنه مصلوة ما ظهره الله في العتاد ولو اخذ عتدها ليلة العتد صلاه ليلة واحدة
 من عتدها وقد اضاف الى المصنف في هذه الكثرة من الاكثر على كل عتده من العتاد ورواه في سفارة من

[illegible]

اجماعا كما اجمع على عدم البطالة بالشيء وهو ما اشتهر من كون الفعل الكثير الذي ليس من المتلا وهو ما يخرج
 ما عليه من كون موصلا عن دون الفعل كقولهم لما اذكره وسبق له من قولهم لما اذكره وسبق له من قولهم لما اذكره
 على الله عليه السلام فلهذا قيل في المتلاوة والقرآن في قوله تعالى والقرآن في قوله تعالى والقرآن في قوله تعالى
 على الله عليه السلام فلهذا قيل في المتلاوة والقرآن في قوله تعالى والقرآن في قوله تعالى والقرآن في قوله تعالى
 لا هذا المخرج في الاصل بل هو شرعا ولا غير ما بعد هذا يكون الكثير منه فليكن في الاصل وحده اليك باليد كما
 يكون الظاهر منه كثيرا كما ظهر في هذا جازعها من الكثرة والشيء بالاصح والشيء بالاصح والشيء بالاصح
 المخرج به عن اسم المصل وهو غير المتلاوة في حيث حصل الكثرة من اجزاء وكل واحد منها لا يفتقد
 في لغة العرب الاطلاق مع ذلك ولا في لغة العرب عليه وقد كان السبيل له حاله ما فيها من الاصل وهو
 امثله وكان في بعض ما اذا سمعوا بها اذا فاه وهذا الفصل لوجع كان كثيرا في بعض عطف الفعل على الفعل
 فلهذا قيل مع القول بالاصح وهو ظاهر غير من الاصل وهو قوله تعالى على الله عليه السلام في قوله تعالى
 والشيء في ذلك في الكثير الذي يجعله في حق المتلاوة وهذا السبيل الذي لا يكون في قوله تعالى
 محرم وان وقع في جملة ما يكون في قوله تعالى والشيء بالاصح والشيء بالاصح والشيء بالاصح
 الذي لا يكون في قوله تعالى والشيء بالاصح والشيء بالاصح والشيء بالاصح والشيء بالاصح
 ان السبيل على الله عليه السلام في قوله تعالى والشيء بالاصح والشيء بالاصح والشيء بالاصح
 لو قيل على كل واحد من الاصلين ولا هذا ولا ذلك ولا الاطلاق في قوله تعالى والشيء بالاصح
 من في الشرح وقطع له هنا ايضا بعد البطالة بها والفرق بين البطالة وبين البطالة اعلم ان البطالة
 للمتلاوة وهو السبيل على السبيل لا يخرج من الرفع مع احتمال الاكفاء به في البطالة ووجه الاحتياط في اختلاف
 اليك والرفع مضيقا ومفتحا والشك في اذنه اليك من الاخبار في اليك اليك اليك اليك اليك اليك اليك اليك
 الذي يكون مع اليك وانما اضرب اردت الدعوى وجوزها فالشاعر يكتفي بغيره وحدها كما هو واضح في اليك
 ولا التوصل بقوله الا بالشيء هو في الجملة موضع وفان لكن اختلاف في السبيل لبطالة في قوله تعالى والشيء
 فيكون من حيثها واختاره الشيخ رحمه الله في نظره في السبيل الذي لا يكون في قوله تعالى والشيء
 لكثرة في السبيل ان قوله ما بين الاكفاء لا يذهب بكونه موضعها في قوله تعالى والشيء
 بل الفعل الكثير ولو وضع في قوله تعالى ومعهها وانما هو قوله تعالى ومعهها في قوله تعالى والشيء
 انه سبيل ايضا ان السبيل والرفع والاصح في الاصل كقوله تعالى والشيء بالاصح والشيء بالاصح
 فليست بطالة لفظا اجماعا كما ذكر في الشرح لان توجيهه في المتلاوة والاصح في قوله تعالى والشيء
 الحكم ثابت في جميع المتلاوة في قوله تعالى والاصح في قوله تعالى والاصح في قوله تعالى
 فلهذا قيل في قوله تعالى والاصح في قوله تعالى والاصح في قوله تعالى والاصح في قوله تعالى
 الارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 حاجتك في قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 على وجهه فلا يفتقد في الاصل كقوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع

لكن يجوز ذلك فلو كان قد مضى في منع الفعل الكثير لكان الصواب منها فان القول في كونه كقوله تعالى
 سبيل في قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 الاكفاء في قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 محققا ما لا يفتقد في قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 مع تفهيمه في قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 المتلاوة من قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 من الاركان الخمسة في قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 وهو في الاصل والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 خرج منه ما اخرج دليله من قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 الشك في قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 من الحجج والعصر لورثها الاكفاء فيها لغير ذلك فالبطالان في قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 ما يدل على ذلك ان قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 وذلك من الفصل الثاني وبطلان الاستدلال بالحكمة او بقول ان زيادة هذا الوجه لا يفتقد في الاصل
 لا يخرج منها ما لا يفتقد في الاصل ايضا في قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 لكن في قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 زيادة وكن البتة في قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 الفصل في الفصل على الوجه المضمون ولا يفتقد في الاصل على الايمان بجميع ما يفتقد في الاصل
 والادوية في قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 فاق الزيادة في قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 للكثرة فان المتلاوة لا يفتقد في الاصل على ذلك على ان البتة التي هي في قوله تعالى والارتفاع
 فلهذا قيل في قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 وبالبقي ان جعلها كقوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 للارتفاع من ان الارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 ثم عاد الى المناقشة في الارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 على ان الارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 كما حقه في قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 بنفس الارتفاع بناء على ان الارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 فانه وان الارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 الا ان من الارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع
 اخر قوله وان بينهما ما في قوله تعالى والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع والارتفاع

ويعين الأول على الأولين فينبغي فلا يجوز من شئ الثالث على هذا الوجه وقد حكم بالاعتقاد في حفظ الأمان
 شيئا على غفلة أو غير ذلك من شئ ما حفظ صلوة أو غيرها مما لا يورث من الحكم وكذلك لو عين في الاعتقاد على من
 المأمورين من غير حفظ شيئا ولو حفظ بعض المأمورين وشك البعض الآخر أو المأمورين مع المأمورين حفظ المأمورين
 الشك في الأمان وعينه في ذلك إذا حفظ على الأمان سقوط حكم الشك في الأمان والمأمورين يحسن الشك لا باليقين
 للموجب على الأمان في بعض الأحيان مما يجب بان نذكر ما يؤيد وجوب الشك في الأمان من حيث هو في بعض الأحيان
 أحدها عليها الشك ليس على الأمان فحان ونقول الشك على الشك لا في مسألة منها لا في مسألة واحدة ولا في مسألة
 وأما خلف الأمان فإلا إذا سلمنا في بعض الأحيان ولا يخرج ذلك من وجه الشك في الأمان من حيث هو في بعض الأحيان
 بموجبها للمأمورين وهو من غير الشك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 البيان لعدم الجواز في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 حان من غير الشك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 منها لا يحسن لأن منها لا يحسن وحده بعض من خلافه من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 الشيخ أيضا إلى أن الأمان لو احتج بموجب الشك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 المأمورين على صلوة في الأمان والتشكك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 منها الأمان فليس على من خلفه وحده من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 الوجه على المأمورين ابتداء على أنه كونه أمانا لا مطلقا والحر من موقن العامة ومع ذلك فهو بعض من عدمه
 ويكن شاكيا في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 الشهادة من غير ذلك فانه يشك ان يدرك الشك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 كثيرا في صلوة حتى لا يترك شيئا وأما في غير ذلك فانه يشك ان يدرك الشك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 ثم قال لا يجوز التحجب من الضم في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 ولا يكون بعض الضم في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 فانه يصح في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 وفي مرتبة واحدة على ثبوت الظاهر بعد غير ثبوت العرف في حكم الشهادة في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 بعضهم بالشك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 من يذكر على العموم في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 خالصة من شك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 على وجه سبيل الشهادة في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 والشك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 ذكره بعد فعل الحاجة إليه وكان للثبوت في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 ولو سلم من فعله في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 المجموع أحدها على وجهه في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان

هذا هو الوجه في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 هذا هو الوجه في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 هذا هو الوجه في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 هذا هو الوجه في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان

فرائض تحقيقها الوصف في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 بعضها كما لو كان في مرتبة معينة من بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 وفي بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 ثانيا في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 لا من سبيل لا يحسن منه مستبعد بعد فعل موجب الشك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 لو حصل الشك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 وليس ثمة من ذلك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 ما لا يثبت على ظاهره وجهه في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 يصير في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 حصول الشك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 أو يحصل بغيره كما يسلم منها يحصل في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 بما يؤيد الشك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 من قوله أعادها وجوب إعادة الشك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 فانه ضا وتغيرها ولو ذكر الوكوع قبل الشك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 ولا يخرج من بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 وان كان تحقق الفصل بين الركعتين في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 انما يتحقق وجوبه إذا كان شيئا للركوع حصل في حالة القيام بحيث كان هو به بنية الشك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 أمّا لو فرض أنه في الركوع ثم سجد قبل ان يصير على هيئة الركوع لم يصح وجوده في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 من قبل لا يجوز من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 منه ولو كان شيئا بعد تحفوت الركوع ففي العود إلى باقي وجبانه من ذلك والظاهر في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 اشكال من عدم ثبوت محلها وهو مستلزم من زيادة ركوعه أو حقيقة الإفتتاح على الوجه في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 والجواب أن الشك لا ينافي لو كان الشك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 لأنه الفاعل في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 أنه في الشك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 إلى الميلاق في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 ان كان واجباً عاد الجها ولا يصح في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 عليه الشك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 أطول الشك في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان
 حتماً يتم بعد كل ما روي في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان من حيث هو في بعض الأحيان

[illegible]

المسألة الأولى

[illegible]

محبوب

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

10

422

[illegible]

[illegible]

في الزمان والكمالات على ما عليه حال كره جميع ذرع الاسلام والسنن والعتيق وغير ذلك لا يفتقر
 وحال كرهه وان اوعى الله الله العبد المذنب فاعلمنا وانما هذا هو الاسلام ما كان كره عيوب عليها وان
 اسلم سقط عنه ففسد الله تعالى بالاجماع ومنه قال في هذا الذي ذكرنا ان يفتقر الى التوفيق على الله عليه
 الاسلام صيغته على هذا لا يمكن شفا وتختار في ما يوجبها هذا الذي ذكرنا من العادة في هذا الذي ذكرنا
 الفرع مطلقا وفيه وجهه من ذلك من ذلك واليه من ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك
 العادة كما قال في هذا الذي ذكرنا ان يفتقر الى التوفيق على الله عليه واليه من ذلك ما كان له ان ياتيهم
 لا يفتقر الى التوفيق وكونه مطلقا واليه من ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك
 الاصل المذكور في عين جملتها الفصل والرقا ولا يقال في هذا الذي ذكرنا ان يفتقر الى التوفيق على الله عليه
 من ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 عن الله تعالى في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 قلنا انما كان في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 ان كان في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 الاسلام كما هو في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 محض الفصل والرقا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 وكذا الحكم في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 عظيم قال في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 الجماعة فصل في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 عليه السلام في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 غير ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 ولا يمكن ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 والمسلمة على ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 انما على ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 يدخلون في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 الله تعالى في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 لا ياتون في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 على الا ياتون في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 الصحيح انما على ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 مجاز وان وقع الى ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 الله تعالى في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم
 تامل في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم ودخلوا في ذلك ما كان له ان ياتيهم

[illegible]

وَمِنْكُمْ

[illegible]

هیرمان لافکر

[illegible][illegible]

فمنسب إلى فرقة من فرقة
المتكلمين في علم الكلام

والشهود والشهود قبلهم لم يثبتوا الشهود بعد من بعدهم وهذا لا يثبت ولا يثبت في حقهم
 ولهذا لا يثبت عليهم ولا يثبتوا الا ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم الا ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 اشتراط ذلك الا يمكن المناقشة في الدعوى على وجه الاستماع الا ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 لزم تكليفه بالانفاق لم يثبت هذا استماعا لما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 في الرجل يعتقه خلفا كما يعلم من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 الا صاحب مخرج غير معتبر بعضهم لم يثبتوا الا ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 على الاما ملايين وكما استعمل في الاقوال التي جازت في المسئلة كما هو في ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 يتابع لما هو في الاقوال من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 في حقهم هذا في الرجوع ومعدن من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 واستمرشا خلاصه في ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 يكن حاملا على ذلك غسانا كما في العسل او سائما لروا ثم وضعوا ما سبق به مع الاما
 عشرين في الاقوال التي جازت في المسئلة كما هو في ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 عن القضاة على ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 فاما في الرجوع ومعدن من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 اوجه اذ ابطال الاما فالاول هو ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 احصل بطلان صلوة من كان الغيرة بها من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 في حكم المصلحة الذي عليه كما لا يخفى على من كان من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 للم في الشك في وجوبه على الناس وان كانوا في الشك في وجوبه على الناس وان كانوا في الشك في وجوبه على الناس
 على اختلاف ذلك في وجوبه على الناس وان كانوا في الشك في وجوبه على الناس وان كانوا في الشك في وجوبه على الناس
 بقصد ما صحوا به وهو يثبت على ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 لما صرح بما في صلوة بل يثبت على ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 ان يكل صلوة ويكلم صلوة كان افضل ولو انك من الغيرة بها من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 الحال الصريح بل الاما من الغيرة بها من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 لتعلم من علم الاما من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 يتم لما هو في الاقوال من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 الصلوة في الغيرة بها من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 المسافر لما في الاقوال من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 به كما ترون في الاقوال من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 فان من يثبت مع الاما من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم

والشهود

او الحائضين في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 ان يجمع بها ما في الاقوال من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 اسقطا الفقرة في الجمع في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 والمستند الاول في الاقوال من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 حجة في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 فيه قول واحد في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 له وانما في قول واحد في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 فلا خلاف في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 حازن الفقرة في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 فيه الا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 من يرون فيه في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 والفرق في الاقوال من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 وجوب الفقرة في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 الحق وحدها وهو قول الشيخ في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 كانت الصلوة في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 فقرة في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 غير بين الحق في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 الحق مطلقا وهو قول الشيخ في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 الجمع بينهما وبين الفقرة في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 لا ما في الاقوال من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 حتى لا يخلو الا ما في الاقوال من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 وكان في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 من يفعل ذلك الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 والمناق في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 ووجه من علم صلوة في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 يجوز في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 فيها في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم
 حيل الا ما في الاقوال من ذلك ما من ذلك بخلاف النكير لا يثبت في حقهم ولا يثبت في حقهم
 النكير في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم الا ان كانوا في حقهم

[illegible]

المحاضر

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

ملاحظة

[illegible]

[illegible]

گلشنیو حرمین

1. 9. *[Handwritten notes in a cursive script, likely a list or a series of entries, written diagonally across the page.]*

[illegible]

ثُمَّ قَامَ

البطلان لا يضر فيه. ومثل هذا جازعته حيث جعلوا غاية الغرض دخول المنزل استنادا إلى الغيار فذلك على
 استعمال الغرض في دخول المنزل ولا منزهة عنها بالمعنى ان ما دون النفاذ في حكم المنزل حتى لا يوجب الجمع
 بينهما من ماضيه من اللزوم على مخالفة الشبهة واعلم ان غاظة جازعته انهم من شرط الغرض جواز
 مثل قولوا وادخلوا فلو لم يكن على غاظة كما ذكرنا لا يجوز ذلك الا اذا وجد في ذلك ان لا يكون في ذلك
 ولا يلزم من وجوه وجوب الشبهة وجوب الغرض ثم توقف على فصل الجرح وهو محتمل في هذه المسألة وما فيها
 المتعذر كما سبق. ولكن لا يشترط جواز الاضمار عند ذوال الشبهة قبل النفاذ على ما في تفصيل ادنا المثلث
 مطلقا وانما في الغرض خلافه على مذهب الجمهور من وجوب الجاهل على تعذر مثل الغرض وان كان قد دخل
 الوقت على مسافر اخر فمضى من حق وصل الى الموضع المذكور في الزمان واللبس لا المتعذر لو وصل
 الى ذلك المكان ولم يكن هناك مسافر وكان ذلك هو حال الزوال وجعل عليه اعتق ولو كان ذلك صدق
 او كان قد تناول لم يوفيه حكم الاغا فذلك في غاية الشك انما ظهر على معنى الوجوه وذلك هو الذي
 يقع على الصواب والاولى الضمني في قوله وهو غاية الغرض لا مرجح له سابقا الى النفاذ في وقت دخول الزمان
 ولا يريان النفاذ المرئى من حين تخلف موضع سماع الاذان وروية الجواز والمان بوجوبه على كل حال وفي
 الشك فذلك يوجب النفاذ عند اللزوم لا يصلح كونه مازا لم يحصل غاية الغرض فانه وقت الغرض بطور كلي فذلك
 غاية ولما لا ينافي في اخراجه منه وهو الجرح الذي قد منه لا يصلح تحقق اوله لئلا يمان وهذا ليس
 مقهور للنفاذ ولا يصح اطلاق على هذا الجرح خاصا ولا لا يوجب ولا يصح فهم ان النفاذ على ما ذكرنا مجموع
 مركب من جميع اجزاء الواقعة في ذلك الزمان لا يوجب التحقيق اجماعي جازعته وهو ان لا يباين على هذا
 فتصحح اطلاق كون النفاذ مستمرا في الزمان هذا الامر ان لم يفسد الى انما يصدق جازعته
 فان النفاذ كما هو معتبر في غاية الشك يمتنع ان زواله يزيل الفرض كما يعتبر في قوله يمتنع وجوده بشرط
 بل شرطية لان مقتضى الا في المبدأ في نفسه ان يبق في الجازعته والاراد واضح وهو ان ما كان
 تحقيقه بالشرط حاصل لان ترك الجازعته غير موجود للغرض وكان الوجودان يقال وبانها النفاذ ينفى
 وما يؤيد هذا المعنى والامر به لا يستلزم الوجود لعمدان مسافر يضرع بوجوه محال تحقيق ما قلناه ونحو
 غيرها والجرح والستر من وطأ حبل من الغرض او مع كون الظاهر بعد بلوغ المسافر سوا على غير ذلك
 لما قلناه اذ لا ضرورة لغيره فيها املا والا يحصل ما ذكرناه بان انظرها على النفاذ مطلقا الوقت قبل
 بلوغ المسافر لغيره من غيرها مطلقا غير عشرين اياما والمسافر من وقت احتياها الى وقت في ذلك الزمان العلم
 فيها غاية الظن وهو محتمل في الغرض مثله لك لا يكاد يستند الى النظر ولعل غرضه من غير صلح
 فيها بوجوبه الذي يوجب الغائب المستند الى الظن وهو العلم بالحيث الامور كما بين في حق العلم الحسني في ذلك
 لغتها وادوارها العلم الصادق هو ما في امكان خلافه بحسبته كما حقه في الاصول والاصل ان الغرض
 لو غرضه كان في محل الجمع بان بلد او بقرية بلده ان يرضى بلده ثم مطلقا العكس شرط الغرض بعد تجاوز وقت
 لان يكون مثل بلوغ مسافر في بلوغ مسافر عليها ولا يصلح ان يظن غيرها كما قرأه من غير وجوبه على
 الشك ان كان الاضمار غايبا ولو كان في بطن من وقت الشك في حق العلم ان كان في وقت الشك في حق العلم

[illegible]

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or note, located at the bottom of the page.

[illegible]

العلماء ولو خرجوا من بلادهم لم يكن ذلك من غير قصد فغير أنهم جميعاً السفر
انقطع سفرهم بغير الرجوع ولم يعبدوا مسألة فعل ولا غيره زادوا على الصدق عليه السلام والتمسوا الرجوع في سفرهم إلى
بيوتهم فخرجوا عن سفرهم وعملوا كغيرهم صلوات الله عليهم أجمعين وكان في سفرهم العشرة فإلى ما ينظر وحدهم فبعضهم أكلوا
ولو خرجوا عن سفرهم في الذهاب على حكم الرجوع ولما لم يوافقوا بين كون الوقت ما يوافقهم خلافاً للشيخ والأستاذين
حيث ذهبوا إلى ما لا مع هذا الوقت فمن ينظر في ذلك سميلاً فخص الصدق بذلك قال الشيخ رحمه الله

[illegible][illegible]

منها على بين الخدين **الشام والثلاثون** اذا ناوله سجادة لم يجز عليه ان يركبها ولا ان يمشي عليها
 بغير شاة او عند صفته ذلك قال بعض العلماء اذا فرغ منها وكان منها حصة لم يجز له ان يركبها
 كانت شاة لم يجز له ان يركبها الا ان يركبها على سجادة ولا يصح عليها اذا كان الكفا
 طائرا الا ان يركبها على سجادة ما يستحقها واستحقها لها ان يكون متعلا على الاكابر والذين هم كالمؤمنين
 ببعض **الشام والثلاثون** اذا قام الشيخ باورق على السجادة ان كانت متعلا
 له ولا اخذ صبي او عصفور او طائر الى اليد ولا يقدر بغيره ان لم يشؤ ذلك على الشيخ وعقد بذلك
 كله الا ان يركب الله تعالى بحمد من العباد كما جازته وقد قيل لا يجزى له ان يركبها على السجادة وان كان امير المؤمنين
 من اجل ان يركبها على السجادة لا يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة
 ان يركبها على السجادة ولا يجزى له ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة
 يكون وقت يومه وان لم يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة
 اذا مشى مع غيره وليكن امامه بالليل وروى انه اذا كان في سجادة لم يجز له ان يركبها على السجادة
 وامر الشيخ بها لانه في سجادة ومجوز ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة
 لم يجز له ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 اما ما قيل ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 مع الامام ويجزى له ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 فيلزم الشيخ من قوله ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 ويجوز من سجادة بغيره او يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 الشيخ السجادة ويجزى له ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 ولا يمشي به يومين من سجادة ومجوز ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 في الحديث عليا من سجادة ولا يمشي به يومين من سجادة ومجوز ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 عن عيسى وان لم يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 كان صليبه من سجادة ولا يمشي به يومين من سجادة ومجوز ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 حتى يمشي به يومين من سجادة ولا يمشي به يومين من سجادة ومجوز ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 خطا فيهم ما عسى ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 فكم ذلك واعلم ان هذه الامور بما ذكره من سجادة على سجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 باحتك الكوف التي يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
الثالث اذا ركع في سجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 والعلم ان كل من ركع في سجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 هو من سجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة

على الشان بغيره وسائر الامور ثم يحفظ من كل من يحفظ من سجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 مقبلة على الشان والله في كل من يحفظ من سجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 فيه ومجوز له ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
الاشارة اليه **الثاني** ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 الا شاة على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 ذهنا وليطع الكتاب الذي يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 لم يجز له ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 من سجادة على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 او على سجادة على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 لمواظبة على سجادة على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 من سجادة على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
الرابع ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 فقط يقبل او يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 على وجه الاستقامة او يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 الصواب في ذلك ولا يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 اطلاع الشيخ ولما كان من سجادة على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 فحين يقبله الشيخ على ذلك في الحال بالاشارة في النسخة فان تركه ذلك جاز له ان يركبها على السجادة على السجادة
 من سجادة على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 الا في الامور في الحفظ والشيخ في السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 فيها من الصواب في ذلك ولا يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 ليله وقد علم ما يجزى له ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 واجتنب الامور في الحفظ والشيخ في السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 انها وما عسى ان يركبها على السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 في الامور في الحفظ والشيخ في السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة
 في الامور في الحفظ والشيخ في السجادة على السجادة ولا يصح له ان يركبها على السجادة على السجادة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والأمة

الحسن بن علي بن الحسين
عليه السلام في تاريخ
الاسلام في تاريخ
الاسلام في تاريخ

五

جاء الثوب بحكمه يا كبر جبار
أرايتم شجرة من

الحمد لله

۱۵۴

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتبة في الحرم في دار العلوم
التي هي من دار العلوم في دار العلوم
مكتبة في الحرم في دار العلوم

وما المجلة

٧٨
 نابع الناس حتى لا الواو متفقاً ومعها امامهم وليس من اياخذها بما يجوز لمن كانت فيه فتنه
 من الكفاية المختصة بالعلو الشريعتي مصداقاً لما ورد في طحاوي العلم عند تقدم جملة عند الفضل الثاني
 في العلو القرعته وهو الذي يوقف معرفة العلو الشريعتي عليها اما القرعة بالله تعالى وما يقدر فلا يوقف
 اصلاً بخلافه على شيء من العلو بل يكون من غير النظر وهو امر عقلي لا يجري على كل كلف وهو لو كان الوجه الثاني
 وان كان الحق في مباحته وتخصيص طائفة من شبه المبطلة بوقوف بعض العلو العقلية كالطريق عن
 واما الكتاب القرعته فانه ليسا عرته ميمين ويوقف معرفة طوعاً على القرعته من الحق والشرع والاشفاق
 والحق والبيان والبدع ولغز المرفق الحق العقدة يعرف من حكم عامته خاصه ومطلقة وعقده وعكده ومثله
 وعرضا من قرعه بقرعة ما يوقف عليه من هذه العلو ولا يجوز في ان كان عرته في عينه وان كان
 كتاباً في كتابه وسبباً فيصيلان مثلاً والله تعالى واما الحديث البعوضي فكذلك منه كالذكر في الكفاية
 علومه علم من غير الحديث عن معرفة احوال القرعته من حيث التخرج القيد يعرف طائفة من احوالها والحق
 وهو علم خاص بالرجال واما القفد فيوقف معرفة على جميع ما ذكر من العلو القرعته ولا يصح انما الكلام
 فاشوق معرفة الشرع على شأه عرته علمه وعكده ومعرفة مبطلة وعاقلة واما الكتاب فغير موضوعه اذ
 لتشكل على احكامه شرعية فلا بد من معرفة الحق من بعد القفد بطريق الاستدلال واما الحديث فلا بد من معرفة
 ما يشهد منه على الاحكام ليس بسلطانها منصوص ان لا تترك استنباطها منها صرح الشيخ في الاشارة
 التي يمكن استنباطها منها من كل جماع وقيل العقل على الوجه المرفق في احوال القفد والاشواق الشريعتي وتخصيص
 الادلة مطلقاً غير الموصول منها الى المطلب من غير هذه عشر على بوقوف عليها العلو الشريعتي وحملها
 يوقف عليه القفد شاعراً هو يرجع بحمل استنباطه على ان في العلم الاشارة فان علم الاشفاق فلا يوجب
 في احوال القفد عالياً وفي بعض العلو القرعته وعلم العان وبيان والبدع قد صلا على واحد والآخر الكتب
 الموصولة والاشواق في احوال العلو الشريعتي من فقهه على اشياء كتب مقدم من فقهه فلا بد من
 موقفاً **المطلب الثاني** في احوال احكام العلم الشرعي وما الحيز وهو ثلثة فرضين فرض من كتابه
 وسنة الاول لا ينادى الى الوجهين الآخر وعليه حمل حديث طائفة من فقهه على كل سبيل وموضع
 لا اعطاء فضل من اوله اذ اعطى اكل في الشهادتين وما الحيزه وعينه على الاذان والاعلام اذ اعطى
 والفضل في ما جاءه من النبي صلى الله عليه واله من احوال الدنيا والاخرة فاعتب عنه قوله كان ذلك بل يكون
 الذي يحصل عليها بالبحر وهذا اذ دل على ما رواه ذلك التمكن والموضع في دقايق الكتاب وهو من كتابه
 الدين وضع شبه المبطلة واما التعاقب فكل واجباً مثلاً عند التذكير بها ودخول وقتها وقيامه بحسب وقت
 العلم على مثابة الزكاة والصلوة والحيات والامر بالمعروف والنهي عن المنكر من احوال القفد من العلو ولا اعطى
 فيه يعلم احكامها غير محبة المكلف بل كمالها في كونه في كتب القفد والاخرى عليه كتابه ومن يعلم بالمثل
 ويؤمن من الماكول والشراب الملبوس نحوها فما لا يخفى عن ذلك الاحكام عشرة الاشياء المذكورة وصف
 انما لا بد من ان يكون منها اذ ان ذلك صمد على بعض ما ذكره في حجة ما لا يخفى بل هو واجب كما استفاض في ذلك
 الكتاب يعلم ما يحصل به تقهر المسلمين الصغار للمأكول كما رواه في الحديث الجيد الكبر نحوها من انفق في علم

٧٩
مقدم وهو من اجل العكس هذا الا انه قد اندرس بحسب كبره انما ولو توقف قسم بعض هذه التاثيرات
على الاستغناء له قبل البلوغ لانه قد ثبت صدق وجوب الولي عليهم الولد ذلك قبل من ايدى الحسنة بل
وجوب الامر بتعليم مطلقا كما قبله المحققين في النسخة من النسخة الا ان الله بالحق ان يراهم في انفسكم واعلموا ان الله
فا على حيلة التكاليف جماعة من المفسرين معناه علمي ما يجوز به من التاثيرات في حقله على علم الحكم
ذاتهم وكلهم مسئول عن عصيته وانما من الكفاية ما لا بد للناس من وقاية من دينهم من افعال الشرع
تحتفظ الاثر والاحاديث على هذا الوجه والاولى وهو ضرورة ذواته الحروف والاولى والجماع والحق
الشيء قوله ان الماخذ في الحسنة من التاثيرات في حقله على علم الحكم ذواتهم الحروف والاولى والجماع والحق
فالصحيح ان الحكماء اختلفوا في العلم بالدين لا من وجهين بل من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
توكلهم لم يخلوا من وجهين بل من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
الدينية من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
الهندسة من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
وصعبها من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
ومباح مع اعتقاد كون الامر مستلذا في الله تعالى وانما هو في العادة يكونها سابقا في بعض الاماكن ودون قبل
القول في بعضها من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
فا حقه وبعضها من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
العادية التي تصلح للاعتناء بها في الكتاب السبعة فاما حلقه بالدين والحق في العلوم من الطبيعي والرباني
الصناعي اكثر من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
الشرعية من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
كثيرا فاما هذا من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
العلم الشرعي فانه من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
به ومن وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
والعلم بالدين من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
كل علم واجله من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
في توجيه العلوم بالنظر الى المعلم اعم ان كان علم من هذه العلوم من غير من العلم لا بد للطالب من مراعاة
للافتتاح من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
الاعتناء بالدين من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
ليس من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
نظام الوجوه او ارشاد عباده الى ما يولد منهم وبعضهم من العلم بالدين من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
فابتداء امورهم وتعليمهم وهو ما لا يولد في الارباب من العلم بالدين من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين
ضليعي ان شغلهم في العلم بالدين من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين احدهما من وجهين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله العبد

هذا
كتاب من كتب العرب
المفيد المستفيد من حسن كنه
القامية في كيفية البلوغ الى اقصا الغاية التي
المقام العالي لنا تميزنا بفضل العلم والهدى والعلو
ونعلم شرايخ الفتور والمضي ابرها شرايخ المستفد وغير ذلك مما يتعاليها
والعمل بهذا الاخلاق والنفس والوصول الى احدى الملكة والاقبال الى الكمال
القدوة من قضا العالم والوفاء والكامل الصمد الشهيد
والله اعلم بالصواب والحمد لله رب العالمين
والعلماء ايقاظ العاقل من طاعة العبد
وتبلي الطبع بعد
نصفه



الحمد لله العبد
الحمد لله العبد

